الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم الثقافة الشعبية

فرع انتربولوجيا التنمية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي

دراسة ميدانية بريف تلمسان

إعداد الطالبة:

بلحاج مليكة

بإشراف:

أ.د.سعيدي محمد

أعضاء اللجنة:

أ.د. محمد بشير أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان رئيسا.

أ.د. محمد سعيدي أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان مشرفا.

د. مزوار بلخضر أستاذ محاضر (أ) جامعة تلمسان عضوا.

د.عبد الله بن معمر أستاذ مساعد (أ) جامعة تلمسان عضوا.

السنة الجامعية 2010 *** 2011 .

مقدمة:

يواجه العالم اليوم أزمات وتحديات كبرى في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد أفرزته التطورات والتغيرات الجذرية، في النظام الاقتصادي العالمي، وقيام منظمة التجارة العالمية وفي ظل إدراك العالم كافة والدول النامية خاصة للتحديات الجديدة التي خلقها هذا النظام الجديد كان لابد لها من انتهاج استراتيجيات جديدة للتنمية تتناسب مع هذه التطورات، حيث أصبحت تمثل مطلبا ملحا وأساسيا لكل المجتمعات المعاصرة وذلك لما تنطوي عليه من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية هامة، وأيضا لما ينتج عنها من نتائج حاسمة في حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها، فهي وعي المستقبل ومنهج فهم حركة الحياة وفن قدرة الأنظمة عن استيعاب الحاجات الحقيقية والضرورية للمجتمع، وليس إقامة المباني الشامخة والمصانع العصرية، والسدود الهائلة والمطارات الفخمة، والمزارع الكبرى فحسب بل كذلك هو النهوض بالإنسان كحي يحتاج إلى المصحات والمدارس والسكن الصحي، والترفيه والمرافق الضرورية وتحسين مستواه الثقافي، أي الاهتمام أيضا بالتنمية الاجتماعية لا الاقتصادية فقط ، فأمام هذه التحديات التي تحتم تعبئة كافة الطاقات المادية والبشرية لمواجهتها وصدها، وانطلاقا من أن التنمية ترتكز في منطلقاتها على الطاقات البشريةّ, يصبح موضوع المرأة أكثر إثارة مقارنة بالرجل فما شهدته الفترة الأخيرة لظهور موجة عارمة من المشاركة النسوية في شتى المجالات بالإضافة لتأثيرها المباشر في النصف الآخر أصبح لزاما أن يسهمن في العملية التنموية على قدر المساواة مع الرجل ذلك لأنها سطرت في العصور القديمة والحديثة وخاصة في المجتمعات الإسلامية أسطرا من نور في جميع المجلات حيث كانت ملكة، قاضية، شاعرة وفنانة، أديبة وفقيهه، محاربة وراوية للأحاديث النبوية الشريفة، وإلى الآن لازالت المرأة في المجتمعات تحاول جاهدة لتقديم الأفضل ، فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة وهي الزوجة التي تدير البيت وتوجه اقتصادياته، وهي البنت أو الأخت التي تسعى لشق طريقها في الحياة خاصة في المدينة, أين يسهل الانسلاخ من العادات والتقاليد,

فهذه الأخيرة كانت سبب في قهر المرأة ومواهبها فجعلتها من إنسانة حساسة رقيقة مشاركة إلى دمية تحركها مجموعة من العرف والمعتقدات داخل مجتمع ذكوري لا يهتم لأمرها سوى قضاء حاجاته فقط، هذا لأن المجتمع قد قرر لأسباب اقتصادية أن دور المرأة الوحيد في الحياة هو الإنجاب وخدمة الزوج و الأولاد[1] .

فمذ 1962 والمرأة الجزائرية تناضل من أجل ترقية حياتها وتسوية وضعيتها واستطاعت فعلا أن تبرهن عن جدارتها في جميع الميادين فقد تحررت من عدة قيود خاصة في المدن الكبرى, هذه القيود التي تعرقل طموحاتها وهذا يجعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع دورا لا يمكن إغفاله أو التقليل من خطورته، ولكن قدرتها على القيام بهذا الدور تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ودورها فيه وتمتعها بحقوقها وخاصة ما نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة لتنمية شخصيتها وتوسيع مداركها، ومن تم يمكنها القيام بمسؤولياتها اتجاه أسرتها وعلى دخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة وذلك يرجع إلى العوامل الاجتماعية، حيث أصبحت قضية المرأة اليوم تشغل البال لأنها اقتحمت عالم الشغل وسعت لاكتساب القدرات والمهارات التي تمكنها من تحمل المسؤولية دون تبعية لمقاومة ظروف الحياة وتصدي الصعوبات وهكذا تحدد دورها الاجتماعي والاقتصادي. ففي الوقت الذي تلتفت فيه الأنظار إلى المرأة الحضرية وتركز العناية بها، تهمل المرأة الريفية لتزيد وضعيتها صعوبة وتعقيدا ففي أواخر التسعينيات فقط بدأت تلتفت إليها وتذكرها وسائل الإعلام في كل عيد لها. فإذا فكرنا بالمرأة الريفية فسنذهب مباشرة إلى علاقتها بالقطاع الفلاحي وكأنه ليس لها الحق في التعليم والرقي أو الإبداع فرغم مشاركاتها في الأعمال كافة بدون استثناء وبدون أجر فهي لا ينظر لها نظرة المساواة مع الرجل، فإذا حاولنا التقرب أكثر من حياة المرأة الريفية في المجتمع التلمساني, لأدركنا الجوانب المتخفية من نمط عيشها, فلها ثقافتها الخاصة التي تعبر عن مجموعة من القيم والاتجاهات والآراء وأنماط السلوك التي تمتزج مع الحضارات والثقافات الأخرى في المجتمع. وفي بحثنا هذا لابد أن ننظر إلى الدور

[1]:نوال السعداوي:المرأة والجنس. المؤسسة العربية للدراسات و النشر و التوزيع. بيروت.ط3 .1974 ص 19.

الذي تقوم به المرأة الريفية في التنمية, أي في حاضر المجتمع المحلي ومستقبله، ولابد أن ننظر إليه في إطار التنمية الشاملة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وفي إطار التنمية المستهدفة القائمة على الأصالة والتجديد الحضاري.

ولهذا الغرض تم انجاز هذه المذكرة التي تهدف إلى استقصاء أهم الأبعاد الاجتماعية, الثقافية والاقتصادية، والتي تدفع المرأة الريفية إلى المساهمة في تنمية المجتمع المحلي. وقد تم تقسيم المذكرة إلى أربعة فصول:

فقد بدأت بالفصل التمهيدي وقد شمل على إشكالية الدراسة التي أنا بصددها، الفرضيات المرغوب البحث عن صحتها أو نفيها، أهمية الدراسة، أهدافها، دوافع اختيار الموضوع، المدخل النظري للموضوع ومكانة الموضوع في النظريات الاجتماعية والانتربولوجية, المنهج المستخدم و عرض مختصر للدراسات السابقة في المجال.

ثم كان الفصل الأول والذي خصصته للتنمية فتناولت مفاهيمها معرجة على المفاهيم المرتبطة بها من فقر وتخلف ووصولا إلى تطور مفاهيمها ثم تطرقت إلى نظريات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع تحديد طبيعة عملية التنمية، وفي الأخير تعرضت إلى تنمية المجتمع المحلي من خلال مفاهيمه، تنميته والمداخل النظرية لتنميته.

أما الفصل الثاني فقد تعرضت فيه إلى المرأة والحياة العامة بالتفصيل مستهلة بالمرأة والمجتمع في عرض للمرأة والتاريخ مع اختيار نموذج من المجتمع الجزائري ثم أدور المرأة في الحياة الخاصة والعامة ثم التطور التاريخي لدور المرأة في المجتمع، المرأة ومبدأ المساواة، مكانة المرأة في المجتمع الجزائري، ثم انتقلت إلى المرأة والعمل والمرأة والتنمية وأخيرا إلى المرأة و التغير الاجتماعي والذي تجلى في حقوقها ثم مساهمتها في التغير الاجتماعي وتغير مكانة المرأة الاجتماعية.

ويأتي بعد ذلك الفصل الثالث والذي حاولت أن أدرس فيه التنمية في الجزائر بادئة في سرد للوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ثم مراحل تطور

برامج التنمية في الجزائر منذ الاستقلال حتى 2014 ثم عرض لأدوار، ركائز، وأهداف سياسة التنمية في الجزائر.

أما الفصل الرابع والأخير فقد كان للدراسة الميدانية فقد استهللته بالعمل الميداني من خلال عرض للدراسة الاستطلاعية ومجتمع الدراسة، الاستبيان والدراسة الأساسية، ومرحلة النزول إلى الميدان وجمع النتائج التي قمنا بتحليلها في جداول, شملت على جداول المؤشرات الاجتماعية، المؤشرات الثقافية وجداول المؤشرات الاقتصادية، مع التعليق عليها ومناقشتها, ثم العودة إلى الفرضيات و التحقق منها.و كحوصلة لكل ما جاء في هذه المذكرة قمنا بمقارنة النتائج التي تحصلنا عليها بنتائج الدراسات السابقة لمعرفة مدى توصلنا من التوفيق, و النقاط التي اشترك فيها بحثنا بالدراسات السابقة.

وآخر ما أختم به هذه المذكرة اقتراحات و توصيات في المجال, ثم الخاتمة الرئيسية.

الفصل التمهيدي:

1)-أهمية الدراسة.

2)-أهداف الدراسة.

3)-دوافع اختيار الموضوع.

4)-المدخل النظري للموضوع.

5)-مكانة الموضوع في النظرية الاجتماعية و الأنتربولوجية.

6)-الدراسات السابقة.

7)- الإشكالية.

8)-الفرضيات

9)-المنهج المستخدم.

الفصل التمهيدي:

1- أهمية الدراسة:

إن الدراسة التي بين أيدينا تكمن في معالجة عنصر حساس في المجتمع ألا وهو المرأة والتي نحاول دراستها ليس كعنصر منفرد وإنما داخل مجتمعها ونخص المرأة الريفية داخل المجتمع المحلي التي تحاول أن تحافظ على مظاهر الثقافة التقليدية المحلية وتربط بين الماضي والحاضر في بلد يحاول أن يعصرن حياته بالتنمية لكنه يظل مشدودا إلى تراثه الذي لا ينفك أن يستمد منه مقومات هويته. والأهمية نوعان:

أهمية علمية: وهي في العمل على جمع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع وتأطيره. فالتطرق لهذا الموضوع جعلنا نعرج على عدة علوم رئيسية وأخرى فرعية نذكرها:

- علم الاجتماع: علم اجتماع الريف-علم اجتماع المرأة- علم اجتماع العمل- علم اجتماع الأسرة- علم اجتماع المهنة- علم اجتماع الصناعي- علم اجتماع التنمية.
- علم الاقتصاد: علم التنمية-علم اقتصاد التنمية.
- الأنتربولوجيا: أنتربولوجيا التنمية-الأنتربولوجيا الاجتماعية.

أهمية اجتماعية: وهي تكمن في محاولة دراسة المرأة المهمشة اجتماعيا واقتصاديا رغم الدور الذي تقوم به في الحياة العامة. فتكون الأهمية الاجتماعية عند بروز وتبيان مدى المساهمة التي تقوم بها المرأة الريفية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتكون بادرة تسليط الضوء على هذا العنصر الفعال في المجتمع.

ومما سبق نلاحظ أن الموضوع جعلنا نقفز من علم إلى آخر وندخل من باب لآخر للإلمام بكل جوانبه، فنستطيع القول أنه قد جمع بين كل العلوم الإنسانية و الاجتماعية أو معظمها أو أهمها.

2- أهداف البحث:

يتمحور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في الكشف عن أوضاع المرأة الريفية والتعرف على دورها في المجتمع والدور الذي تلعبه في عملية التنمية أي:

-جمع بيانات دقيقة عن أوضاع المرأة الريفية واحتياجاتها.
-التعرف على دور المرأة الريفية في النشاط الاجتماعي والاقتصادي.
-موقع المرأة الريفية في تركيب الأسرة واتخاذ القرارات.
-دور المرأة في المجتمع الريفي ومحددات هذا الدور.
-ممارسة المرأة الريفية لحق التعليم.
-مدى معرفة ووعي المرأة الريفية بقضايا الصحة.
-التركيز على توضيح عمل المرأة الريفية.
-حماية المرأة الريفية للتراث الثقافي.

فمن خلال هذا سنخلص إلى توضيح الدور الذي تقوم به المرأة الريفية في حاضر ومستقبل المجتمع المحلي.

3- دوافع اختيار الموضوع:

وراء كل بحث أو ظاهرة أو دراسة محركات وأسباب ودوافع تؤدي إلى اختيار الموضوع وتبعث حب البحث فيه فكلما كثرت الأسباب والدوافع زادت الرغبة للبحث, والدوافع نوعان:

– دوافع ذاتية: معايشتي لواقع المرأة الريفية كوني نموذج منها دفعني الفضول إلى إماطة اللثام عن وضعيتها فكان حافزي للخوض في البحث والتنقيب عن واقعها ومدى مساهمتها في التنمية.

– دوافع موضوعية: زيادة على كوني نموذج من الدراسة، محاولة معرفة واقع المرأة الريفية من قرية لأخرى مع التماس معاناتها عن قرب، وتعدد أشكال القهر الاجتماعي، لتعم المأساة وترسم صورة الفتاة، الزوجة والأم الواقفة في وجه المجتمع الذي يطمس وجودها ويقصيها من أدنى حقوقها بمجرد أن تحقق في أداء واجباتها التي ينتظرها المجتمع الريفي منها محملا إياها المسئولية الكاملة في الإخفاق أو الفشل، وفي المقابل يزداد الرجل قوة وسيطرة على شخصية المرأة بحكم ما خوله المجتمع له من حقوق تسمح له بالتحكم الصارم في حياة ابنته، أخته أو زوجته، وإزاء هذا لم تجد المرأة ملجأ تحتمي به سوى محاولة فرض وجودها من خلال العمل والرقي بمستواها والخروج من عالم الظلام إلى النور.

4– المدخل النظري للموضوع:

من خلال هذه الدراسة نحاول أن نقدم رؤية بانورامية تعكس مجمل الأبعاد والتغيرات التي ترتبط بأوضاع المرأة الريفية وقضايا التغير الاجتماعي، ذلك أن هذا الموضوع لا يمكن دراسته وفق رؤية وصفية فقط، أو رؤية اختزالية تهمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بل التعمق إلى أكثر من ذلك في دراسة الوظيفة التي تعتمد على نوع من التشريح الاجتماعي بهدف الكشف عن ما تؤديه المرأة الريفية في البناء الاجتماعي في الوقت الحاضر كجزء من كل اجتماعي عام وما ستساهم به في التنمية كتغير اجتماعي لذا فهذه الدراسة تتصف بالعمق والتعقيد و نظرية دراسة التغير الاجتماعي أي النظرية الوظيفية هي الحل الأنسب لفك وتحليل هذا الدور.

5- مكانة الموضوع في النظريات الاجتماعية والانتروبولوجية:

لقد كان الاقتصاديون يعدون أن التنمية هي موضوع اقتصادي محض ونشاطا هادفا للقطاع الاقتصادي العام ينحصر فيما يعرف بالإنتاج أو ينظرون إليه كعميلة تتسع بها القدرة الصناعية، وتزداد بها إنتاجية الفرد في القطاع الاقتصادي، وبالتالي تلبية الحاجيات الفردية لتحقيق الرفاهية.

لكن الاجتماعيون يرون أنها عملية اجتماعية شاملة تعمل على تغير الأحوال الاجتماعية التي تتبلور في شكل مفاهيم وقيم، وعادات ونظم..الخ تتداخل فيما بينها لتكون إطارا ثقافيا ينشىء فيه الفرد تنشئته الاجتماعية.

لذا فإن الاهتمام بالتنمية لم يعد قضية تشغل رجال الصناعة والإدارة أو مخططي السياسة العامة أو قادة المجتمعات على اختلاف منطلقاتهم الإيديولوجية، بل أصبح ميدانا جديدا يتعاظم شأنه في علم الاجتماع، كما أنه الامتداد الطبيعي لدراسات التغير الاجتماعي والثقافي[1].

الانتروبولوجيا كباقي العلوم لم تغفل عن دراسة موضوع التنمية الذي أصبح أحد مجالات الانتروبولوجيا التطبيقية، وهي تؤكد على أهمية التغير الاجتماعي والثقافي للمجتمعات، في تفاعل دينامي مع القوى التي تدعم الاستقرار[2].

هذا وقد ارتبطت تفسيرات التغير الاجتماعي بنظريات هامة في المجال الاجتماعي والانتروبولوجي باعتباره نتيجة حتمية لعملية التنمية و هي :

أ -النظرية الوظيفية: لقد أصبح التحليل الوظيفي مدخلا رئيسيا في تحليلات السوسيولوجيين الذين يريدون الربط بين النظام الاجتماعي ووظيفته وبين خصائص سلوك الأفراد الذين يكونونه، ويرى بعض المتخصصين في علم الاجتماع أنه يمكن تصور

[1]: نبيل السمالوطي: "علم اجتماع التنمية" دار النهضة العربية للطباعة و النشر.بيروت داط 1981 ص 10.

[2]: محمد حسن غامري: "مقدمة في الانتربولوجيا العامة" ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر .داط.1991 ص 141

المجتمع على أنه نسق اجتماعي أو نسيج من العلاقات المنظمة بين الناس وتتضمن هذه العلاقات المنظمة بالضرورة الوظيفية. والنظرية الوظيفية تؤكد على ضرورة تمثيل الفرد للتحليل الثقافي، كما أنها أساسية في تفسير الظواهر الاجتماعية، تعالج قضية التغير الاجتماعي في سياق نسقي وبنائي[1].

ب -النظرية الثقافية:[2] يرى أصحاب هذه النظرية أن الفرد يحمل معه جملة من الأفكار، والمعتقدات والقيم، والقواعد التي اكتسبها من محيطه والتي تتطلب منه أن يستوعب جملة من الأنماط الثقافية الجديدة التي تشكل تراثا ثقافيا خاصا بالمحيط الخارجي، ويعبر عن هذه الظاهرة " بلاسيد رمبو placid rambau" في دراسته لعملية التحضر في الريف، بأنها تمثل التقاء ثقافتين متناقضتين أساسها العمل الصناعي، التحضر، لتصل للتغير، هذا الالتقاء يدفع الفرد إلى أن يتخلى عن بعض القيم والنماذج الثقافية التي اكتسبها في مجتمعه، لتحل محلها قيم ونماذج جديدة، فهو في هذه الحالة يقبل التغير. كما تمثل خاصية "التطبع الثقافي" الإطار المرجعي لهذه النظرية، حيث عن طريقها يتجلى نسق التكيف في الوسط الجديد، والذي يأخذ أشكالا مختلفة.

ج -بعض المقاربات المستعملة في دراسة موضوع التنمية:

-مقاربة اقتصادية: وتعتمد مؤشرات اقتصادية مثل الدخل الفردي نوع وبنية الاقتصاد.

-مقاربة اجتماعية: تقوم على مؤشرات اجتماعية منها الفقر الأمية والتأطير الطبي.

-مقاربة ديمغرافية: استعمال مؤشرات منها الولادات، الوفيات والتكاثر الطبيعي.

-مقاربة بيئية: التنمية المستدامة ومراعاة البعد البيئي في مخططات التنمية.

6- الدراسات السابقة:

---

[1]: فادية عمر الجولاني: "التغير الاجتماعي" مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية.داط.1993 ص 133

[2]: عثمان فكار: "التوطين الصناعي في الريف الجزائري وأثاره الاجتماعية.الهجرة الزراعية وعملية الاندماج". رسالة ماجيستير. جامعة الجزائر 1985.1986. ص ص 8..9.

إن المقولة إني أول من درس هذه الظاهرة أو الموضوع خاطئة بحكم أن الظواهر الاجتماعية لا تخلق من العدم بل لكل ظاهرة أو موضوع خلفية تاريخية لذا فقبل دراسة أي موضوع علينا العودة إلى تاريخه لأنه يضمن الاستمرارية في البحث وموضوع دراستنا ليس الأول ولا الأخير لكن لكل دراسة وطابعها الخاص واتجاهها فعن موضوع المرأة لقد كتب فيه العديد من المفكرين والباحثين أمثال:ترانسي مور– مريا أميتا كرناز،– جون دارك،–سناء الخولي،–فاطمة المرنيسي، ونوال السعدوي. أما عن محور دراستنا "المرأة الريفية وتنمية المجتمع المحلي" فسنقوم بعرض بعض الدراسات:

1– دراستا سامية محمد فهمي عن مشاركة المرأة في تنمية المجتمع بمصر فالأولى: كانت سنة 1999 وقد شملت على ثلاثة أبواب رئيسية، الأول يشمل جانبا تاريخيا عن المرأة عبر العصور القديمة والحديثة–أهم المجالات التي تتعلق بالمرأة منها المشاركة الاقتصادية للمرأة والتعليم ومشاركتها في العمل الاجتماعي والسياسي. و الباب الثاني فيشمل على تجارب تطبيقية لدراسات ومشروعات حول المرأة أهمها دراسة إنتاجية المرأة في تنمية المجتمعات وكذا مشاركة المرأة في زيادة الدخل من خلال التعاونيات بالأراضي الجديدة. والباب الثالث فيشمل على توصيات الجمعيات الأهلية المصرية حول تطوير أوضاع المرأة المصرية وقوانين حمايتها.

والثانية: كانت سنة2001 وتدرس أدوار المرأة في تنمية المجتمعات. تجارب من الوطن العربي وهي لا تختلف كثيرا عن الأولى.

2– دراسة فوزية العطية عن "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" سنة 1983 حيث تقوم الدراسة على وصف وتشخيص أوضاع واتجاهات ومواقف المرأة العربية من خلال دراسة الجوانب الصحية والتعليمية والأسرية التي تعيشها ودورها في عملية التغير الاجتماعي من خلال مدى مشاركتها في برامج وسياسات التنمية والتغير في المجتمع العربي.

3- دراسة عبد الحميد إسماعيل الأنصاري حول "دور المرأة الخليجية في التنمية" سنة 2001 بدول الخليج العربي, حيث يحاول في هذه الدراسة إلقاء الأضواء على الوسائل التي تضمن رفع مستوى مشاركة المرأة في خطط التنمية والمعوقات التي تحد منه لكن من منظور ديني إسلامي والوصول إلى مقترحات وتوصيات تساهم في وضع تصور يساعد صانع القرار في معالجة الصعوبات التي تعترض عملية إدماج المرأة في التنمية حيث تناولت الدراسة مكانة المرأة في الإسلام ودورها الأسري، مبررات عمل المرأة وموقف المعارضين، حجم ومجالات عمل المرأة الخليجية، المخاوف المجتمعية والحلول المقترحة والنتائج والتوصيات.

4- دراسة هيفاء فوزي الكبرة "المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية"،سنة 1987 دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سوريا. تتصدى دراسة الموضوع هذا ضمن منظور يعتمد على التراث الفكري، الاجتماعي وتتحدد أهدافه في إطار التنمية الشاملة. فالدراسة تبحث في مسألة إدماج المرأة في عملية التنمية من خلال رصد وتحليل الشروط الاجتماعية التي تعمل ضمنها والعقبات التي تواجهها. تكونت الدراسة من بابين، الأول كان عن أوضاع المرأة العاملة في القطر العربي السوري ميدانيا على مستوى وحدة إنتاجية والثاني العلاقة بين المرأة والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المجتمع.

5- دراسة " Femmes et développement" سنة 1995, من طرف مركز البحوث الاجتماعية والأنتربولوجية والثقافية بوهران(C.R.A.S.C) حيث كانت الدراسة عبارة عن مجموعة من الدراسات الميدانية قام بها مجموعة من الباحثين في المجال تخص الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمرأة ومدى فعاليتها ومشاركتها في التنمية.

كما هناك دراسات أخرى لم نتطرق لها ليس لسبب ما إلا لكفايتنا بهذا القدر ولتجنب الإطالة في السرد وتفادي الأسلوب الأدبي.

أما عن الدراسة التي سأقوم بها فهي "مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي" دراسة أنتربولوجية بريف تلمسان. فسأركز فيها على مدى مساهمة المرأة الريفية على وجه الخصوص في تنمية المجتمع المحلي اجتماعيا واقتصاديا وقد قسمت الدراسة إلى إطارين: إطار نظري وآخر ميداني.

فالنظري يهتم بجمع المادة العلمية والمفاهيم حيث قسمت إلى ثلاثة فصول. فصل أول عن التنمية ونظرياتها وفصل ثان عن المرأة وفصل ثالث عن التنمية في الجزائر. أما الميداني فسيجمع بين هذه الفصول النظرية للبحث عن مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي من جانبين أي المساهمة الاجتماعية عن طريق دراسة معدل الخصوبة، التعليم،الصحة والثقافة والمساهمة الاقتصادية عن طريق دراسة عمل المرأة وما هي المعوقات التي تحول دونها سواء اجتماعية، اقتصادية أو ثقافية.

7-الإشكالية:

لقد أصبحت التنمية تعد من الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات، لأنها الهدف الأساسي لسعادة البشر وتلبية حاجاتهم, والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور. فهي لا تقوم إلا بالبشر أنفسهم, وبما أنها تنطلق من حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة ودورها في التنمية جزءا أساسيا من عملياتها لأنها تشكل نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقاته الإنتاجية، حيث أصبح تقدم أي مجتمع مرتبط بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولأنها تكد وتكدح وتساهم بكل طاقاتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها، محافظة ومراعية عادات وتقاليد مجتمعها. على ضوء هذا: فهل تساهم المرأة الريفية في التنمية وفق المناخ الذي يتيحه المجتمع بمؤسساته ونظمه، ثقافته وبرامجه واستراتيجياته التنموية لإظهار مهاراتها وكفاءتها لتحقيق إضافات غير مسبوقة

في المجالات الاقتصادية، العلمية، السياسية، الثقافية والحياتية عامة وتصبح بذلك طاقة منتجة ومساهمة فعالة في تنمية المجتمع المحلي ؟

8- الفرضيات:

فللإجابة عن هذا التساؤل نطرح أو نتحقق من الفرضيات الآتية:

1 -التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية من برامج جوارية واستراتيجيات وطنية للتنمية قادرة على فتح الباب والمجالات وإتاحة الفرص أمام المرأة الريفية للعمل والاندماج في المجتمع و المشاركة في تنميته.

2 -البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية والثقافة التقليدية ماثلة أمام حرية المرأة الريفية وانحسار فرص الإبداع لديها وضيق مشاركتها في المجتمع عامة.

و بما أنه لا يمكن الجمع و التحكم في كل المتغيرات التي تؤثر في هذه الدراسة قمنا بتحديد بعض المؤشرات التي سنركز عليها:

- مؤشرات اجتماعية: و قد تمثلت في دراسة الأوضاع الاجتماعية للمرأة من خلال التعرف على حقوقها, أدوارها و مكانتها في المجتمع.
- مؤشرات ثقافية: و تجلت في البحث عن ممارسة المرأة لحق التعليم, التدريب المهني و اتخاذ القرار مع محافظتها على عادات و تقاليد مجتمعها.
- مؤشرات اقتصادية: وذلك في دراسة إنتاج و عمل المرأة مع مساهمتها في التنمية والتغير الاجتماعي.

9 - المنهج المستخدم:

وككل دراسة وبحث علمي لا يسمى كذلك إلا بعد السير على منهج علمي وخطوات بحثة تؤطره وكي لا يكون عبارة عن جمع وتكديس للمعلومات اعتمدنا على مناهج وطرق علمية موزعة حسب ما تتطلبه الدراسة لأنها ترتبط بكل مجالات الحياة فهي تتصف بالشمولية:

–الدراسة النظرية: فأثناءها سيظهر جليا أنه لجمع المعلومات اعتمدنا المنهج التاريخي لسرد مفاهيم ونظريات التنمية وأدوار المرأة في المجتمع، والتنمية في الجزائر و ذلك باستعمال أدوات و مصادر لجمع البيانات تتمثل في المفاهيمles concepts العامة حول الموضوع، تفسيرها وتصنيفها ووصفها وتحليلها باستعمال الوثائق التاريخية.

–الدراسة الميدانية: ستفرض علينا الدراسة الميدانية، استخدام المنهج التجريبي لأننا بصدد دراسة المرأة كمتغير داخل نسق متكامل وهو المجتمع والتنمية وللوصول إلى النتائج علينا باستعمال الملاحظة الدقيقة بالمعايشة والمقابلة لمجتمع الدراسة في معرفة وضع المرأة الريفية الاجتماعي والاقتصادي عن طريق دراسة الحالة ومساهمتها في تنمية المجتمع وهنا سنحتاج إلى تقنية الاستمارة أو الاستبيان ليكون العمل الميداني منظم يبحث في مؤشرات محددة وأهداف مرسومة لاستنتاج نتائج دقيقة عن طريق الإحصاء.

إن هذا المزج والتنوع في أدوات البحث سيجعل الدراسة ديناميكية متحركة في جوهرها ترتكز على مبدأ الأخذ والعطاء في عملية جمع البيانات وتطبيقها.

الفصل الأول:

التنمية مفاهيمها ونظرياتها

مقدمةالفصل.

المبحث الأول: مفاهيم التنمية .

أولا– لماذا نقوم بالتنمية؟.

ثانيا – ماذا نقصد بالتنمية؟.

ثالثا– تطور مفاهيم التنمية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية.

أولا– طبيعة عملية التنمية.

ثانيا– الجانب الاجتماعي.

ثالثا– الجانب الاقتصادي.

المبحث الثالث: تنمية المجتمع المحلي.

أولا– مفاهيم المجتمع المحلي.

ثانيا– تنمية المجتمع المحلي.

ثالثا– المداخل النظرية للتنمية المحلية.

خاتمة الفصل.

مقدمة الفصل:

تعتبر التنمية اليوم من الكلمات المتداولة في الأوساط الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء, حيث أصبح موضوع التنمية يحتل مركزا مهما في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية و السياسات الحكومية و برامج المنظمات الدولية و الإقليمية والحركات الاجتماعية, ذلك أنها عملية و منهج و مدخل وحركة , يمكن من خلالها الإنتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى وضع التقدم و القوة, و السير في طريق النمو والإرتقاء إلى ما هو أفضل, و سد و تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان بجهودهم الذاتية و بمساندة من الهيئات المعنية, و تعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة و داخلها.

و للتنمية أهمية كبرى في العالم الثالث لأنها تعتبر الوسيلة الوحيدة و الحل الأنجع للنهوض به وحل مشاكله التي عان منها جراء الاستعمار, فالاستقلال السياسي الذي حصلت عليه معظم الدول النامية ليس كافي للنهوض و اللحاق بالركب الحضاري ما لم تحصل على اِستقلالها الاقتصادي , فالتبعية اِستعمار لا يمكن الاستقلال منه إلا عن طريق إعادة بناء و هيكلة الإِقتصاد الوطني بالإِعتماد على فلسفات اِجتماعية واِقتصادية تتوافق مع إيديولوجياتها.

ومن أجل ذلك اِرتأينا أن يكون هذا الفصل عرض للإطار النظري للتنمية من خلال تحديد مفاهيمها , نظرياتها و التمييز بين التنمية الإِقتصادية و الاِجتماعية , مع التطرق إلى عنصر تنمية المجتمع المحلي.

المبحث الأول:

ماهية التنمية:

تتخذ الدول النامية التنمية شعارا لها اليوم والتي يراد منها التطور والرقي على أمل أن تنتشلها من وضعية التخلف التي تعيشها بكل أبعادها ومعطياتها، فهم يريدون بها التغير الاجتماعي المقصود للأنساق الاجتماعية أو للبناء الاجتماعي، ولقد كان "كارل مانهايم k.Mannheim" أول من طرح تساؤلات على المستوى الأوربي من أجل التخطيط لبناء المجتمع.

والتنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، وهذا يعني أنها عملية تستهدف تغييرا أساسيا في البناء الاجتماعي، بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلا في الأدوار والمراكز، وتحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية و القيمية وبناء القوة، تلك التي تعوق التجديدات والاهتمامات الجديدة[1], لذا فهي تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كيفية عميقة وشاملة.

لقد رفض الاجتماعيون في بادئ الأمر إصلاح التنمية في تحليلاتهم للمفاهيم الاجتماعية على أساس أنهم يتناولون التغير دون حكم تقويمي سواء كان هذا التغير إلى أسوأ أو إلى أحسن, ثم بعد ذلك بدؤوا في استخدام مفهوم التنمية والتغير الاجتماعي وكأنهما موضوع واحد وفي هذا نشير إلى "أرنولد تويمبي–Arnold Twimby" في

[1]: نبيل السمالوطي:"علم اجتماع التنمية" مرجع سابق ص 12 .

دراسته عن كيفية ظهور الحضارات و تطورها و كذا "كارل ماركس– Karl Marx" في دراسته عن الانهيار الجدلي للأنساق الاقتصادية[1].

ونشير إلى أن التنمية هي عملية تاريخية لا يمكن فهمها إلا من منظورها التاريخي، أي لدراسة الظاهرة علينا البحث في أسبابها لإيجاد الحلول لها. فمن أسبابها التخلف والفقر.

أولا– لماذا نقوم بالتنمية:

إن العالم الثالث متباين جدا, إذ أن كل بلد وكل منطقة تتمتع بخصائص بشرية واجتماعية، وسياسية واقتصادية خاصة بها، فبعض هذه البلدان تتمتع بطاقات طبيعية كبيرة في حين أن الطبيعة لم تغدق على غيرها مثل هذه الموارد، كما أن بعضها كثيف السكان، والبعض الآخر قليله، كما لبعض البلاد تراث ثقافي مجيد في حين أخرى تعيش حياة همجية صرفة ومع ذلك فان معظم مظاهر اقتصادها المتخلف تتميز بخصائص مشتركة كالقطاع التقليدي، الزراعي المحض، ضف إلى ذلك وطأة الاستعمار الذي كان يستغل الموارد الطبيعية ويستعمل البلدان كأسواق مفتوحة لتسويق هذه الموارد بعد تصنيعها وهذا الاحتكار أكبر دليل على التخلف، لذا فإن متطلبات العصر الحديث جعلت من التنمية قضية إنسانية ملحة، ولعل مجرد الإشارة إلى الانفجار السكاني، أو إلى مشكلة الطاقة والغداء إلى مشاكل الفقر والجهل والأمية, وإلى الهوة السحيقة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول التابعة، تكفي دليلا قاطعا على أن التنمية مشكلة إنسانية معاصرة, لذا فلا يمكن تصور مفهوم للتنمية بعيدا عن مفهوم التخلف لأنهما قضية واحدة ومتكاملة[2].

ومن هنا ظهرت الآراء والأفكار التي تنادي بضرورة العمل على تحقيق العدالة

---

[1]: فادية عمر الجولاني:"التغير الاجتماعي" مرجع سابق.ص ص 46_47 بالتصرف.

[2]: عادل مختار الهواري، حسن عيد ومريم أحمد مصطفى:"قضايا التغير والتنمية الاجتماعية" دار المعرفة الجامعية. الازاريطة. مصر. سنة 1998. د/ط. ص 173.

الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل القومي في الدول النامية، مما يخفف من حدة التفاوت الشاسع في توزيعيه, والقضاء على الفقر بمختلف أشكاله.

1– ماهية التخلف:

1–1 تعريف الفقر: هناك مفهوم أكاديمي على أنه الحلقة المفرغة للفقر بمعنى أن الفقر يولد الفقر(إذا نظرنا إليه بمقياس مستوى الدخل الفردي)، أي أن الدول النامية تعيش في حلقات مفرغة تبدأ بالفقر وتنتهي بالفقر، أي أن انخفاض مستوى الدخل يتسبب في انخفاض مستوى التغذية، فينخفض مستوى الصحة وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل، فبدأنا بانخفاض مستوى الدخل وانتهينا إلى نفس النتيجة[1].

والفقر هو نتيجة حتمية للفشل وعدم النجاح هذه الفكرة التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر وأن أية محاولة أو جهد مباشر للتخفيف من وطأة الفقر قد يشجع الفقراء على الكسل والبلادة ولا يشجعهم على الاقتصاد وحسن التدبير[2].

1–2– تعريف التخلف:

حسب: "لودوك غاستون" (G.leduc) التخلف هو عدم الاستثمار الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية والبشرية الموجودة في بلدما.

–" آيف لاكوست" (Lacoste) بأنه خلل مستمر بين النمو السكاني والركود الاقتصادي.

– "جون مولي" (G.mouly) التخلف يعود إلى الافتقار إلى رأس المال التقني أساسيا، أي عدم كفاية رأس المال للموارد الطبيعة القابلة للاستغلال.

---

[1]: عمرو محي الدين" التخلف والتنمية " دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت .د/ط .د/س .ص ص 156.155 (بالتصرف).

[2]: عبد الهادي الجوهري: " قاموس علم الاجتماع " المكتب الجامعي الحديث. مارس 1998. ط3. ص181.

– "اوسكار لانج" (O.lange) بأن الاقتصاد المتخلف هو عندما الاقتصاد لا يكفي مجموع رؤوس الأموال المتوفرة فيه لاستخدام اليد العاملة المتاحة على أساس التقنية الحديثة ولا لاستثمار الثروات الطبيعية أي عدم القدرة على استخدام الموارد البشرية والطبيعية[1].

ولقد أشار "هنتر" (hunter) إلى أن التخلف قد يكون راجع إلى طبيعة المشروعات والخطط نفسها، أو إلى قصور النظم وإستراتجيات التعبئة البشرية[2]. وهو في نفس الوقت يعني الإنخفاض النسبي في متوسط دخل الفرد[3].

فحسب "ماير" (G.M.Meier) و"بالدوين" (R.E.Baldwin) التخلف لا يظهر متميزا بصورة أساسية إلا في ضوء تكامل العوامل الخارجية والداخلية بما فيها البناء الاجتماعي القائم, وهو لا يرتبط بالأسباب الذاتية أو الشعوب لأنه لا توجد شعوب أذكى من أخرى[4].

ولقد ظهرت محاولات نظرية لتحليل قضايا التخلف والتنمية، انطلقت من الفكر الماركسي والماركسي المحدث وكانت أقرب إلى الواقع وأكثر التصاقا بالقضايا التي يطرحها, فنظريات الفكر التنموي التقليدي كانت –بصفة عامة– تنظر لظاهرة التخلف على أنها ظاهرة اقتصادية بحثه وكانت تفسر التخلف بأسباب ذاتية أو داخلية في المجتمعات نفسها... فهي نظريات ذات اتجاه جزئي ورؤية ضيقة لظاهرة التخلف بسبب إهمالها

---

[1]: يوسفات علي: "اقتصاديات المواقع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة". رسالة دكتوراه. جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.2010/2009. ص ص 326.325

[2]: عادل مختار الهواري وآخرون: " قضايا التغير والتنمية الاجتماعية" مرجع سابق ص 178.

[3]: عمر ومحي الدين: " التخلف والتنمية " مرجع سابق ص46.

[4]: عادل مختار الهواري وآخرون :المرجع نفسه ص ص 175 – 68.

للعامل التاريخي في تحليلها[1].حيث اقترن الوعي بظاهرة التخلف، تاريخيا بالإنهيار العام للإستعمار.

وتوضح نظرية التخلف بأن التنمية الرأسمالية تعيق تغير الاقتصاد الفردي في الأقاليم المحيطة (أي التي تقع في المحيط وليس المركز) بسبب كون ظروف التبادل غير متكافئة وغالبا ما يخلق النظام الرأسمالي إعاقة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التقليدية وليس بالضرورة ودائما يدفعها إلى الدخول في دائرة النظام الرأسمالي. فيتضمن التخلف الإعتماد في تصدير المواد الخام واستيراد المصانع و لأن السلع والبضائع متعلقة بتقلب الأسعار الخارجية فإن اقتصاديات البلدان المختلفة تتعرض لضغوط التضخم.

كما للمجتمعات المتخلفة بعض الصناعات الصغير وبعض المعامل الكبيرة والتقليدية وأسواق محلية تقتصر على استيراد أدوات وسلع وبضائع رديئة ورخيصة. فقد انتقدت نظرية التخلف نظرية التحضر ونظرية التنمية الماركسية[2].

ونخلص من هذا أن الدول المتخلفة هي الدول التي تتميز بتخلف قوى الإنتاج فيها أو أسلوب الإنتاج السائد فيها[3].

فالتخلف يتضح من خلال المعوقات المادية والفكرية والتكنولوجية إذن فمفهوم التخلف يعتمد بالضرورة على أساسين: ضرورة وجود عنصر للمقارنة – ضرورة الشعور بوضعية التخلف[4].

---

[1]:عادل مختار الهواري و آخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية.مرجع سابق ص ص 107.106 بالتصرف.

[2]: معن خليل العمر:" معجم علم الاجتماع المعاصر" دار الشروق للنشر والتوزيع.الأردن.ط1 2000 ص 417.

[3]: عمرو محي الدين:" التخلف و التنمية".مرجع سابق.ص 47 .

[4]: عادل مختار الهواري و آخرون:المرجع نفسه. ص ص 69 .93 .

1-3-خصائص التخلف[1]:

حسب "آيف لاكوست" (lacoste) في كتابه البلاد المتخلفة تتلخص مقاييس التخلف في خصائص متعلقة بمعطيات اقتصادية وأخرى متعلقة بمعطيات اجتماعية.

-المعطيات الاقتصادية: وتتلخص في ثلاثة نقاط هي:

أ -ضعف الدخل القومي: وينتج عنه ضعف الاستهلاك والادخار والاستثمار، ويؤدي إلى ضيق السوق وضآلة القوى الشرائية.

ب -ضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية: ضعف قيمة استهلاك مواد الطاقة.

- انتشار الصناعات الخفيفة التي ترد الأرباح القريبة المدى وتطلب استثمارات ضعيفة جدا.
- التبعية وعدم التكيف مع التطور العلمي والتقني العالمي.

ج- تبعية الاقتصاد المتخلف: استيلاء القوى الاقتصادية الأجنبية على قسط وافر من الإنتاج الوطني.

- التجارة الخارجية.
- الارتباطات النقدية المالية.
- المساعدات الأجنبية للبلاد التابعة في شكل منح أو قروض.

-المعطيات الاجتماعية: و تتلخص فيما يلي:

أ-الوضع الديمغرافي: ارتفاع معدل النمو الديمغرافي وينتج عنه احتياج كبير في ميدان القطاعات الاجتماعية مثل انتشار الأمية، فقر التجهيز الصحي والثقافي وانتشار البطالة.

[1]: عادل مختار الهواري و آخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية.مرجع سابق. ص 71 ...104 بالتصرف.

ب-الوضع البنيوي والطبقي: الاختلاف الموجود بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول التابعة والصراع الاقتصادي الموجود بين الفئات والطبقات الاجتماعية.

ج -الشعور بوضعية التخلف:من خلال المقارنة مع الدول المتقدمة بين المعطيات الاجتماعية .

إن خرق المراحل والقفز من وضعية التخلف المزرية إلى وضعية متقدمة تسمح بمواصلة النمو بوتائر عالية لا تأتي إلا في إطار برنامج متكامل محكم تجند فيه كل الطاقات المادية والبشرية.

ثانيا-ماذا نقصد بالتنمية:

تعد قضية التنمية من أكثر القضايا غموضا وخلافا بين العلماء وهذا راجع إلى حداثة هذه القضية واختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية لدراستها ويكمن هذا الاختلاف في المفهوم والمبادئ والمقومات وعمليات التنمية. فقد فرضت قضية التنمية نفسها على الفكر العالمي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لما أصاب المجتمع عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة منها تزايد حركات الاستقلال.

فلم تكن فكرة التنمية الشغل الشاغل لعلم الاجتماع فقط بل لعلم الاقتصاد أيضا حيث اهتم في نشأته بقضية التنمية وهذا لما قدمه المفكر"أدم سميث" (A.Smith) في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" من عناصر للتنمية الاقتصادية وهذا لإحداث تغيرات هيكلية وتقدم تكنيكي, فهذا التداخل الإيديولوجي جعل من مفهوم التنمية يتداخل مع عدد آخر من المفاهيم وبوجه خاص مفاهيم التغير والنمو،التطور والتقدم وهذه المفاهيم بدورها تكون اجتماعية، اقتصادية، كيفية وكمية.

والتنمية بصفة عامة بصفة عامة كما جاء في تقرير لهيئة الأمم المتحدة أنها تلك الجهود المبذولة من قبل المواطنين والحكومة في سبيل تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[1].

ويعرفها "ماركس" (Marx.k) على أنها عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية[2].أما حسب دينهام (Arthur Dunham) فيعرفها على أنها الجهود المنظمة لتحسبن ظروف الحياة في المجتمع[3]. وتنمية المجتمع هي تشجيع المجتمع على أن يتخذ الخطوات المختلفة اللازمة لجعل حياته المادية والروحية أكثر غنى معتمدا في ذلك على نفسه[4].

1- التنمية عملية تغير:

وقد شغلت حقيقة التغير عقول الكثير من المفكرين الذين اعتبروا أن التنمية هي عملية تغير حيث لا تزال تثير عددا كبيرا من المسائل التي لم يجد لها علم الاجتماع أو الأنتربولوجيا حتى الآن إجابة.

و أكد ذلك "عبد الباسط حسن" على أن التنمية عملية تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للإفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم[5]. كما يمكننا القول أن التنمية عملية تغير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل وبما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته

---

[1]: فادية عمر الجولاني: "التغير الاجتماعي".مرجع سابق.ص47.

[2]: صلاح عثامنة: "التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج". مؤسسة دار العلماء.أربد.ط1 .1997.ص 241.

[3]: فادية عمر الجولاني: المرجع نفسه. ص 47.

[4]: محي الدين صابر:"التغير الحضاري وتنمية المجتمع" منشورات المكتبة العصرية.بيروت د/ط.1962 ص 243.

[5]: عبد الباسط محمد الحسن:"التنمية الاجتماعية"معهد البحوث والدراسات العربية المطبعة العالمية.القاهرة د/ط 1980 ص 90.

الاقتصادية والاجتماعية والفكرية...الخ[1]. كما أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل[2].

ويقول"عبد المنعم شوقي"أنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان في مجتمع ما, من خلال عملية تغيير مقصود وموجه يهدف إلى إشباع حاجاته. كما يرى "شوداك" (Szyman Chodak) أنها عملية تغير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها, وهي أيضا عملية مخططة وموجهة تحدث تغييرات في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده[3].

أما عند "ماركس" فالتغير لا يحدث إلا عن طريق الصراع أو الجدل, فالتطور التاريخي ما هو إلا انعكاس لحركة في صورة وحدة وصراع للتضادات وتنافيها وانتقالها من حال إلى حال وهذا الجدل هو مادي أي جدل الواقع فتعرف الجدلية المادية بأنها علم القوانين العامة التي تحكم تطور المجتمع، أي الجدلية المادية هي ذلك العلم النظري الذي تصدر عنه قوانين التطور التي تحكم حركة النظم والظواهر السائدة في البناء الاجتماعي[4].

ويري "وفيق أشرف حسونة" أن التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد

---

[1]: عبد الهادي الجوهري:"قاموس علم الاجتماع" مرجع سابق. ص73 .

[2]: عبد الرسول محمد سعد: "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي" المكتب العالمي للنشر والتوزيع الإسكندرية 1998 .د/ط. ص 201.

[3]: محمد شفيق:"السكان والتنمية،القضايا والمشكلات" المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية.د/ط 1998 ص ص.22.18.

[4]: عادل مختار الهواري و آخرون:" قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية " مرجع سابق ص 35.

الأقصى , وهي أيضا مفهوم معنوي لعملية ديناميكية جوهرها تلك السلسلة من التغيرات الصائبة والوظيفية لإحداث التقدم في مكونات المجتمع[1].

والتنمية أيضا عملية تغير في ذاتها إذ لا يكون التغير هدفا من أهدافها وإنما هو ناتج عنها[2]. وهذا التغير الناتج عن التنمية هو تغير كبير في الوحدات البنائية كما يتناول الجوانب الوظيفية، وهي عملية تغير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات[3].

تتركز نظرية التغير حول التطور بعيد الأمد وهي أيضا تتمحور حول طبيعة الرأسمالية والتطور الصناعي[4]. وتعتبر العوامل الاقتصادية ذات أثر بليغ في إحداث التغير الاجتماعي. كما وضع ماركس الفكرة في خدمة التغير, لذا فإن الاعتراف بأهمية دور الوعي في عملية التغير الاجتماعي سواء بالمحافظة على الوضع القائم أو بالعمل على الإطاحة به يمينا ويسارا، أي الاعتراف بأهمية ودور العامل الذاتي بشقيه السياسي والإيديولوجي[5].

ويقول "كنجسلي ديفز" (kingsley davis) إن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي، سواء في تركيبه وبنائه، أو في وظائفه[6].

– التغير الاجتماعي من منظور وظيفي: يفترض علماء الانتروبولوجيا أمثال "مالينوفكسي" (Malinowski) و "راد كليف براون" (Redcliffe brawn) أن النظرية

---

[1]: عادل مختار الهواري و آخرون:" قضايا التغير والتنمية الاجتماعية " مرجع سابق ص 131.

[2]: حمدي عبد الحارس البخشونجي: "التدخل المهني في مجال تنمية المجتمعات المحلية "المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع. الإسكندرية. د/س.د/ط ص 29.

[3]: أحمد مصطفى خاطر:"تنمية المجتمعات المحلية" المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. د/ط1999. ص ص 11.10 بالتصرف.

[4]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر" مرجع سابق .ص378.

[5]: عادل مختار الهواري وآخرون :المرجع نفسه. ص ص23.22 .

[6]: محي الدين صابر: "التغير الحضاري وتنمية المجتمع" مرجع سابق ص73 .

الوظيفية تفترض أن كل الظواهر الاجتماعية مترابطة ومتداخلة والنظرية السوسيولوجية يجب أن تدور في فلك أي علاقة الجزء بالكل والكل بالجزء أي أن النسق الاجتماعي يمثل نسقا حقيقيا, تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيته، وأحيانا اتساع نطاقه وتقويته، ومن ثم تصبح هذه الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحو ما وكما يفسرها "باريتو" (vilfredo pareto) على أن مشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع هي مظهر لمشكلة أعم وأشمل، هي مشكلة العلاقة بين الجزء والكل في نسق اجتماعي فكل تغير يطرأ على الفرد لا بد وأن يجد انعكاسه على المجتمع والعكس بالعكس[1].

2- التنمية عملية نمو:

أصبحت التنمية اليوم من الكلمات المتداولة في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية، ففي مرحلة إنشاء الفكر من طرف رواد التنمية، كان النمو والتنمية مصطلحين مترادفين، رغم أن "شومبيتر" (schumpeter) فرق بينها قبل الحرب العالمية الأولى، وبقى مصطلح النمو أكثر استعمالا حتى الحرب العالمية الثانية[2].

تعريف النمو:

- ينمو الإنسان فتطول قامته، ويتغير شكله وحجمه وملكاته البدنية والعقلية...الخ وكذلك المجتمع، فتجده ينمو ، ويتغير ويتطور ويتبدل، وتظهر فيه عوامل القوة والتقدم، بجانب مظاهر الضعف والانحلال، ولقد ماثل "هربرت سبنسر" (H.Spencer)"

بين نمو الكائن الحي والمجتمع فذلك النمو المتزايد في الشكل والحجم طيلة مدة الوجود يتبع ازدياد في التعقيد في كل من التركيب والبناء وقد انتقد على هذه المماثلة لأن النمو يختلف من الكائن الحي إلى المجتمع[3].

---

[1]:عادل مختار الهواري و آخرون: :" قضايا التغير والتنمية الاجتماعية "مرجع سابق ص ص31...33 بالتصرف.

[2]: يوسف عبد الله صانع:"مقررات التنمية الاقتصادية العربية"ج3 المؤسسة العربية للنشر والدراسات. د/ط1975 ص 13.

[3]: عادل مختار الهواري وآخرون:" قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية" مرجع سابق ص ص142.141 بالتصرف.

إن النمو الاقتصادي هو معدل التغير في متوسط الناتج للفرد كما هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة[1].

ويعرفه الأستاذ "مطانيوس حبيب" بأنه عبارة عن زيادة كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تتم وفقا لقانونية تطور عفوية، والنمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن و الذي بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الفرد, والنمو الاقتصادي يعتبره نتيجة مترتبة على التغيرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية[2].

أما التنمية فهي عملية الانطلاق أي الدخول في مرحلة النمو السريع. وهي أيضا عملية النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي، الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو الزراعية...الخ. كما أنها تشير إلى النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة[3].

أما الفرق بين التنمية والنمو هو فرق نسبي بين حجم التغيرات الوظيفية والبنائية في كل منهما, فالتنمية تتطلب إحداث تغيرات وظيفية هائلة تمكن الكائن الحي من البقاء لمواجهة تحديات البيئة، أما النمو فالتغيرات الوظيفية التي تحدث في ضئيلة مقارنة بالتي تحدث في عملية التنمية ، أما التغيرات البنائية فهي ضخمة مقارنة بعملية التنمية[4]. وعليه فيرجح التمييز الحيوي بين مفهومي النمو والتنمية فالأول في جوهره يعني زيادة في الإنتاج المادي أساسا بدون مراعاة للاعتبارات الأخرى، أما

---

[1]: سميح مسعود: "الموسوعة الاقتصادية" شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت.لبنان. ط2. 1997. ص177.

[2]:يوسفات علي:"اقتصاديات المواقع و دورها في تحقيق التنمية المستدامة"مرجع سابق ص 327 .

[3]: عمرو محي الدين: " التخلف والتنمية " مرجع سابق ص213.

[4]: عادل مختار الهواري و آخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية .مرجع سابق ص 142.

التنمية فهي أكثر شمولية لأنها تظم في طياتها اعتبارات تتعلق بنمط التوزيع والاستهلاك وكذالك أمور تتعلق بالتنمية الاجتماعية والبشرية[1].

وقد حاول "روستو" (w.w.rostow) أن يقيم نظرية في النمو الاقتصادي للمجتمع تعتمد على فكرة المراحل التاريخية في فهم التخلف والنمو المجتمعي فقسم مراحل النمو إلى خمسة مراحل[2]. (راجع النظريات الحديثة للتنمية المبحث الثاني ص ص 54-56)

3- التنمية عملية تطور:

مما لا شك فيه أن العالم يدخل في القرن الواحد و العشرين في ظل نظام عالمي جديد أفرزته التطورات الجذرية في النظام الاقتصادي العالمي، فهذه القفزة النوعية للعالم أجمع جعلت العديد من الدارسين يستخدمون مفهومي التنمية والتطور وكأنهما يشيران إلى موضوع واحد.

حيث يذهب بعض العلماء إلى أن صور التطور ترتبط بالظواهر الاجتماعية الكونية والعضوية الموجودة فهناك تطور كوني أي تطور العالم والأجرام السماوية والتطور العضوي أي النمو في الكائن الحي والتطور العقلي أي النمو والارتفاع في التفكير والشعور والإدراك.

وحسب الدكتور "عبد الهادي الجوهري" فقد اتسع مفهوم التطور ليشمل عملية التغير التدريجي الذي يحدث في كل المجتمعات عندما تتغير وظائف بعض النظم المحددة أو يعاد تحديد الأدوار الاجتماعية , و إن مفهوم التطور يعتمد أساسا على التطور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يتدرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها[3]. و تنمية المجتمع كأسلوب يمكن أن يكون في خدمة عملية هادفة

---

[1]:باسل البستاني: "الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج" دار الطليعة للطباعة والنشر. لبنان, ط1 .1985 ص 78.

[2]: نبيل السمالوطي: "علم اجتماع التنمية" مرجع سابق. ص ص 54..58 بالتصرف.

[3]: عبد الهادي الجوهري: "قاموس علم الاجتماع" مرجع سابق ص 91.

إلى التطور, وهذا الأخير هو ذلك التغير التدريجي الهادئ ويدل على الطريقة التي تتغير بها الأشياء من حالة إلى أخرى ببطء[1].

فبذلك نحن نجد أن التغيرات البنائية والوظيفية في عملية التطور تكاد تسير في خط متوازي مع عملية التنمية، صحيح أننا قد نجد زيادة في حجم التغيرات البنائية في وقت من الأوقات ولكن سرعان ما يتبدل الوضع ويتغير[2]. أما حسب "هربرت سبنسر" (Herbert Spencer) صاحب نظرية التطور فيرى أن التطور داخل المجتمع يكون من مجتمع بسيط صغير من ناحية البناء والوظيفة إلى مجتمع كبير ومتباين للغاية[3]. كما يرى أن المظهر الأساسي للتطور ينحصر في التقدم نحو كمال التنظيم والذي بدوره يستلزم في حالة المجتمع النمو المتواصل ويصفها "سبنسر" (هذه الحالة) هي عملية الانتقال من حالة المتجانس إلى حالة اللامتجانس[4] .

إن العالم يشكل وحدة مترابطة ومتكاملة جدليا وما يحدث في جزء لابد و أن يحدث تأثيره في الجزء الآخر وهذا نتيجة لفعل القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي عبر عملية التفاعل المتبادل , والتنمية لا تعني فقط ارتفاع معدل الدخل الفردي أو القومي وحده، ولا ارتفاع المستوى الفكري وحده، فالتنمية لا تكون حقيقية وأصلية إلا إذا كانت في آن واحد، تطوير في الاقتصاد وفي البنية الاجتماعية، تطوير في الفكر وتطوير في أسلوب الحياة[5].

4- التنمية عملية تقدم:

يواجه عالم اليوم تحديا خطيرا لم يشهد له التاريخ مثيلا، تحديا نترجمه إلى لغة الواقع هذا السباق نحو التقدم ومزيدا من التقدم.

---

[1]: محي الدين صابر:"التغير الحضاري وتنمية المجتمع" مرجع سابق ص242.

[2]: عادل مختار الهواري وآخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية. مرجع سابق ص 144.

[3]: عبد الهادي الجوهري: "قاموس علم الاجتماع" مرجع سابق ص 65.

[4]: السيد محمد بدوي: "مبادئ علم الاجتماع" دار المعارف بمصر.ط3. 1976. ص ص138..139.

[5]: عادل مختار الهواري وآخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية. مرجع سابق ص 104 .

لذا فان مصطلح التقدم أو تقدم المجتمع فقد تلازم مع التصنيع وافترض أن التقدم التكنولوجي نتيجة تحسين في الرفاهية المادية وانعكاسه على المستوى الصحي ...،
حيث كان التقدم يمثل الوجه الاجتماعي الظاهر للتقدم المعرفي والتكنولوجي مع تقدم الرفاهية الجماهيرية...فتمحورت نظريات التقدم حول التغير الاجتماعي[1].

فيعرف "هوبهاوس (L.T.HOBHOUSE) التنمية على أنها المعرفة التي يمكن بواسطتها اكتشاف السيطرة على الموارد البشرية والمادية والتفاعل بين الجانب الطبيعي والاجتماعي من أجل الرخاء والتقدم لجميع الأفراد[2].

كما يعتبرها البعض أنها عملية انتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم أي عملية رفع المستوى المعيشي, وهي بذلك تحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد[3], وحسب تعريف لهيئة الأمم المتحدة للتنمية في عام 1955 أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا, وهي أيضا العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع[4], وذلك للانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم. وهي تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم, لذا فالتنمية قد تشمل جميع الجوانب التي تسهم في تنمية أو تقدم المجتمع سواء اعتمدت ذلك على أسلوب تنمية المجتمع أو على تنسيق المجتمع[5].

لقد كان معظم علم الاجتماع في القرن التاسع عشر منكبا على دراسة تقدم المجتمع الذي تلازم مع التصنيع، فافترض التقدم التكنولوجي أيضا نتيجة تحسين في

---

[1]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر" مرجع سابق ص 348.

[2]: فادية عمر الجولاني:التغير الاجتماعي. مرجع سابق ص47.

[3]: عمرو محي الدين" التخلف والتنمية " مرجع سابق ص 33.

[4]: محمد شفيق: "السكان والتنمية" مرجع سابق ص ص 22.17.

[5]: فادية عمر الجولاني: التغير الاجتماعي. مرجع سابق ص46.

الرفاهية المادية وانعكاسه على المستوى الصحي وتأخر سن الوفيات أو العمر المتوقع للحياة.

وهكذا ومن خلال ما سبق نرى أن التنمية مفهوم ذو مدلول ثقافي، اجتماعي، اقتصادي وسياسي, كما أنه يربط بين مصطلح التغير والتطور والنمو والتقدم. وكذا فهو لا يرتبط بقطاع من المجتمع دون آخر كما أنه يشير إلى عملية مجتمعية متكاملة و متفاعلة, في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد. والتنمية كمفهوم مناقض للتخلف استأثر اهتمام الكثيرين من كتاب وباحثين ومفكرين عن مختلف التخصصات العلمية والانتماءات الفكرية، كما أنه قد شغل اهتمام الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لأنها لغة العصر المتداولة.

ثالثا– تطور مفاهيم التنمية:

إن ما يتعلق بتطور الفكر التنموي فقد سبق القول أن الفكر التنموي لا يولد في فراغ ولكنه انعكاس للظروف الاجتماعية والاقتصادية والقضايا التي تثيرها هذه الظروف في مراحل تاريخية مختلفة ووظيفة المفكر الاقتصادي هو محاولة طرح هذه القضايا والبحث عن حلول لمواجهتها. فالنظريات التنموية التي نقوم بتدريسها أو دراستها اليوم في جامعتنا ليست وليدة اليوم ولكنها نتاج تطور عمره مائتي عام ولقد كان هذا التطور نتاج الأسئلة الرئيسية التي طرحها المفكرون في المراحل المختلفة وحاولوا البحث عن إجابة لها[1].

1 – **التنمية المستقلة[2]:** برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية، ويعتبر "بول بران Paul Baran" رائد في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير "الاقتصاد

[1] :عمرو محي الدين: " التخلف والتنمية " مرجع سابق ص 22.

[2]: يوسفات علي: "اقتصاديات المواقع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة". مرجع سابق. ص ص 339..340.

السياسي للتنمية" إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن، ثم أخذ الفكرة عنه اقتصاديون من كافة العالم و حاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، وقد أجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور الرأسمالي، ورغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة، إلا أن الغالبية تتفق على أنه يتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

2-التنمية البشرية[1]: وتركز هذه التنمية على العامل البشري في الدول النامية الذي يستند في الجزء الأكبر منه على الاستثمار البشري وليس على رأس المال, على أساس أن توسيع أفاق الإنسان من خلال برامج التثقيف ورفع كفاءته المهنية من خلال برامج التعليم والتدريب وتحسين درجة حيويته من خلال برامج الرعاية الطبية ..الخ, وهي عملية يمكن أن تنتقل بالنسق من النمط البسيط إلى النمط المركب وتنمية ديناميات التفاعل الداخلي في النسق في اتجاه يحقق القضاء على اللامبالاة التقليدية لدى أعضاء المجتمع مع تحقيق مشاركتهم الايجابية في الموقف الإنمائي.

3-التنمية المستدامة[2]: نشأ هذا المفهوم عن النقص الملحوظ في النماذج السابقة فهي لا تجعل الناس (العامل البشري) محور التنمية فحسب بل تدعو إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية لحماية فرص حياة الأجيال المقبلة فضلا عن فرص حياة الأجيال الحاضرة وحماية النظم الطبيعية التي تتوقف عليها الحياة كلها، فهي ليست مجرد قناة لتوفير الخدمات المناسبة بل أيضا المشاركة الايجابية لجميع أعضاء المجتمع

---

[1]: نبيل السمالوطي:"علم اجتماع التنمية". مرجع سابق ص ص 113..135..139.

[2]: محمد السيد الإمام: "المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر . ط1. 2006 .ص ص373 .

ولاسيما المرأة، فهي تعالج مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لأن العيش في وسط الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة.

4-التنمية الشاملة: ويطلق عليها "فيلاس" تماثل مع الخدمات العامة للتنمية[1], حيث تستهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال إجراءات مقصودة و مخططة لزيادة الإنتاج الكلي من سلع وخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان أي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في هيكل الاقتصاد القائم لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي من جهة وكذا تحقيق التغير البنائي في العدالة والاستقرار الاجتماعي المرتبط بالعنصر البشري في الخدمات المتنوعة كالتعليم، الصحة، الإسكان....الخ[2].

5-المنهج الإسلامي في التنمية:

تختلف الجماعات عبر الأمكنة والأزمنة في تصوراتها و تمثلاتها ومفاهيمها عن هذا الموضوع لأسباب ذات أهمية قصوى كوضع الجماعات لهذه التصورات ذاتيتها وهويتها لتعطيه معنى وهدفا، ففي المجال الاقتصادي والاجتماعي تؤدي هذه التغيرات والتحولات المتسارعة في العالم إلى ثورة سياسية أو اجتماعية إن لم تكن من النمط القديم أو التقليدي فالتكيف مع المتغيرات هي الحداثة أي الانسلاخ وليس التشبث بالأصالة ومكامن وجودنا في عمقها الماضي كطرح وتحليل في جوهر وشكل الثقافة الإسلامية[3].فما هو موقعنا نحن العرب المسلمون من هذه التغيرات والتحولات المتسارعة في العالم المتوتر؟

---

[1]: نبيل السمالوطي:علم اجتماع التنمية. مرجع سابق.ص 115 .

[2]: أحمد مصطفى خاطر:تنمية المجتمعات المحلية.مرجع سابق.ص ص 16. 17.

3: تركي الحمد: "الثقافة العربية أمام تحديات التغير" بحوث اجتماعية. دار الساقي. بيروت لبنان. ط1. 1993. ص ص 7- 14-48 .

إن التنمية باعتبارها عملية تطور حضاري شامل أي مواجهة أسباب التخلف من خلال تفاعل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية هي عملية تغير متكامل.

فإن مشروع التغيير يحتاج إلى فكر سليم، وعقل سليم، وفهم سنن التغيير، فعملية التغيير تكون داخلية وتمس العامل البشري بصفة خاصة (الفكر، العقل، الإيمان، العقيدة) ثم تخرج لتشمل العالم الخارجي (المجتمع) نسبة للآية: "إِنَّ الله لا يُغَيِّر مَا بِقَوْمٍ حَتَى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ"[1] والتغيير نسبة للنظرية التي تؤكد على أنه يمر عبر انهيار داخلي في الطرف المسيطر ونمو داخلي في الطرف المقابل نسبة للآية: "وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا"[2]، أي أن التغيير يبدأ من السلطة والبرنامج إلى المجتمع والناس، ويتجلى هذا في مفهوم الآية: " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل"[3] ويعتمد المنهج الإسلامي على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والدعم ويحرم الربا...الخ[4].

مبحث ثاني:

نظريات التنمية:

فبعدما عرضنا المفاهيم المختلفة للتنمية دون أن نفصل في طبيعتها ومرجعيتها الإيديولوجية ارتأينا أن يكون هذا المبحث خاص بالإطار النظري للتنمية من خلال استعراض لطبيعة عملية التنمية وآراء بعض المفكرين فيها ثم عرض لأهم النظريات التي تعالج التنمية والتي تتميز بأنها تنقسم إلى قسمين نظريات ذات صفة اقتصادية والثانية

---

[1]: من سورة الرعد: الآية11.

[2]:من سورة الإسراء: الآية 16.

[3]: من سورة الأنفال: الآية 60.

[4]: منير شفيق:في نظريات التغيير.المركز الثقافي العربي و الدار العربية للعلوم. لبنان. ط2 .2005 ص ص 160 . 165.

ذات صفة اجتماعية، وكلا منهما يحاول تفسير عملية التنمية مع تقديم الوسائل والأساليب التي يرى أنها مناسبة لإحداث التنمية.

أولا–طبيعة عملية التنمية:

جرى التقليد في الكتابات عن موضوع التنمية، التركيز على التنمية الاقتصادية، وبصفة أساسية على عنصر رأس المال بوصفه العنصر الديناميكي الدافع للنمو، غير أن القضية أكثر تعقيدا من هذا، فلقد شهد العالم المتخلف في هذه الفترة موجة تشييد مصانع ووحدات إنتاجية مختلفة، سدود، وخزانات و ورشات... الخ لكن معدل التقدم الاقتصادي المحرر ضئيل جدا، ولم تستطع هذه الدول تخطي ولو جزء من الفجوة الاقتصادية بينها وبين العالم المتقدم بل زادت اتساعا ومن ثم كان علينا التساؤل عن أسباب وعوامل هذا الإحباط الذي لابد أن يكمن في البناء الاجتماعي والذي يتم في إطاره رسم خطط وسياسات الإنماء وتنفيذها، وهذا البناء يؤثر بدوره على الإنسان الذي يعيش في ظله وبالتالي يجعله قابلا بالتغير، أي التغير الاجتماعي أو التنمية الاجتماعية.

لكن هذه النظرة لا تأتي من شيء إلا من الخلفية الإيديولوجية ، لذا تختلف رؤية العلماء لطبيعة عملية التنمية في المجتمع فكل حسب توجهه واختصاصه، فالاقتصادي يراها عملية اقتصادية أمثال "ألبرت ماير" (Albert Mayer) وهو خبير أمريكي في التخطيط – الذي يعتبر التنمية الاقتصادية حجر الزاوية في تنمية المجتمع وبدونها يصبح البرنامج التنموي عقيم لا جدوى منه، لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فإننا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع المستوى المعيشي للمواطن , أما الاجتماعيون فيركزون على الجانب الاجتماعي أمثال "ف.براين" (F.Brayns) الذي يقول أن الهدف من تنمية المجتمع هدف اجتماعي أولا وقبل كل شيء، والتنمية الاقتصادية

هي في الحقيقة نتاج نور المعرفة ... وأن يرتفع وعي التقدم الاجتماعي الذي يجعلهم قادرين على المساهمة البناءة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

ومع هذا هناك فريق وسط وهم أصحاب النزعة التي تزاوج بين العمليتين لتحقيق أهداف موضوعة لعملية التنمية، نذكر منهم "شادويك" (chadwik) "الخبير البريطاني في تنمية المجتمع" يقول أن هناك مدرستين للفكر في هذا الموضوع، فالأولى ترى أن تحسين الظروف المادية يؤدي بالضرورة إلى تحسين المستوى الاجتماعي، والصحي، والتعليمي وأن تنمية المجتمع ترتكز على التنمية الاقتصادية, وأما الثانية فترى أن تنمية القدرات البشرية و تحسين الأحوال الاجتماعية سيدفع الناس بالضرورة إلى تحسين مستواهم المادي والاقتصادي ويترتب عن كل هذا أن هناك مدرسة تنادي بأن برامج تنمية المجتمع ترتكز على التنمية الاجتماعية في التعليم، الثقافة، الصحة والسياسة لرفع المستوى المعيشي عن طريق التنمية الاقتصادية لذا فالبرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف المادية والاقتصادية يجب أن تسير جنبا إلى جنب وبطريقة موازية مع البرامج اللازمة لتنمية القدرات البشرية وتحسين الأحوال الاجتماعية , لذا حاول بعض العلماء الربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية على اعتبار أن الأولى تتضمن الثانية. كما أنه هناك بعض العلماء أمثال "هوبهاوس" (Hobhouse) و"إنكلس" (Inkles) و"بوير" (bauer) و"كير" (Kerr) يقولون أن هناك نمطا واحدا للتنمية تتبعه كل المجتمعات النامية، وذلك لما يجمع بين هذه المجتمعات من سمات مشتركة وخصائص متشابهة, لكن يذهب فريق آخر أمثال: "سملزر" (Smelser) و"جاك لامبرت" (J.lambert) و"ولبرت مور" (W.moore) إلى أن هناك أنماطا متنوعة للتنمية تختلف باختلاف الأجواء الثقافية

[1]: عادل مختار الهواري وآخرون :" قضايا التغير والتنمية الاجتماعية "مرجع سابق ص ص 133. 134

والاجتماعية والسياسية في كل مجتمع، فهم يضعون نماذج وأنماطا لتنمية كل مجتمع على حدا[1].

ثانيا– الجانب الاجتماعي:

يهتم ذلك الجانب بتحسين الأحوال الاجتماعية وتنمية القدرات البشرية وهو في ذلك يؤمن بأن تحسين المستوى الاجتماعي من النواحي الصحية، التعليمية، الثقافية، السياسية سوف يرفع –بالتالي– من وعي الجماهير إلى المستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في عملية تنمية المجتمع الشاملة[2].

1 –نشأة وتطور مفهوم التنمية:

يشير استعراض التراث السوسيولوجي إلى عدم ظهور اتفاق واضح بين الباحثين على تعريف معين للتنمية الاجتماعية، ومع هذا فقد تجاوزت التنمية المجال النظري إلى المجال التطبيقي ويشير "أجدن"–Ogden" إلى أن هذا المصطلح لا يعني نفس الشيء لدى من استخدموه في دراستهم, مما أدى هذا ببعض الدارسين أمثال "إروين ساندرز" (E.Sanders) إلى تفادي إعطاء مفهوم أو تعريف محدد ودقيق عن التنمية، وكذا لم يستطع الباحثون المساهمون في كثير من المؤتمرات التوصل إلى تعريف مبدئي مثل ما حدث في الدراسة التي أخرجها "فيليب روب–PHILIP ROUPP", فيشير "دكسون DICKSON " إلى أن الأخصائي المهتم بقضية تنمية المجتمع يجب أن يكون لديه الفهم الواضح لمعنى وفلسفة تنمية المجتمع[3].

ثم ظهرت موجة من التصورات حول مفهوم التنمية الاجتماعية وكان الاهتمام الأول من طرف هيئة الأمم المتحدة عام 1950 حيث أصدرت تقريرا في موضوع التقدم الاجتماعي

---

[1]: عبد الباسط محمد الحسن:" التنمية الاجتماعية" مرجع سابق ص ص.202... 305(بالتصرف).

[2]: عادل مختار الهواري وآخرون :" قضايا التغير والتنمية الاجتماعية " مرجع سابق ص 135

[3]: نبيل السمالوطي:"علم اجتماع التنمية" مرجع سابق ص ص119 .120 .

عن طريق التنمية الاجتماعية. ثم يأتي تصور "فليب روب PHILIP ROUPP " صاحب الدراسة الشهيرة "مدخل إلى تنمية المجتمع" عام 1955 فقدم فيه نظرية تبين أوجه الاختلاف بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي، فكتب عن التنمية الاجتماعية بأنها تتمثل في إحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة أو هي التغير العمدي لهذه الظروف إذن فحسب رأيه هي تغير من شيء غير مرغوب فيه إلى شيء مرغوب فيه، أو هي التوجه العقلي للبناء نحو تحقيق أهداف متضمنة في نسق القيم[1], وبناءا على ذلك ففكرة "روب Roupp" مشبعة بالغرض الإنساني الذي يتأثر ويتشكل عن طريق القيم الاجتماعية.

ويذهب "لوري نيلسون L. Nelson " ، "فرنر–Verner " و "رامزي–Ramsy" في دراستهم للتنمية على أنها دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بنائه وتغييره، فالتنمية الاجتماعية هي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد المتبادل بين المواطنين، و تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية و مواجهة مشكلاتهم, و حسب هؤلاء الباحثين فتنمية المجتمع هي عملية تفاعلية وتعاونية تتضمن استخدام مناهج دينامية لاستحداث تيار دائم بين الفكر والعمل، والتنمية في حد ذاتها هي أحد أنواع التغير الاجتماعي المقصود. ويتفق "رونالد وارن–R. Warren" مع "نيلسون Nelson " وزملائه في أن التنمية الاجتماعية هي المحاولة المقصودة والمستمرة لدعم النمط الأفقي في المجتمع، ويقصد بالنمط الأفقي، العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع' أما عند "تيومين–Tumin" فالتنمية الاجتماعية هي الاهتمام بحل المشاكل وتنمية روح الاعتماد على النفس[2].

[1]: عادل مختار الهواري وآخرون :" قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية " مرجع سابق ص 152.

[2]: نبيل السمالوطي:"علم اجتماع التنمية" مرجع سابق ص ص125– 126.

ويرى "ريتشارد وارد R. Ward" على أنها منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منه وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع[1].

2 مفهوم التنمية الاجتماعية:

حسب بعض المفكرين أن التنمية الاجتماعية هي الارتقاء في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على رفع المستوى المعيشي، وهذا الارتقاء يكون عن طريق مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير الموجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي, لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي حيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، كما يراها بعض الباحثين أنها وسيلة تغيير الواقع الاجتماعي كما هو عليه الآن وذلك في اتجاه محدد، وهو خلق المجتمع الصناعي الحديث[2].

ويرى البعض أنها مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية أي مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها، كالتعليم، الصحة، الإسكان، والتدريب المهني، إذن فهي تعمل على توفير الخدمات التي تحقق أقصى، استثمار متاح لأفراد المجتمع كما تعرف أيضا التنمية الاجتماعية بأنها عملية للتدخل المقصود في البناء الاجتماعي للعلاقات بين الناس والمنظمات في المجتمع لتسهيل حل المشكلات المجتمعية وتطوير الخدمات من حيث الكفاءة والفاعلية وتعمل على تحديد الوظائف الاجتماعية وإيجاد بناءات يمكنها ممارسة التأثير المجتمعي وتحقيق الأهداف المطلوبة[3].

---

[1]: عادل مختار الهواري وآخرون :" قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية " مرجع سابق ص 155.

[2]: إبراهيم إسماعيل:"دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية الموارد البشرية في الأردن" رسالة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان 2009–2010 ص ص 222..223 بالتصرف.

[3]: رشاد أحمد عبد اللطيف: "التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية" دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية ط1 2007..ص ص 21. 26 بالتصرف.

ويعرفها "روجرز–Rogers" في منتصف العقد الثامن من القرن العشرين بأنها عملية مشاركة في التغير الاجتماعي بهدف إحداث تقدم مادي واجتماعي بما في ذلك زيادة في المساواة والحرية وغيرها من الحقوق لغالبية الشعب في المجتمع[1].

ويعرفها "هيجنز–Higgins" بأنها عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية ... بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع[2].

ويذهب البعض إلى أنها مفهوم حديث للتعبير عن التغير الحضاري المقصود والمخطط، فهي بذلك لا تتناول جانبا واحدا فقط بل هي عملية تغير في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي أو في نظمه الاجتماعي وأنماط العلاقات الاجتماعية وفي القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد[3].

وتعرف أيضا بأنها عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد المتاحة له سواء كانت مادية أو بشرية يهدف الوصول إلى التغيرات البنائية والوظيفية التي يكون لها الأثر في وصول المجتمع إلى تحقيق أهدافه[4].

وحسب "محي الدين صابر" هي عبارة عن أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة والتنمية الاجتماعية ويعرفها "وفيق أشرف حسونة" بأنها عملية إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة

---

[1]: محمد السيد محمد: "الإعلام والتنمية" دار الفكر العربي. القاهرة. ط4. 1408/1988. ص 28.

[2]: عادل مختار الهواري وآخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية مرجع سابق ص ص 155..156.

[3]: فادية عمر الجولاني:"التغير الاجتماعي" مرجع سابق .ص 52 .

[4]: رشاد أحمد عبد اللطيف: المرجع نفسه. ص26.

لنمو المجتمع في بيئته وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة للمجتمع إلى أقصى حد ممكن وبطريقة تحقق له أهدافه[1].

وفق هذا التعريف تنبثق منه تلك الفكرة التي كثيرا ما ذهب إليها علماء الاجتماع والأنتربولوجيا التي مؤداها أن التنمية الاجتماعية لا تنجح ولا تكون لها فعاليتها المطلوبة بدون إشراك أعضاء المجتمع في التفكير والإعداد والتنفيذ لمشروعات التنمية.

3-معايير التنمية الاجتماعية حسب روب "PH. Roupp"[2]:

- تزايد قدرات التحكم الإنساني وظروف الحياة التي تتكون من الإنسان والمجتمع والبيئة الطبيعية.
- نمو التعاون بين المجتمعات وداخل المجتمع.
- اتساع نطاق العلاقات التعاونية.

4-الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية:

و يكون لدينا إطار نظري واضح لمفهوم التنمية الاجتماعية ينبغي أن نستوضح أهم الأسس التي يرتكز عليها ذلك المفهوم باختصار، وهي تتلخص في قواعد التنمية الاجتماعية، مراحل عملية التنمية الاجتماعية، ومجالات التنمية الاجتماعية.

---

[1]: عادل مختار الهواري وآخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية .مرجع سابق.ص ص154 – 155 .

[2]: المرجع نفسه.ص 152 .

4-1- قواعد التنمية الاجتماعية[1]: وتتلخص قواعدها وأسسها فيما يلي:

- إشراك أعضاء البيئة المعنية في التفكير والعمل لوضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى النهوض بهم.
- تكامل مشروعات الخدمات، والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو متضادة.
- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية المحسوسة ذات النفع للمجتمع.
- الاعتماد على الموارد الموجودة: هي من أساليب التغير الحضاري المقصود.

4-2- مراحل التنمية الاجتماعية[2]: للتنمية الاجتماعية مراحل عدة ينبغي أن تتم من خلالها أهمها:

- التعرف على البيئة الطبيعية للمجتمع (جغرافيا، جيولوجيا، مناخيا، الثروة الحيوانية..) .
- دراسة السكان وتركيبهم (السن، النوع، نسبة العاملين، معدل الخصوبة..).
- التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية (النسق القيّمي، العادات، العرف، التقاليد، النظم السياسية، الاقتصادية، الإدارية، المالية، ونظام الملكية..).
- دراسة النشاط الاقتصادي دراسة رأسية متعمقة (الإنتاج الزراعي, الرعوي,الحرفي, الصناعي...).
- مراحل الفعل التنموي في المجتمع: وينبغي أن يتم في خمس مراحل فرعية هي:

- المرحلة التقليدية:تكرار الأنماط التنموية في المجتمع.

-مرحلة التمهيد للبدء في عمليات التنمية: اختيار طرق العمل التي نتبعها في برامج التنمية.

-مرحلة بناء الهياكل التنموية في المجتمع:و هي تلك التي تحدث التغير البنائي كتشييد المصانع و غيرها.

---

[1]: أحمد مصطفى خاطر: "تنمية المجتمعات المحلية" مرجع سابق ص ص 20 . 21 .

[2]: عادل مختار الهواري وآخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية, مرجع سابق ص ص 162...164

-مرحلة إحداث التغير الوظيفي في المجتمع:وذلك بتغيير سلوك الأفراد من النمط التقليدي إلى النمط المستهدف.

-مرحلة التقييم: وهي تقييم البرامج التي تم تنفيذها ومتابعتها ومطابقتها بالمستهدف.

4-3- مجلات التنمية الاجتماعية[1]: يمكن تقسيمها إلى مجموعات تختلف في طبيعتها ولكنها من حيث وظائفها متكاملة و مترابطة وهي:

أ -المجموعة الأولى: وتشمل الخدمات ذات الصلة الحيوية الدائمة بنشاط المجتمع مثل:

-المجال الزراعي: الإرشاد الزراعي، مقاومة الآفات، تحسين التربة، تنظيم وسائل الري.

-المجال الصناعي: العمل والعمال وبناء المستعمرات السكنية مع الاهتمام بالخدمات الصحية.

-مجال الصيد: توفير الآلات الحديثة للصيد، والعناية بالثروة الحيوانية.

ب - المجموعة الثانية: و هي تلك الخدمات التي تقوم على النظرة البعيدة لما يجب أن تكون عليه عمليات التنمية في حياة المجتمع إذ هي دعامة لقيام خطة للتنمية الاجتماعية يعتمد عليها المخططون الاجتماعيون لأن لها وظائف أساسية وجوهرية مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، وخدمات الضمان الاجتماعي... إلخ.

ج - المجموعة الثالثة: وتتناول الخدمات العامة للتنمية وهي ما يعبر عنها بالهياكل أو المقومات الأساسية للمشروعات مثل خدمات السكك الحديدية، الطرق، المجاري، المياه، الكهرباء، الموانئ، المطارات، البنوك....الخ.

[1]: عادل مختار الهواري وآخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية, مرجع سابق ص ص 164..166

و نخلص من كل هذا أن هناك تكاملا وتداخلا بين التنمية الاجتماعية بعضها البعض الأمر الذي ينبغي على المخطط الاجتماعي أن يراعيه وهو يساهم في وضع خطة للتنمية الاجتماعية.

5- النظريات الاجتماعية في التنمية:

5-1- ويقسمها الدكتور سعد الدين إبراهيم إلى ثلاثة مجموعات طبقا لنوع المتغيرات التي تستند إليها كل مجموعة[1]:

5-1-1- اتجاه الأنماط المتتالية للمؤشرات: ويقوم هذا النوع من التنظيم على استخلاص علماء الاجتماع الغربيين السمات الأساسية لمجتمعاتهم المتقدمة ومقابلتها بنقيضها المتخلف، وتصبح إيديولوجية التنمية عندهم محكومة بتلك الخطط والجهود والمشاريع التي تنطوي تحت عملية تحويل المؤشرات أي مجتمع من نمط متخلف إلى نمط متقدم.

5-1-2- اتجاه الانتشار الثقافي الحضاري:ويذهب هذا الاتجاه إلى أن التنمية باعتبارها شكلا من أشكال التغير الاجتماعي تتم بواسطة الانتشار الثقافي أو الحضاري، وبمرور الوقت واستمرار عملية الانتشار تتحول المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات متقدمة بحلول القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية.

5-1-3- اتجاه تغير الأفراد نفسيا: ويركز هذا الاتجاه على أن عملية التنمية رهن بتغير أفراد المجتمع قيما، حوافز وسلوكا، فالمجتمعات التي حققت تنمية الماضي أو التي تحققها في الحاضر -وفق أصحاب هذا الاتجاه- وجد بها عدد كبير من الأفراد اللذين يتصفون بالطموح والابتكار والرغبة العارمة في هذا الاتجاه والقدرة على التقمص الوجداني. و هؤلاء الأفراد هم الذين يحملون على أكتافهم مهمة نقل مجتمعهم من إطاراته

[1]: محمد السيد محمد: "الإعلام والتنمية" مرجع سابق ص 97.

التقليدية المتخلفة المحدودة إلى إطارات حديثة متقدمة. فإذا كان المجتمع لا يضم هذا النوع من الأفراد بأعداد كافية فعليه أن يزيد من أعدادهم بوسائل مختلفة.

5-2- وهناك نظرة أخرى للنظريات الاجتماعية للتنمية ينتهجها مفكرون وعلماء وهي[1]:

5-2-1-الثنائية الاجتماعية: حاول الكاتب الهولندي "بويك-Boeke" تفسير ظاهرة التخلف بعوامل اجتماعية، وقد عرف "بويك-Boeke" الثنائية الاجتماعية بأنها صراع بين نظام اجتماعي مستورد، هو في الغالب النظام الرأسمالي ونظام اجتماعي داخلي مختلف عن النظام المستورد وقد رأى أن هذه الثنائية تمثل شكل من أشكال التفتت للمجتمع ,وقد أرجع سبب هذه الثنائية إلى الاختلاف بين الشرق والغرب، ولهذا فعلى الدول المتخلفة انتهاج سياستها التنموية بنفسها لأن أي تنظيم غربي من شأنه أن يزيد من تدهور الأوضاع بدلا من تنميتها.

5-2-2- نظرية دافع الانجاز: قام "ماكليلاند-Mc Clleland" بتحليل سلوك الأفراد وخلص إلى تحديد دافع نفسي أسماه دافع الانجاز، وعرفه أنه دافع يميز الأشخاص الذين يتميزون منذ صغرهم عن غيرهم في بذل مجهود كبير في إتمام أعمالهم، وسرعة تعلم الأشياء، لا يتأثرون بالضغوطات، لا يتأثرون بالحوافز، يلتزمون الموضوعية، وقد حدد "ماكليلاند Mc Clleland" الظروف الاجتماعية الخاصة بالأفراد الذين يتميزون بدافع الانجاز أنهم ينحدرون من عائلات عصامية أي أنها عانت البؤس ولكنها بفضل مجهودها الذاتي أثبتت مقدورها وتفوقها، كما اعتبر أنه توجد علاقة بين العقائد الدينية ودافع الانجاز حيث أنه هناك طوائف دينية يمتاز أفرادها بدافع الانجاز وقد سبقه إلى ذلك "ماكس فيبر- Max weber".

[1]: محمد عبد العزيز عجمية و عبد الرحمان يسري أحمد:"التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها", دار الجامعية للنشر, الاسكندرية,1999 , د\ ط ,ص ص 127..136 .بالتصرف.

5-2-3- نظرية المجتمع القروي: لقد أرجع "هاجن -Haggen" أسباب التخلف إلى العوامل التي تعيق الوصول إلى مرحلة التقدم التكنولوجي، كما يصف المجتمع المتخلف بأنه مجتمع قروي يتكون من الفلاحين، ثم يقوم بتجريد هذا المجتمع من كافة العوامل الاجتماعية، والنفسية والاقتصادية، فيقرر أن المجتمع القروي يتكون من عدد كبير من القرى، والنشاط الأساسي لأفراد هذا المجتمع هو الزراعة صغيرة الحجم، ووجود ضئيل للصناعة الحرفية، كما أن اتصالات المجتمع القروي بالعالم الخارجي ضئيلة جدا.

6_ معوقات التنمية الاجتماعية[1]: تسعى المجتمعات عادة إلى خلق حالة من التوازن الاجتماعي بين القديم والجديد ومن خلال صهر القيم والعادات والتقاليد القديمة والجديدة بشكل يؤدي إلى تحقيق حالة التوازن ولكن تتعرض التنمية الاجتماعية إلى عدة مشاكل ومعوقات تعيق الجهود الاجتماعية، وتمنع قيام المجتمع المتوازن بشقيه الاجتماعي والاقتصادي، وهذه المشاكل والمعوقات تتمثل فيما يلي:

- غياب المنظمين والإداريين الأكفاء، لأن هذه الفئات هي صاحبة القرار الاستثماري و الإبتكاري والإبداعي.
- القيم الاجتماعية البالية والسائدة في المجتمعات، خاصة النامية منها تلك القيم التي تخلق عقبات في سبيل التنمية، وكذلك العلاقات القبلية والعائلة السائدة.
- الزيادة السكانية الكبيرة من عدد السكان والناتجة عن تحسين مستوى الخدمات الصحية دون أن يصاحب ذلك تنظيم النسل وتحديد معدلات النمو.
- انتشار الأمراض والأمية والفقر، وانخفاض المستوى الصحي، من خلال مقارنة عدد الأطباء بالنسبة لمواطنين.

[1]: عبد الرحيم مسعد ومحمد المومني وآخرون: "التنمية في الوطن العربي" دار المندري للنشر والتوزيع أربد. سنة 1995. د/ط . ص188.

- صعوبة التأقلم مع المرحلة التي يمر بها المجتمع النامي، خاصة في مرحلة الانتقال من مجتمع يمتاز بركود اقتصادي إلى مجتمع نامي اقتصاديا.

ثالثا– الجانب الاقتصادي:

وذلك بمعنى أن برامج التنمية يجب أن تهدف إلى تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد، أي أن هذا الجانب يعني أول ما يعنى ببرامج التنمية الاقتصادية من ناحية الأسس التي تعتمد عليها والأساليب التي تمارسها والمقاييس التي تتخذها معيارا للرفاهية[1].

1 - مفهوم التنمية الاقتصادية:

هناك عدد كبير من المفكرين والدارسين والباحثين في هذا المجال والذين يرجعون عملية تنمية المجتمع ذات مرجعية اقتصادية، ترتكز على قضايا الإنتاج الاقتصادي، وتعرف أنها عملية الزيادة في معدل الاستثمار الذي يدفع إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع ومن ثم زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات المنتجة[2].

كما يعرفها "فرانسوا بيرو–F.Perroux" على أنها التزايد المستمر في حجم الوحدة الاقتصادية البسيطة أو المركبة، المتحققة في إطار التحولات البنيوية ويعني ذلك أن البنية الاقتصادية تعبر عن درجة الترابط بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني أي مدى اعتماد بعضها على بعض اعتمادا متبادلا فيما يتعلق بالإنتاج والتصريف[3].

---

[1]: عادل مختار الهواري وآخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية. مرجع سابق ص 135.

[2]: عمر ومحي الدين" التخلف والتنمية " مرجع سابق ص 122.

[3]: يوسفات علي: "اقتصاديات المواقع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" مرجع سابق ص 328.

أما حسب "ويدنر–Widner" هي حالة ذهنية أو رغبة أو اتجاه أكثر منها هدفا محددا[1].

إذن يمكن بوجه عام أن تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مع تحسن في توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة الفقيرة في المجتمع بغية الوصول إلى تحقيق مستوى عيش راق يتميز بالاستقرار والرفاهية[2], وذلك قد قدمه "ايوجين ستالي–Eugen Stally" طبقا للإحصاءات عام 1950 التي أقامها حول متوسط دخول الأفراد[3].

ويمكننا أن نخلص مما سبق أن التنمية الاقتصادية تقوم على الإنسان ومن أجل الإنسان فهو الذي يحول الموارد الطبيعية ويستغلها لمصلحته وهو الذي يقوم بتغيير الإطار المادي الذي يعيش فيه مستغلا مهاراته وخبراته وقدراته، وهو في تغييره لهذا الإطار المادي الذي يعيش فيه يغير هو من نفسه ويكسبها قدرات وخبرات جديدة، كما أن ثمار التنمية الاقتصادية إنما تعود إليه هو و بالتالي فلابد أن يكون مؤمنا بضرورة التنمية والتغيير، عارفا بوسائلها وأدواتها، كما يمكن أن نربط مفهوم التنمية في ظل العولمة بمفاهيم الحداثة و العصرنة أي رواج الإيديولوجية الغربية داخل الدولة السائرة في طريق النمو من خلال ظهور الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية, وهذا راجع إلى السعي المفرط وراء تحقيق الرفاهية التي أصبحت كحلم تصبوا إليه معظم دول العالم. وهناك نستعرض قولا لـ: "ت.بالوخ–T.Balogh":" لعله لمن المؤسف والمحزن حقا أن نحصر آمالنا في الخمسة والعشرين سنة القادمة نحو محاولة الاقتراب أو الوصول إلى مستوى

---

[1]: محمد قاسم القريوتي: "الإدارة العامة موضوع مقارنة" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. د/ط 1983 ص18.

[2]: عبد الرسول محمد سعد: "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي" مرجع سابق ص201.

[3]: نبيل السمالوطي:"علم اجتماع التنمية" مرجع سابق ص59.

المعيشة الأمريكي الحالي. إننا في حاجة ماسة إلى شيء أكثر سعادة وإشباع، ونحن في إمكاننا أن نحقق ذلك"[1].

وحسب الدكتور "عمرو محي الدين" التنمية الاقتصادية هي ثورة العالم الثالث ضد الفقر والبؤس والتخلف، وأنها القطب الروحي في التنمية الشاملة وعلى أنها الزيادة المحسوسة في الإنتاج والخدمات[2].

أما نظرة "براين–F.Brayne" للتنمية الاقتصادية فهي نتاج التقدم ويعرفها " ألبرت ماير–Albert mayer" أنها حجر الزاوية في التنمية وبدونها برامج التنمية لا جدوى منها[3], أما رأي "محي الدين صابر" فالتنمية من النمو الذي يوحي بالتدرج والتسلسل ...والذي يشير إلى المرحلة الانتقالية[4].

[1]: عمرو محي الدين:"التخطيط الاقتصادي" دار النهضة العربية للطباعة و النشر.بيروت.1975 د-ط ص ص 29.28 .

[2]: محمد سيد محمد: "الإعلام والتنمية" مرجع سابق ص ص 26.25

[3]: رشا أحمد عبد اللطيف: "التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية" مرجع سابق ص27.

[4]: محي الدين صابر: "التغير الحضاري وتنمية المجتمع" مرجع سابق ص 168.

2 التنمية في الفكر الاقتصادي:

2-1- عند العرب المسلمين[1]:

2-1-1 عند ابن خلدون: (1332-1406)

يعتبر ابن خلدون من الأوائل الذين حددوا المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا بعيدا عن الاعتبارات الغيبية والدينية وقد تناول في أبحاثه عددا من المسائل الأساسية التي أثارها، ويثيرونها اليوم معاصرون، كما حاول الإجابة عنها بعد تحليل مسبق لبنيات المجتمع، الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية. ولقد انطلقت أفكار "ابن خلدون" الاقتصادية من أن الإنسان يملك مواهب في التفكير والعقل التي ترفعه من عالم القردة إلى عالم الإنسان، عن طريق العمل من أجل الحصول على وسائل العيش، ومحاربة الفقر ولضمان سيرورة الحياة.

2-1-عند "تقي الدين بن علي المقريزي: (1364-1442)

اعتبر "المقريزي" أن الأرض هي وسيلة الإنتاج الأولى، كما وضح أن استعمال النقود من النحاس التي يسميها (الفلس), له دور أساسي في انتشار مفعول المعدن لأن التخلي عن الذهب والفضة كأساس التداول النقدي, يؤدي إلى اضطرابات وفوضى في العمليات الاقتصادية. ففكر المقريزي جوهر ما يسمى "بقانون غري شام" كما توصل إلى فهم الفرق بين القوة الشرائية الكمية والقيمة الاسمية للنقود وأدرك أثر التضخم المالي الذي يتمثل في زيادة الكتلة النقدية وارتفاع الأسعار عن المداخيل.

2-2- الفترة الرأسمالية:

2-2-1- المركنتيلية أو المرحلة التجارية: يرى البعض أن التجاريين أو المركنتيليين لم يكونوا مدرسة بالمعنى المفهوم، بل كانت آراؤهم عبارة عن مجموعة من الأفكار المتباينة

[1]:خالد أبوا القمصان: "موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر د/ط 2001 ص ص 14...23 بالتصرف.

ولكنها تحوم حول نقطة رئيسة واحدة، وهي أن الدول يجب أن تكون قوية ولذلك تسمى نظريتهم "الاقتصاد للقوة" وأن الثروة هي أهم العوامل لإحداث النمو في المجتمع , و قد ظهر الفكر المركنتيلي في أواخر القرن 14 حتى النصف الثاني من القرن 18 و كان منتشر في دول كبيرة لفرنسا، انجلترا وايطاليا كما كان سائد على دول أخرى كاسبانيا والبرتغال وكان جوهر أفكاره هو السعي إلى امتلاك المعدن النفيس فشجعوا أنصاره على التجارة والصناعة ونصحوا بتدخل الدولة في الإنتاج مع زيادة الصادرات وتقليل الواردات عن طريق تشجيع الابتكارات والاختراعات ، كما اعتبروا أن قوة الدولة تكمن فيما تملكه من معدن نفيس ومن أنصار هذا الاتجاه "توماس مان–Thomas Mun" حيت اعتبر أن التجارة الخارجية هي مصدر ثروة انجلترا أي البيع أكثر من الشراء[1], مع الاحتفاظ لنفسها بالربح الأوفر من تجارتها[2].

2–2–2–التنمية في الفكر الطبيعي أو الفيزيوقراطي:

في نهاية حكم "لويس15" ظهرت جماعة من الاقتصاديين بنظرة اقتصادية مختلفة عن الفكر المركنتيلي أساسها العلاقة بالطبيعة[3], وأن ممارسة الحرية الفردية كان يسودها نظام طبيعي إلهي. ومن أشهر الاقتصاديين الطبيعيين الطبيب " فرنسوا كيناي François Kenay" الذي كان طبيب "لويس15" وله كتاب "الموسوعة الاقتصادية" عام 1758 حيث اعتبروا أصحاب هذا الفكر أن الأرض مصدر الثروة فقسم "كيناي Kenay"

[1]: خالد أبوا القمصان: "موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور" مرجع سابق ص ص26...34. بالتصرف

[2]: روجيه دوهيم ترجمة سموحي فوق العادة: "مدخل إلى الاقتصاد" المكتبة العلمية. منشورات عويدات بيروت. لبنان. د/س.د/ط ص 249.

[3]: خالد أبوا القمصان: المرجع نفسه. ص 44.

المجتمع إلى ثلاثة طبقات ويفترض أن السلع تدور بينها حيث تعود قيم السلع إلى منتجها الحقيقي[1].

2-2-3- التنمية في الفكر الكلاسيكي:

لقد قدم الاقتصاديون الكلاسيكيون للتنمية الاقتصادية معنى التحليل الكلي لآليات عمل السوق كما عالجوا مشاكل الإنتاج وتراكم رأس المال، وتوزيع القدرة الشرائية بين أفراد المجتمع، كما يذهب هذا الفكر إلى أن تعميم التنمية على مختلف المناطق ينتج عن التخصص الدولي وتقسيم العمل. ولقد كان الهدف الأساسي للكلاسيكيين في دراستهم لموضوع التنمية هو البحث عن أسباب نمو الدخل الوطني وآليات عملية النمو[2], وقد كان أهم أقطابها "أدام سميث-Adam Smith"، "دافيد ريكاردو - David Ricardo" و"مالتيس Multus" و"جون ستيوارت ميل John Stuart Mill" و"فردريك ليست Frédéric List" كما تركز هذه النظرية أساسا على عنصر رأس المال والسكان كعناصر اقتصادية تؤدي بصفة مباشرة إلى التنمية الاقتصادية[3].

- أدام سميث "Adam Smith" 1723-1790" : يعتبر الاقتصادي الاسكتلندي مؤسس هذه المدرسة وصاحب أولى النظريات في التنمية في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثراء الأمم" الذي أصدره عام 1776[4], والذي يبحث فيه على أسباب تحقيق النمو الاقتصادي وطريقة الانتقال من اقتصاد زراعي متأخر إلى اقتصاد صناعي متقدم، وكما جعل العمل البشري هو المصدر الأساسي للقيمة وذلك في إطار نظرية قيمة العمل، وفي هذا الصدد

---

[1]: عبد الرحمن يسرى أحمد:"تطور الفكر الاقتصادي" المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية. د-ط.1999 ص ص 137-178.

[2]: عمرو محي الدين" التخلف والتنمية " مرجع سابق ص ص 24-25 بالتصرف.

[3]: عادل مختار الهواري وآخرون: " قضايا التغير والتنمية الاجتماعية" مرجع سابق ص 136.

[4]: السيد محمد بدوى: "مبادئ علم الاجتماع" مرجع سابق ص ص 26-27.

قال "سميث": "إن العمل هو المصدر الذي يزود الأمة بالضرورات والتسهيلات اللازمة للاستهلاك وإدامة حياة الأفراد" كما تحدث عن تقسيم العمل وسعة الأسواق[1].

-دافيد ريكاردو David Ricard: (1772-1822) لقد اعتبر في كتابه "أساسيات الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817، أن عملية التنمية هي ظاهرة طبيعية وعملية متجددة ذاتيا كما قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات: العمال، الرأسماليين، وأصحاب الأراضي وهذه الطبقات تتحصل على الترتيب أجور، أرباح و ريوع, كما اعتبر أن الأرباح تبدأ في الارتفاع قبل أن تنخفض تدريجيا إلى مستوى الصفر في حالة الركود التي تمثل نهاية عملية التنمية، إذ يرى أيضا أن الرأسماليين الذين يوجهون عملية التنمية يستعملون الأرباح للاستثمار، مما يرفع من الإنتاج والإنتاجية. فشراء الآلات والطلب الإضافي على العمل يجعل الأرباح تنمو وترتفع الأجور كذلك عن المستوى الطبيعي، مما يرفع من عدد العمال، غير أن عدم توفر الأراضي الخصبة يصبح عائقا أمام استمرار هذه العملية، وعندما تنعدم الأرباح تسود حالة الركود، ويقترح "ريكاردو" لتجاوز حالة الركود "التجارة الخارجية"[2].

-مالتيس Multus: وهو قسيس انجليزي يمثل الاقتصاد البرجوازي العامي المتبدل وهو رجعي دافع على الملاكين ورجال الأعمال والصناعيين الكبار، ودعا من خلال كتابه "نظرية السكان" إلى عدة مفاهيم مرتبطة بقانون الزيادة أو النقصان للسكان وعلاقتها بالسلع والخدمات، كما تطرق إلى مشكلات الأجور[3].

---

[1]: باسل البستاني: "الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج"مرجع سابق. ص ص 19-20.

[2]: معتصم نورية:"إستراتيجية التنمية الريفية في إطار برامج دعم الإنعاش الاقتصادي" رسالة ماجستير.جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان,2005\ 2006 . ص ص 7-8.

[3]: خالد أبوا القمصان: "موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور" مرجع سابق ص 62.

-جون ستيوارت ميل John Stuart Mill: (1806-1873) فيرى أن الاقتصاد حينما يصل إلى حالة السكون أو الركود، فإنه يكون في وضع ينطوي بصفة عامة على تقدم كبير بالنسبة للأحوال التي سادت في عصره. وبالرغم من أن الاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا دائما يقترحون وسائل هامة لتأخير الوصول إلى حالة الركود، فإنهم لم يستطيعوا التنبؤ بالثروة التكنولوجية التي ظهرت في أواخر القرن 18 وخلال القرن 19 في البلدان الأكثر تقدما، وتم التمكن بفضلها من التغلب على ندرة المواد الطبيعية وآثار تناقص الغلة التي أثارت اهتماما واسعا في فكر الكلاسيكيين، مما أصبحت معه النظرية التقليدية في التنمية الاقتصادية غير منطقية في تحليل النمو في الدول المتقدمة[1].

-فردريك ليست Fréderic List (1786-1847): هو اقتصادي ألماني، تتجلى مساهمته في نظريات التنمية في أرائه التي تضمنها كتابه "النظام الوطني الاقتصادي" عام 1841 وقد ركز على أن التنمية لا تتوقف فقط على ما يملكه المجتمع من ثروة بل تعتمد على نمو القوى الإنتاجية، كما يرى أن مستوى التنمية يختلف بين الأمم، ويخلص "ليست" إلى بناء نظرية التنمية الاقتصادية عن طريق التصنيع المحمي بالحوافز الجمركية وقد نقل هذه الفكرة عنه الاقتصادي الأمريكي "هنري كاريHenry Carey"[2].

2-2-4- نظرية التنمية النيوكلاسيكية: وهذه النظرية أيضا تعتمد على الأسس الكلاسيكية، ولكنها تضيف إليها عناصر اقتصادية أخرى لها فعالية في إحداث عملية التنمية الاقتصادية، أهمها الاستثمارات الخارجية[3]. كما أولى التحليل النيوكلاسيكي أهمية

[1]: خالد أبوا القمصان: "موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور" مرجع سابق ص ص 67-70.

[2]: معتصم نورية: "إستراتيجية التنمية الريفية في إطار برامج دعم الإنعاش الاقتصادي" مرجع سابق ص 8.

[3]: عادل مختار الهواري وآخرون: " قضايا التغير والتنمية الاجتماعية" مرجع سابق ص 136.

كبيرة لمعدل الفائدة. كما ترى أن عملية التنمية متناسقة تأتي ذاتيا وتحصل بشكل تدريجي ومتواصل[1], أبرز مفكريه :

– ألفريد مارشال Alfred Marshall: (1842–1924) اقتصادي انجليزي قام بتقييم نموذج الفعاليات الاقتصادية الذي يعتمد على التجريد وكذا التوفيق بين نظرية العمل والقيمة عند "ريكاردو Ricardo" في كتابه "أسس الاقتصاد" سنة 1890 ثم تحدث عن المنفعة وتكاليف الإنتاج وأن الربح هو الدخل الناتج في القدرة على تنظيم الأعمال التي يتمتع بها المستحدث[2].

–جوزيف شومبيتر J.Schumpeter: أصدر "شومبيتر" كتابه "تحليل التنمية الاقتصادية" فأبرز عنصر الزيادة والتنظيم والابتكار الاقتصادي والتركيز على ما يطلق عليه التجديدات في النشاط الإنتاجي لتحقيق وضع اقتصادي جديد. ثم بين أن التنمية تحدث في شكل قفزات غير منتظمة وأدخل عنصر التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وقد ركز "شومبيتر" على الأهمية المحورية لدور المنظم في التطور والانتقال من التخلف إلى التقدم، فهو العنصر الديناميكي في الموقف الإنمائي[3].

2–2–5– التنمية في الفكر الماركسي1817: وقد بدأ وضع هذه النظرية "كارل ماركس Karl Marx" على الأسس والمبادئ التي تتفق وتفسر النظرية الماركسية في مختلف ظواهر الحياة مثل التفسير المادي التاريخي، الصراع الطبقي، فائض القيمة وتراكم رؤوس الأموال العينية، وأن هذه العناصر هي التي تخلق النمو في المجتمع[4]. كما

[1]: عمرو محي الدين: " التخلف والتنمية " مرجع سابق ص ص 25..27 بالتصرف.

[2]: خالد أبوا القمصان: "موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور" مرجع سابق ص ص 75–78.

[3]: نبيل السمالوطي:"علم اجتماع التنمية" مرجع سابق ص ص 67.66 .

[4]: عادل مختار الهواري وآخرون: " قضايا التغير ..." مرجع سابق ص ص 136–137.

قسم رأس المال إلى ثابت ومتغير والترابط بينهما يشكل التركيب العضوي لرأس المال. وقد كان العمل البشري بالنسبة له المكون لتكاليف الإنتاج[1].

ولقد أصدر كتابه الأول "رأس المال" عام 1867 وقد وضع عدة مراحل تاريخية للنمو الاقتصادي، كما أكد على أهمية التقدم التكنولوجي والاستثمار، وأن التقدم الاقتصادي يتعرض في ظل النظام الرأسمالي للانتكاسات المتعددة، والعلاقة بين التقدم التكنولوجي ومشكلة البطالة[2], رغم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية إلا أنها تعد إسهاما ذا شأن في مجال دراسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2-2-6- التنمية في الفكر الكينزي: أدخل عنصر جديد له أهمية في التنمية الاقتصادية هو الطلب الفعال يعني إذا توفرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية فإن ذلك ينعكس على الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية ويؤدي كل هذا إلى زيادة حجم النشاط الإنتاجي الكلي وينعكس ذلك على الزيادة في حجم التوظيف في المجتمع[3]. وأب هذا الفكر هو "جون كنز J-Keynes " (1833-1946) وتقوم نظريته على الدولة المنظمة للإنتاج الرأسمالي بصبغة عسكرية لزيادة الأرباح , وكذا على الاستقرار الاقتصادي، لكن دون تدخل الدولة[4].

2-2-7- التنمية في الفكر النيوكينزية: ونجد فيها أتباع "كنز Keynes" قد صاغوا نظريتهم في شكل نماذج يذكر كل نموذج مقترنا باسم صاحبه، مثل نموذج "هارود دومار Harrod Domar" الذي ركز على عنصر رأس المال وأوضح فعاليته في عملية التنمية. والنمو الاقتصادي هو الدور المزدوج الذي يقوم به الاستثمار، وأهمية دور الادخار في زيادته, وهذا النموذج ملائم لتحليل الدورات الاقتصادية للاقتصاديات المتقدمة. وكذا

---

[1]: باسل البستاني: "الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج" مرجع سابق ص 24.

[2]: : نبيل السمالوطي:علم اجتماع التنمية مرجع سابق.ص ص 65 – 66 .

[3]: عادل مختار الهواري وآخرون: " قضايا التغير والتنمية الاجتماعية" مرجع سابق ص 137.

[4]: خالد أبوا القمصان: "موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور" مرجع سابق ص ص 79-81.

نموذج "آرثر لويس A-Louis" الذي اهتم بعنصر العمل كعامل أساسي لإنجاح التنمية الاقتصادية[1].

3 النظريات الحديثة للتنمية:

3-1- نظرية التوازن وعدم التوازن: يذهب مؤيدو هذه النظرية إلى التوازن بين عناصر الاقتصاد المختلفة (عمل، رأس مال، أرض، تنظيم) يؤدي إلى إنجاح عملية التنمية وإن الإخلال وعدم التوازن بعنصر من تلك العناصر سينتهي حتما تخلف اقتصادي[2].

3-2- نظرية مراحل النمو الاقتصادي: وهي من أحدث نظريات التنمية الاقتصادية في العالم ظهرت عام 1960 وأول من تناولها بالدراسة "روستو Walt Rostow " وقد قسم مراحل الإنماء الاقتصادي أو نمو المجتمع إلى خمس مراحل أساسية هي[3] :

3-2-1 مرحلة المجتمع التقليدي: وهذه المرحلة يسودها استعمال طرق بدائية في الإنتاج, ويتسم الهيكل الاجتماعي لهذه المجتمعات بدور أساسي للأسرة والعلاقات العصبية، يرتكز أفراد هذا المجتمع على الزراعة بهدف الاكتفاء الذاتي فقط يسوده النظام الإقطاعي.

3-2-2- مرحلة التهيؤ للانطلاق (الانتقالية): وهي حقبة تقليدية تبدأ منها شروط بدء النمو المستمر والتصنيع مع إدخال وسائل إنتاج حديثة في الزراعة لرفع الإنتاج والتشجيع على التسويق، كما أصبح التعليم سبيلا للتخلص من الفقر، ثم ظهور البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة في تمويل ودعم التوسع في النشاطات الصناعية والخدمية.

---

[1]: عادل مختار الهواري وآخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية.مرجع سابق ص 137.

[2]: عمرو محي الدين: " التخلف والتنمية " مرجع سابق ص ص164, 163 بالتصرف (راجع نفس المرجع ص 285..337 الفصل 6)

[3]: نبيل السمالوطي:"علم اجتماع التنمية" مرجع سابق ص ص 54..57 بالتصرف.

3-2-3- مرحلة الانطلاق: وهنا يزداد التشابك بين القطاعات الاقتصادية وترتفع معدلات الاستثمار السنوية، زيادة التطور في المجال الزراعي وارتفاع الإنتاجية الزراعية كما يجب أن تتزامن هذه التغيرات على المستوى الاقتصادي بتحولات جذرية في النظم السياسية للتأثير عليها لضمان استمرارية عملية التنمية.

3-2-4- مرحلة الاتجاه نحو النضج: وهي زيادة التقدم التقني، وهي المرحلة التي تظهر فيها قدرات الاقتصاد الوطني على التحرك لما هو أبعد من الصناعات الأصلية، وقد حدد "رستو" مدة 20 سنة للانتقال من مرحلة الانطلاق إلى هذه المرحلة، وترتكز هذه المرحلة على الإنتاج الثقيل.

3-2-5- مرحلة الاستهلاك الوفير: تتميز هذه المرحلة بالتحول نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية وانتشار الاستهلاك على نطاق واسع، وهنا يصل المجتمع إلى درجة عالية من التطور الاقتصادي, فارتفاع مستوى المعيشة ومستوى الدخل مع توفير الحاجات والقدرة على الشراء والاستهلاك، مع تزايد استهلاك السلع المعمرة كالسيارات والآلات الالكترونية والكهرباء...الخ.

3-3- نظرية التحولات الهيكلية: ترى نظرية التحولات الهيكلية أن عملية التنمية تحدث نتيجة تحولات هيكلية مماثلة في جميع البلدان النامية ولكنها تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد، وتتأثر عملية التنمية بعدة عوامل منها: مدى توفير الموارد الاقتصادية، المعرفة التقنية، السياسات الانكماشية المتبعة من طرف الدول النامية، وكذا سياسات التجارة الخارجية التي تنتهجها الدول المتقدمة تجاه الدول النامية[1].

3-4- نموذج التبعية للاستعمار الجديد: (امتداد الفكر الماركسي) من رواده نجد "بول باران Paul Baran" ، "بول سويزي P.Sweezy" و"دوس سانتوس Dos Santos"

[1]: عبد الوهاب أمين: "التنمية الاقتصادية" دار حافظ للنشر. السعودية. د/ط 2000.ص ص68,64 .

و"سمير أمين" وقد ظهر هذا النموذج خلال السبعينيات، فيرى رواده أن تخلف بلدان العالم الثالث يرتبط باستمرار الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة، مع استمرار السياسات الاقتصادية التقليدية للبلدان النامية التي تعمل على خدمة هذه التبعية، وللتخلص من هذه الوضعية يجب القيام بتغيير جذري على مستوى النظام الاقتصادي العالمي[1].

3-5- النظرية الكلاسيكية الجديدة: ظهرت خلال الثمانينات ومن روادها: "بيتر باور- هاري جونسون- بلابالاسا" فيرى هذا الاتجاه أن التدخل الحكومي الكبير في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، المردودية المنخفضة للمشروعات العامة، غياب الحوافز الاقتصادية، انتشار الرشوة والفساد.

و تخلص هذه النظرية إلى تخلف دول العالم الثالث سببه عوامل داخلية وليس السياسات المنتهجة من طرف الدول المتقدمة كما يرى أصحاب نظرية التبعية، وللخروج من حالة التخلف هذه يكون بتحرير اقتصاديات هذه البلدان وتعزيز دور القطاع الخاص والمنافسة الحرة[2].

3-6- نظرية الحكم الرشيد: ظهرت في نهاية الثمانينات في حقل العلاقات الدولية بمصطلح "الحكم الجيد"، ومفهوم الحكم الرشيد هو مفهوم معقد مرتبط بمختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ وهو مفهوم يشير إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية، وتتمثل أبعاده في سيادة القانون والشفافية، الإنصاف، المشاركة، الفعالية، الاستجابة، الكفاءة، المساءلة، والروية الإستراتيجية[3].

4 -معوقات التنمية الاقتصادية: هناك تداخل وتأثير متبادل بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والبيئية والتكنولوجيا فبالتالي فإنه لا يعقل

---

[1]: عبد الوهاب أمين: "التنمية الاقتصادية"مرجع سابق ص ص 70.68.

[2]:المرجع نفسه: ص ص 72.71.

[3]: معتصم نورية:"إستراتيجية التنمية الريفية في إطار برامج دعم الإنعاش الاقتصادي. مرجع سابق ص ص 28-30. بالتصرف.

وجود نمو شامل في ظل أنظمة اقتصادية ضعيفة. فوجود المشاكل والمعوقات يعرقل التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية فمن بينها[1]:

- ندرة عناصر الإنتاج وهي: عنصر العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم.
- انخفاض دخل الفرد.
- انخفاض الطلب واختلاف نمط الاستهلاك.
- سوء التغذية.
- انخفاض معدلات الادخار.
- انخفاض معدلات الاستثمار.
- انخفاض الإنتاجية.
- ضيق السوق وعيوبه.
- إنتاج وتصدير مواد أولية فقط.
- التبعية الاقتصادية.
- ضعف النظام النقدي والمالي.

ولكل علم أسس نظرية وعلمية يرتكز عليها لذا يذهب الاقتصاديون القدامى والمحدثون في حديثهم عن التنمية إلى تحديد بعض النظريات والاتجاهات العامة التي تعطي معنى أو تعريفا محددا لعملية التنمية، فإذا اتسم هذا العرض بالطابع الاقتصادي هذا راجع إلى أن الغالبية العظمى من الكتاب والمفكرين ينظرون إلى عملية التنمية باعتبارها عملية اقتصادية محضة وجوهر تخصصهم الاقتصادي.

[1]: عادل مختار الهواري وآخرون: " قضايا التغير والتنمية الاجتماعية" مرجع سابق ص ص 138–139.

المبحث الثالث:

المجتمع المحلي

في القرن العشرين، وبخاصة في النصف الثاني منه أصبح عالم عمل ومعيشة الناس وعالم الأشياء المحيطة بهم يتغير بوتائر سريعة جدا، لم تعرف الإنسانية فيما سبق وتائر ومجالات للتغيرات كهذه، ويبدو أن عدد التغيرات على مدى حياة جيل واحد من الوقت الحاضر ليس أقل مما كان يجري خلال ألف عام قبل هذا[1].

فإثر هذا تحول الأنتربولوجيون لدراسة المجتمع المحلي وذلك من أجل تزويد برامج التنمية بالبيانات الضرورية، إذ لم تكن مشكلة التنمية تحظى باعتراف واسع النطاق، لكن السبب الأساسي هو أن القرية كانت تعد نسقا مغلقا نسبيا، صغير الحجم بحيث يمكن دراسته ككل, دراسة متعمقة، وانتمائه للنظم القومية.

إن الحديث اليوم عن حصر إمكانيات المجتمع وتطويره لمواكبة حركة التطور العلمية جار جدا لذلك فالتأكيد على الاختلاف بين الحياة الاجتماعية الحضرية والحياة الاجتماعية الريفية داخل أي قطر من الأقطار يجعلنا نتعمق أكثر في البحث عن مقومات الحياة الاجتماعية الريفية لأنها تعتبر أساس تلك الحضرية رغم وجود أكبر تشابه بينهما في اللغة، الدين، القيم العامة، الثقافة، النظم والعادات الرئيسية، إلا أن مظاهر الحياة الريفية تعتبر أكثر انسجاما وتماسكا من تلك الحضرية.

ففي بريطانيا جذبت المجتمعات الريفية اهتمام علماء الاجتماع بشكل ملحوظ فظهرت دراسات عديدة مبنية احتمال أنها مكبوحة ذاتيا بشكل واضح لذلك نجدها تتصف ببعض السمات التي تتسم بها المجتمعات المحلية[2].

---

[1]: هنريخ نيكولايفيتش فولوكوف": الإنسان والثورة العلمية التكنيكية" دار التقدم. الاتحاد السوفييتي، 1976. داط ص ص 4.3.

[2]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر" مرجع سابق ص 163.

أولا– مفاهيم المجتمع المحلي:

إن أول من استعمل مصطلح المجتمع المحلي العالم الاجتماعي"روبرت ماك اِيفر–Robert.M. Maciver" عندما نشر كتابه "المجتمع المحلي" عام1917[1].

كما استخدم المصطلح أيضا في نفس المرحلة بشكل علني أو ضمني "فرديناند تونيز Ferdinand Toenniis"(1855–1936)[2] ,من خلال مؤلفه الضخم"الجماعة المحلية والمجتمع", حيث قسم التركيبات الاجتماعية إلى نوعين: المجتمع المحلي والمجتمع الكبير وقد اعتمد في ذلك على الأصول التاريخية فعصر المجتمع الكبير يأتي بعد عصر المجتمع المحلي، إذ أن هذا الأخير يضعف كيانه بتقدمه وتطوره المستمر نحو المجتمع الكبير لكنه يحتفظ بوجوده داخله كحقيقة من حقائق الحياة الاجتماعية[3]. كما فسر "تونيز" أسباب نشأة الجماعات الإنسانية انطلاقا من مفهومه لدور وطبيعة الإرادة الإنسانية، حيث توجد الجماعات الإنسانية جماعة محلية كانت أو مجتمعا. فنتيجة لانتمائها لأي نمط من النمطين الرئيسيين(رئيسية طبيعية في مقابل تحكمية عقلية) يبرز نوع من التعاطف بين أفرادها الأمر الذي يجعلهم يشعرون بأن لتلك العلاقة قيمة في حد ذاتها، وقد تنشأ الجماعة الاجتماعية كوسيلة لتحقيق أهداف متفق عليها[4].

كما يعد مصطلح المجتمع المحلي أكثر المصطلحات غموضا في علم الاجتماع وبالذات في الوقت الراهن الذي بات بلا معنى أو محدد، ويشير بمضمونه الأدنى إلى مجموعة أفراد يقطنون في منطقة جغرافية معلومة الأبعاد، تكون ضمن بناء اجتماعي معين، لديها الشعور بالانتماء أو روح المجتمع المحلي[5]. وقد ترجم المصطلح الألماني

---

[1]: عبر الهادي الجوهري:"قاموس علم الاجتماع". مرجع سابق ص 204.

[2]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر" مرجع سابق ص 162.

[3]: محي الدين صابر:"التغير الحضاري وتنمية المجتمع" مرجع سابق .ص ص 177.176.

[4]:صلاح مصطفى الفوال:"معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر".دار الفكر العربي.القاهرة.الكتاب3. 1982 .ص78.

[5]: معن خليل العمر:المرجع نفسه.ص162.

(جيمانشافت Gemeinschaft) للمجتمع المحلي المتصف بالعلاقات المتجانسة ومعتمدا بشكل كبير على العلاقة القرابية، الدموية والروابط العضوية متمتعا بتماسك معنوي[1].

1 – **المجتمع المحلي:**هو جماعة من الناس تعيش في بقعة جغرافية معينة وتزاول نشاطات اقتصادية وسياسية ذات مصلحة مشتركة ولها تنظيم اجتماعي وإداري يحدد طبيعة حكمها ولها قيما ومصالح وشعور أو أهداف متبادلة ومن شروطه وجود أهداف مشتركة يسعى أبناء هذا المجتمع إلى تحقيقها[2].

و يعرفه الدكتور"صلاح العبد":بأنه مجموعة من الأفراد يعيشون في مكان له معالمه الجغرافية المتميزة ويسهمون مساهمة فعالة من أوجه نشاط المجتمع المحلي المختلفة، وتنظم العلاقة بينهم نظما اجتماعية محددة أو سياسية. ويشير "بارك رونيل Park.R" إلى أنه جماعة فعليه من الأفراد تتميز بعلاقات مواجهة ويسهل فيها مثول الآخرين لأي فرد فيها وكذا يشارك الفرد بإيجابية في كافة مظاهر الحياة اليومية بدرجة من الألفة دون الشعور بالمنافسة[3].

كما يشير المجتمع المحلي إلى بناء اجتماعي معين ذي علاقات خاصة، تتميز بالتشابه في التكوين، والقوة في نسيج العلاقات التي يغلب عليها طابع المواجهة والصبغة الشخصية، وتتميز بسيادة التقاليد والقيم المحلية في السلوك، وبدرجة عالية من الضبط الاجتماعي[4].

---

[1]: معن خليل العمر: معجم علم الاجتماع المعاصر مرجع سابق .ص241.

[2]: عبد الهادي الجوهري: " قاموس علم الاجتماع " مرجع سابق ص 204.

[3]:عبد الرسول محمد سعد: "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي" مرجع سابق ص ص 190–198 بالتصرف.

[4]: محي الدين صابر:"التغير الحضاري وتنمية المجتمع" مرجع سابق ص239.

كما يعتبر المجتمع المحلي نسقا اجتماعيا يشتمل على عدد كاف من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات، يستهدف إشباع حاجاتهم من خلال تكوين علاقات دور متبادلة تشمل بناء النسق الكلي، ولذلك فهو أصغر وحده للبناة الاجتماعي داخل أي مجتمع، تستطيع أن تعتمد على نفسها[1].

وحسب "نيلسون–Nelson "المجتمع المحلي عبارة عن النطاق المكاني المحدود الذي يتكون من مجموعة من العناصر والعمليات، والمحاور والأبعاد التي تساهم في تقدمه عن طريق حل مشكلاته الذاتية[2].

كما يصنف المجتمع المحلي ضمن القطاع التقليدي حيث نشاطاته تتجه نحو إرضاء الحاجات الحيوية وهو زراعي صرف، كما أن وسائل الإنتاج المستعملة لديه قديمة وأحيانا ذات مفعول ضئيل جدا وهذه النشاطات تجري ضمن إطارات قديمة ونظامه غاليا ما يكون قبليا، وهناك مفاهيم تتصل بالمجتمع المحلي مثل: البدوي، الريف، ....الخ نعرض منها مايلي:

1 ~~1~~ –تعريف المجتمع التقليدي: نحت هذا المصطلح "روبرت ريدفيلد– R.Robert" ليحدد مرحلة تطور المجتمع الذي يذهب من القطب التقليدي إلى القطب الحضري العلماني، ويشبه هذا النحت عمل "فرديناند تونيز" عندما ميز بين المجتمع المحلي والمجتمع العام في ألمانيا، وتكون المجتمعات التقليدية نسبيا أكثر انعزالا وانسجاما ومنتظمة عرفيا، تقليديا وأقل دنيوية وتفردا[3].

1–2– تعريف المجتمع البدوي: لقد استعمل المصطلح "ابن خلدون" فالبداوة في نظره عبارة عن مرحلة من الحياة الإنسانية لابد أن تمر بها، وهي تعيش في هذه المرحلة حياة التقشف، البساطة في وسائلها ونظمها وعلاقات أفرادها كما يمكن اعتبارها قبيلة

---

[1]: سامية محمد جابر:"علم الاجتماع الريفي". دار النهضة العربية للطباعة والنشر .بيروت.1990.داط.ص25.

[2]: عادل مختار الهواري:" قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية "مرجع سابق ص . 147.

[3]: معن خليل العمر:" معجم علم الاجتماع " مرجع سابق ص 233.

تعتمد في حياتها الساذجة على الصيد والرعي أو الفلاحة، لها صناعة بسيطة من أجل توفير الضروريات[1]. و هو يمثل مرحلة ما قبل الصناعي ويتصف بحجم صغير وأمي وبسيط من الناحية التكنولوجية وتقليدي في عاداته[2].

3-1 تعريف الريف: حسب "دوركايم- Emile Durkheim" (1858-1917) فالمجتمع الريفي يتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراده تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا[3]. كما أنه جماعة من الناس لديهم شعور بالانتماء إلى منطقة معينة يعيشون فيها والذين يتعاملون بالمسؤولية قد لا يكون متواجدا دائما إلا أنه يمكن تواجده عندما تنشأ مواقف تتطلب عملا موحدا[4] وإن من أبسط التعاريف اعتباره ما دون الحضر على أساس أن الحضر هي المناطق التي تعتبرها الدولة مراكز يفرض عليها عوائد مباني، والريف يرتبط بمهنة الفلاحة[5]. وهناك آراء لعلماء نذكر منها في مفهوم الريف:

حسب عالم الاجتماع الفرنسي "كايزر-Bernard Kayser" يعرفه بأنه طريقة خاصة في استعمال الفضاء، والحياة الاجتماعية، يتميز بكثافة سكان ضعيفة نسبيا، هياكل محدودة، تفوق المشاهد الطبيعية بغطائها النباتي وهيمنة الاقتصاد الزراعي، الغابي، الرعوي، لهم نمط حياة متميز باندماجهم في جماعات من حجم محدود وبعلاقاتهم الخاصة بالفضاء ولهم هوية وشخصية مرتبطة بثقافة المزارع.أما "بادوين-

---

[1]: إدريس خضير:"التفكير الاجتماعي الخلدوني وأثره في علم الاجتماع الحديث". موفم للنشر والتوزيع. الجزائر. 2003. داط. ص ص134-135 .

[2]: معن خليل العمر: :" معجم علم الاجتماع " مرجع سابق. ص 346.

[3]: علي فؤاد أحمد:علم الاجتماع الريفي.دار النهضة العربية للطباعة والنشر .بيروت.1981.داط.ص38

[4]: محمد السيد الإمام: المجتمع الريفي.مرجع سابق ص 36.

[5]: أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية" مرجع سابق ص37.

R.BADOUIN" فيعرفه بأنه عبارة عن مناطق تتميز بكثافة سكانية ضعيفة نسبيا، وبسيطرة النشاط الزراعي فيه، وينتشر سكانه على شكل مزارع متفرقة في الطبيعة[1].

1-4- المجتمع الشعبي: فهو كنمط مثالي يمثل خليط من العناصر الاجتماعية تتسم بالقدم والتجانس ووجود مجتمع متكامل أمي ويتجلى مثل هذا المجتمع كالقبيلة ومجتمع القرية[2].

2 -تصنيف الطبقات: حاول العلماء تصنيف الطبقات الاجتماعية على صعوبة وضع الحدود الفاصلة والواضحة بين كل طبقة وأخرى فبينما يأخذ بعض المفكرين بالتقسيم الثنائي. يأخذ آخرين التقسيم الثلاثي.وسنعرض أهم هذه التقسيمات هي[3]:

2-1-كارل ماركس:

أ- في كتابه "الثورة والثورة المضادة في ألمانيا" أوجد ثماني طبقات على الأقل هي: النبلاء الإقطاعيون، البرجوازية، البرجوازية الصغيرة، الفلاحين الكبيرة،المتوسطة، الفلاحين الصغيرة الحرة، الفلاحين (الأقنان) ،عمال الزراعة، عمال الصناعة.

ب- في كتابة الصراع الطبقي في فرنسا أوجد: البرجوازية المالية، البرجوازية الصناعية، طبقة التجار البرجوازيين, البرجوازية الصغيرة، طبقة الفلاحين، البروليتارية وطبقة حثالة البروليتارية. لكن عدلها بعد ذلك في شكل ثنائية مثل المجتمع العبودي فيه السادة والعبيد...الخ.

---

[1]: معتصم نورية: استراتيجية التنمية الريفية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. مرجع سابق .ص ص 43 . 46.

[2]:إس.سي.دوب. ترجمة عبد الهادي الجوهري:التغير الاجتماعي.المكتب الجامعي الحديث.الإسكندرية.ط1. 1998.ص .55

[3]: عبد القادر القصير: الطبقية. البناء الطبقي في الريف والحضر مثال المجتمع المغربي.دار النهضة العربية للباعة والنشر .بيروت.ط1.سنة1997.ص ص50...54.

انظر أيضا:على فؤاد أحمد:علم اجتماع الريفي .مكتبة القاهرة الحديثة ط 3 .1960 .ص39.

2-2-ماكس فيبر: وحددها بأربع هي:

أ-الطبقة المالكة على أساس ما تملك من الحاجات والسلع.

ب-طبقة الاكتساب على أساس ما تقدمه من خدمات إنسانية.

ج- الطبقة المتوسطة وهي مؤقتة فقد تحصل أو لا تحصل على القوة وتسيطر أو لا تسيطر على احتكار الخدمات.

د- البروليتاريا: ليس لها مهارات والسيطرة الاقتصادية ضئيلة بالنسبة لها.

2-3- موريس جنزيرج: ويقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات:

أ -الطبقة العاملة:أصحاب العمل بالأجر و تتكون من الأجراء اليدويين.

ب الطبقة العليا: مستوى حياة أفرادها مرتفع ودخلهم مستمد من الثروة المكدسة.

ج- الطبقة الوسطى: وتتكون من وسطى جديدة تشمل على وكلاء الأعمال الذين ظهروا منذ نمو الصناعة. ووسطى قديمة وتشمل مزاولو الوسائل القديمة في الإنتاج والتجارة.

2-4- لويد وارنر: ويقسم المجتمع إلى ست طبقات هي:

أ-العليا العليا،والعليا الدنيا.

ب- المتوسطة العليا، والمتوسطة الدنيا.

ج- الدنيا العليا، والدنيا الدنيا.

2-5- شنايدر: ويقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:

ا- الطبقة الوسطى: تتكون من المهنيين، موظفين، العمال والباعة...

ب- طبقة العمال: تضم الحرفيين ورؤساء العمال وما شابه..

ج- طبقة المزارعون: وتشمل عاملي القطاع الزراعي.

ثانيا- تنمية المجتمع المحلي:

1 -الفرق بين المجتمع والمجتمع المحلي:

لقد ميز "فرديناند تونيز-Ferdinand Toenniis" بين المجتمع المحلي والمجتمع العام فالأول يتشابه مع المجتمع الريفي من حيث الرباط الدموي والإحساس بالانتماء وكبح الذات الفردية، وهو تعبير عن واقع حياة منتظم بينما المجتمع العام فهو تنظيم اجتماعي مصطنع مبني على صراع الرغبات الأنانية[1].

أما حسب "ماكيفر-R.M.Maciver" فالمجتمع المحلي هو جماعة اجتماعية محددة ذات عدد من المصالح الخاصة أما المجتمع فهو عبارة عن نسيج من العلاقات الاجتماعية[2].

2 -الفرق بين تنمية المجتمع وتنمية المجتمع المحلي:

2-1- تنمية المجتمع: "ريتشارد بوستن-R.Poston" يقول أن تنمية المجتمع هي حركة قوية يشهدها العالم المعاصر، تخلق الظروف الأساسية لتأكيد الحرية، وتحقيق الرفاهية في الدول النامية، فهي الطريق العملي والمنهج الايجابي لتحقيق نظام سياسي، اقتصادي واجتماعي سليم في تلك الدول بشكل يتفق مع الكرامة الإنسانية، وينسجم مع حق تقرير المصير.ويؤكد "براين L.Brayne" ضرورة الاهتمام بالعنصر الإنساني في تنمية المجتمع وأن الإنسان إذا استطاع أن يحصل على حاجاته الأساسية وهو موفور الكرامة، فإنه بلا شك مساهم في حركة التنمية الدائرة في مجتمعه[3].

وقد عرفت في مؤتمر"اشردج" أنها حركة الغرض منها تحقيق الحياة الأحسن للمجتمع ككل على أساس المساهمة الايجابية لهذا المجتمع كله كلما أمكن ذلك.فإذا لم تظهر هذه المبادأة بصفة تلقائية، فينبغي الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة

---

[1]:معن خليل العمر:معجم علم الاجتماع المعاصر.مرجع سابق ص ص162-241.

[2]: صلاح مصطفى الفوال:معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر.مرجع سابق.ص ص.173. 174.

[3]: عادل مختار الهواري، حسن عيد، مريم أحمد مصطفى، قضايا التغير والتنمية الاجتماعية.مرجع سابق.ص146

تضمن مشاركة فعالة لهذه الحركة[1]. كما تعتبر العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي ايجابيا في هذه العملية، وبالاعتماد على مبادأة الأهالي بقدر الإمكان[2]. و أيضا عملية تتحد وتتعاون فيها جهود المواطنين والجهود التي تبذلها الجهات الحكومية المعنية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع وإدماجه في المجتمع القومي[3]. وتنمية المجتمع هي عملية نشاط اجتماعي ينظم فيها أهل المجتمع أنفسهم للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ فيحددون حاجاتهم ومشكلاتهم العامة والفردية ويضعون الخطط الجماعية والفردية لتحقيق تلك الحاجات وحل تلك المشكلات, وفي النطاق الدولي فتدل على العمليات التي توحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الحكومية لتحسين أحوالهم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات[4].

2-2- تنمية المجتمع المحلي: هي عبارة عن وظيفة تمارسها الحكومة، وتحرص من خلالها على إنشاء إدارات، أو مكاتب تخطيط ومتابعة العمليات تنموية تدور في نطاق محدود وهي عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد المتاحة له مادية أو بشرية، بغية الوصول إلى حجم معين من التغيرات البنائية والوظيفية، يكون له أثره في وصول المجتمع إلى قدر معين من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[5].

وحسب هيئة الأمم المتحدة (أول دراسة منتظمة سنة 1955) أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا معتمدا أكبر اعتماد ممكن على اشتراك المجتمعات المحلية ومبادأتها[6].

---

[1]:عبد الرسول محمد سعد:الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي. مرجع السابق.ص204.

[2]: نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية. مرجع سابق ص111.

[3]: رشاد أحمد عبد اللطيف: التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية. مرجع سابق ص15.

[4]: محي الدين صابر :التغير الحضاري وتنمية المجتمع. مرجع سابق. ص ص243. 244.

[5]: عادل مختار الهواري و آخرون: قضايا التغير والتنمية الاجتماعية. مرجع سابق.ص147

[6]: عبد الرسول محمد سعد: الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي. مرجع السابق.ص207.

كما أنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي، وإذا أمكن من خلال مبادأة المجتمع المحلي نفسه[1].

فتنمية المجتمع المحلي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة تقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة[2].

كما يؤكد النموذج الذي قدمه "بيدل Bidales and Biddle "(1956) في تنمية المجتمع المحلي على دور المنمى كمشجع لقيام هذه المبادأة الذاتية من قبل المواطنين لتحسين ظروفهم المعيشية, مع حثهم على استحداث التغييرات المستهدفة من الداخل ليصلوا إلى درجة من النضج الذاتي بما يمكنهم من مواجهة مشكلاتهم بأنفسهم[3].

إن درجة نمو المجتمعات وتطورها وسرعة هذا التطور تتوقف على المعدل الذي تزيد به الثروة أي كمية السلع والخدمات التي يستطيع أي مجتمع أن ينتجها. وحيث أن العمل هو مصدر هذه الثروة فإنها تتزايد بتزايد إنتاجية العمل وهذه بدورها تتوقف على درجة تقسيم العمل، فكلما زادت درجة تقسيم العمل، ارتفعت إنتاجية العمل وبالتالي زادت ثروة المجتمع ورفاهية الأفراد[4].

---

[1]: نبيل السمالوطي:علم اجتماع التنمية. مرجع سابق.ص109.

[2]: محي الدين صابر: التغير الحضاري وتنمية المجتمع.مرجع سابق.ص241.

[3]: رشاد أحمد عبد اللطيف:التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية. مرجع سابق.ص16.

[4]: عمر ومحي الدين:التخلف والتنمية. مرجع سابق.ص ص 22. 23.

3- التنمية المحلية:

3-1- مفاهيمها: تعرف التنمية الريفية بأنها مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي ريفي مرغوب، لخلق ظروف اقتصادية واجتماعية تعتمد على المشاركة الكاملة والعمل الجماعي[1].

ويعرف "لودارميلك ولاتوس-Lowdermilk et Laitos" التنمية الريفية بأنها عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية أو الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية وذلك في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي توفر الدوافع الكافية وتحرك الإمكانات الإنتاجية، وتهيئ الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المعيشة والمعارف والمهارات، كما تساعد التنمية الريفية على تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية، وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف عبر الزمان[2].

ويعرف "دينهام آرثر Dunham Arther" التنمية المحلية أنها حقل لتعبئة الموارد وتنسيق النشاطات الاقتصادية وبناء جماعة تضامنية. وهي كذا وضع كل المتغيرات والميكانيزمات الاقتصادية والاجتماعية في ديناميكية مستمرة بغية الوصول إلى فعالية، ومردودية هادفة إلى الاستقرار والرفاهية وهذا بفضل مشاركة كل الأفراد وفئات المجتمع المحلي في تحقيق الأهداف المنشودة اقتصاديا واجتماعيا.

3-2- أهميتها:

تجري في العالم السريع التغير إعادة النظر في القيم، وهذا ما يفسر في الوقت الحاضر اهتمام البشرية بالمستقبل، فما يميز الإنسان عن الحيوان هو أن الأول لا يعيش

---

[1]:رشاد أحمد عبد اللطيف:تنمية المجتمع المحلي.دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.الإسكندرية ط1 2007.ص246.

[2]: محمد نبيل جامع:التنمية في خدمة الأمن القومي. منشأة المعارف، الإسكندرية.2000.د/ط.ص ص 54. 55.

بالحاضر وحسب، بل بالمستقبل أيضا، ومن الممكن الحكم على الناس كأفراد أو كحضارات بأكملها انطلاقا من تصورهم لمستقبلهم[1].

تؤكد كل الدراسات التاريخية للمجتمعات القروية معاناتها لاستنزاف مواردها الاقتصادية والبشرية، وسوء معاملة الحكام والمستعمرين والإقطاع، فيقضي كل هذا النظر إليها نظرة أكثر جدية حتى تتواءم أوضاعها مع مجتمع المدينة وتعويضها عن فترات المعاناة والظلم الطويلة.

-يحافظ المجتمع الريفي(المحلي) على أوضاعه التقليدية والروابط التي تجمع بين أفراده ووحدة تنظيمه وهذا ما يجعله مجالا رحبا لتطبيق عملية ومنهج تنميته.

-اتساع الهوة بين المناطق الريفية والحضرية مما يتطلب وضع الخطط لتنميتها ومواجهة ظاهرة الفقر، والربط بين الإمكانات المادية والبشرية.

-التوازن اللازم بين نمو الغذاء والزيادة السكانية، العدالة بين المواطنين[2].

- إتاحة الفرص أمام سكان المجتمع المحلي للإسهام والمشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع مع تحقيقها[3].

3-3- أهدافها وأبعادها:

تتغير الظروف التي يعيش فيها الإنسان تغيرا سريعا جدا تحت تأثير الثورة العلمية حيث يتغير هو نفسه ويتغير عالمه الباطني أيضا، لكن ما هو هذا التغيير؟ ماذا يفقد الإنسان وماذا يجني مع سير التطور[4]؟

أ-أهدافها:

- تغيير اتجاهات أفراد المجتمع المحلي.

---

[1]: هنريخ نيكولايفيتش فولوكوف: الإنسان والثورة العلمية. مرجع سابق.ص5.

[2]:رشاد أحمد عبد اللطيف:تنمية المجتمع المحلي. مرجع سابق.ص ص 242 ...250 بالتصرف.

[3]: أحمد مصطفى خاطر:تنمية المجتمعات المحلية.مرجع سابق.ص30.

[4]: هنريخ نيكولايفيتش فولوكوف: الإنسان والثورة العلمية، التكنيكية. مرجع سابق.ص53.

-مضاعفة روابط الأفراد بالمجتمع المحلي.

-وضع الأفراد في صورة فعالة لتنمية مجتمعهم مع إمدادهم بالخدمات الفنية[1].

وأيضا:

-أهداف تركز على إحداث تغييرات اجتماعية.

-وأخرى تركز على إحداث تغييرات مادية

-وأهداف تركز على إحداث تغييرات فكرية وسلوكية لاكتساب أفراده خبرات ومهارات ومعارف جديدة مع تغيير ظروف البيئة المحيطة وتنميتها والموارد الطبيعية.

-إتاحة فرص عمل لأفراده وضمان تعاونهم لاستغلال الثروة الطبيعية[2].

ب- أبعادها:

حسب أحمد كمال أحمد هي[3]:

-التعرف على القيادات المحلية وتشجيعها.

-التكامل بين المشروعات بالميادين المختلفة.

-مساعدة الناس لمساعدة أنفسهم.

-الاستعانة بالمنظمات(حكومية وأهلية) مع توازن التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المستوى القومي .

-توفير المناخ الملائم لدفع حركة التنمية.

وحسب "آرثر دنهام Arther Dunhum"هي:

-إحداث التغير المجتمعي من خلال التفكير الواعي، الجهد التعاوني، التخطيط والعمل.

---

[1]: حمدي عبد الحارس البخشونجي:التدخل المهني في مجال تنمية المجتمعات المحلية.مرجع سابق ص31.

[2]: رشاد أحمد عبد اللطيف:تنمية المجتمع المحلي. مرجع سابق.ص251.

[3]: سعد عبد الرسول محمد:الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي. مرجع سابق.ص212.

–الاهتمام بالمواطنين ككل أكثر من أي جماعة أو جزء من السكان.

–تهتم بالاحتياجات الكلية للمجتمع.

–الاهتمام بالأهداف البشرية والمادية وتقوية صفات المشاركة والتوجيه الذاتي.

3–4– نماذج التنمية المحلية:

3–4–1– النموذج التكاملي: يتمثل في مجموعة البرامج المنبثقة من المستوى المركزي وتشمل قطاعات التنمية، وكذلك كافة المناطق الجغرافية للدولة، فهو يحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، كما أنه يحقق التوازن والتنسيق بين الجهود الأهلية والجهود الحكومية[1].

3–4–2– النموذج التكييفي: يتفق مع النموذج السابق في أن البرامج تنبثق من المستوى المركزي ولكنه يختلف عنه في أن تطبيق هذه البرامج يعتمد على الجهود الذاتية والتنظيمات الشعبية[2].

3–4–3–نموذج المشروع: يختلف هذا النموذج مع سابقيه في أنه لا يتم على مستوى مركزي قومي وإنما يتم في منطقة جغرافية معينة نظرا لظروف خاصة في هذه المنطقة، كما أنه يتفق مع النموذج التكاملي في أنه متعدد الأغراض ولكنه يطبق في منطقة جغرافية محددة[3].

3–5–مراحل التنمية المحلية: هناك ثلاث مراحل رئيسية تسبقها خطوات كالتعرف على المجتمع والمناقشة وهي:

[1]: أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية.مرجع سابق.ص26.

[2]: محمد السيد الإمام: المجتمع الريفي.مرجع سابق.ص274.

[3]: نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية.مرجع سابق.ص199.

3-5-1-مرحلة التخطيط: وهي مرحلة حتمية تستلزم ضرورة دراسة الخطط قبل البدء في التنفيذ مع مراعاة توفر دعائم التخطيط السليم، مع وضع خطة علمية متكاملة لتنمية قدرات العاملين بهذه الأجهزة عن طريق التدريب الدوري المستمر[1].

3-5-2-مرحلة التنفيذ: وتستهدف ترجمة خطة التنمية الريفية(المحلية) وبرامجها ومشروعاتها إلى واقع عملي من خلال قيام كل مؤسسة وفرد بالمهام الموكولة إليه حسب الخطة ووفق تتابعها الزمني[2].

3-5-3- مرحلة التقويم: وذلك بالاستفادة من الدراسات السابقة للمجتمع المحلي، ويتناول المشروعات والقائمين عليها وطريقة التنفيذ ومساهمة الأهالي فيها والنتائج والأهداف للتحقق من نجاحها وقياس التغيير المادي والاجتماعي الذي نشأ عن عملية التنمية في صورة كمية وكيفية، فالتغيرات في السلوك والعادات مما لا يسهل إخضاعها للأرقام والجداول بسهولة[3].

3-6- معوقات التنمية المحلية:

تختلف الآراء حول معوقات التنمية المحلية وسنعرض أهم المعوقات التي يتفق عليها الباحثين والمفكرين:

-معوقات اجتماعية: وتتلخص فيما يلي[4]:

- ارتفاع نسبة الأمية.
- القيم وأنماط السلوك الجامدة.
- التقليل من دور المرأة ومشاركتها.
- الإيمان بالمعتقدات الخرافية.

---

[1]: محمد السيد الإمام: المجتمع الريفي.مرجع سابق.ص275.

[2]: رشاد أحمد عبد اللطيف: تنمية المجتمع المحلي.مرجع سابق.ص285.

[3]: محي الدين صابر:التغير الحضاري وتنمية المجتمع. مرجع سابق ص ص250- 251.

[4]: حمدي عبد الحارس البخشونجي:التدخل المهني في مجال تنمية المجتمعات المحلية.مرجع سابق.ص ص35-39.

- سيادة العقلية القبلية.
- ضعف الوعي والاستجابة للمشاريع.

-معوقات متعلقة بالتخطيط: وتتلخص فيما يلي[1]:

لازالت الخطط تتم على وجود تنسيق من المشروعات القطاعية ومازالت هناك بعض السلطات المركزية تستأثر بالتخطيط والخطة ونقص المعلومات والبيانات.

-معوقات متعلقة بالتنظيم: وأهمها[2].

- أن الحدود التنظيمية والإدارية غير محددة بين الأجهزة والهيئات.
- البيروقراطية الإدارية التي تعوق تنفيذ المشروعات.
- سوء إدارة المنشآت وعدم كفاية الجهاز الحكومي.
- البطء الشديد في الإجراءات الإدارية.
- الافتقار للجدية.

-معوقات متصلة بالتمويل: وتتركز في [3]:

- قصور الاعتمادات المالية عن تحقيق البرامج اللازمة.
- سوء تقسيم رأس المال بين المشاريع.
- سوء استغلال التمويل.

-معوقات متصلة بالتنفيذ: مثل[4]:

- النمطية في تنفيذ المشروعات وجعلها تتشابه في كافة المناطق رغم اختلاف البيئة.
- ضعف مستوى العاملين الفنيين في المشروعات، لعدم إعدادهم وتدريبهم.

-معوقات ايكولوجية: أهمها[1]

---

[1]: رشاد أحمد عبد اللطيف:تنمية المجتمع المحلي. مرجع سابق ص325.

[2]: محمد شفيق:السكان والتنمية القضايا والمشكلات.مرجع سابق.ص ص84...87.

[3]: أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية. مرجع سابق. ص96.

[4]: رشاد أحمد عبد اللطيف: المرجع نفسه.ص325.

- سوء توزيع المرافق والخدمات والصناعات وتركزها بالعواصم والمدن.
- تزايد هجرة الشباب من الريف إلى المدينة.
- عدم وجود تخطيط بيئي متكامل يراعي مصالح الريف.

ثالثا – المداخل النظرية للتنمية المحلية:

i. التحليل العلمي لتنمية المجتمع المحلي:

والهدف هنا هو معالجة قضية تنمية المجتمع المحلي على نحو يكشف عن التحليل العلمي لها وأهم الاتجاهات فيها، رغم أن موضوع تنمية المجتمع المحلي قد كتب فيه العديد من الباحثين والمفكرين والكتاب إلا أنهم أهملوا الجانب العلمي لهذا الموضوع لذا نحاول في هذا العنصر أن نطرح تصورا مختصرا يرتكز على اتجاهات ميدان التنمية المحلية وجوانبها.

1 1 –جوانب تنمية المجتمع المحلي: بما أن تنمية المجتمع المحلي هي العملية الدينامية المقصودة التي يتم من خلالها التغير الاجتماعي والاقتصادي المقصود عن طريق استثمار الموارد البشرية ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع نفسه فالمجتمع كبناء اجتماعي ونسق واحد يتم التغير فيه إلا ويمس جميع الجوانب، لذا فلا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية لأن كلاهما يسهم في الآخر ويدعمه. ذلك لأن نتائج التنمية الاقتصادية ينتج الفرصة لقيام العديد من البرامج لصالح التنمية الاجتماعية، وهذه الأخيرة توفر المناخ المناسب لنجاح خطة التنمية الاقتصادية. والعائد النهائي يتحدد في تغيير نسق القيم لدى الجماعات في المجتمع وزيادة انتمائهم ومشاركتهم فيه وما يعود عليهم وعلى المجتمع بالعائد المناسب[2].

---

[1]: رشاد أحمد عبد اللطيف:تنمية المجتمع المحلي. مرجع سابق ص 325 .

[2]: أحمد مصطفى خاطر:تنمية المجتمعات المحلية.مرجع سابق.ص ص47.46.بالتصرف

1 2 -اتجاهات ميدان التنمية المحلية: ويمكن تحديدها في ثلاث اتجاهات رئيسية هي[1]:

-الاتجاه الأول: ويدرس الوضع القائم في المجتمع في ضوء إيديولوجية معينة ثم يقترح إدخال التغييرات البنائية في المجتمع وفقا للإيديولوجية التي يأخذ بها.

-الاتجاه الثاني: ويتمثل في تعديل بعض جوانب البناء الاجتماعي دون تعديل البناء الاجتماعي بأكمله.

-الاتجاه الثالث: التوصل إلى نظرية علمية تتضمن تفسيرا علميا لأسباب التخلق والفقر، وعوامل التغير وعوائقه والعمليات المصاحبة له.

2 -مداخل دراسة المجتمع المحلي:

يؤكد(أس.سي.دوب- S.C.Dube) على أن التنمية هي كل مركب يستهدف التأثير على البناء الاجتماعي في المجتمع من خلال مداخل خاصة تتفق والمعطيات الثقافية، كما يحدد لنا(ساندرز-Sanders) أربعة مداخل أساسية تشكل الإطار النظري للتنمية هي[2]:

2 1 -التنمية كعملية:(process): وهنا يكون التركيز على سلسلة العمليات المتعاقبة والتي ينتقل من خلالها النسق من النموذج البسيط إلى الأكثر تعقيدا، ويمكن قياس هذا الانتقال من البساطة إلى التعقيد في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغيرات السيكو- اجتماعية.

---

[1]: أحمد مصطفى خاطر:تنمية المجتمعات المحلية.مرجع سابق.ص47.

[2]: نبيل السمالوطي:علم اجتماع التنمية. مرجع سابق.ص123.

أنظر أيضا: - أحمد مصطفى خاطر:تنمية المجتمعات المحلية. مرجع سابق. ص ص.54.55.

- رشاد أحمد عبد اللطيف:التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية .مرجع سابق.ص ص.18-19.

- عادل مختار الهواري وآخرون:قضايا التغير والتنمية الاجتماعية.مرجع سابق.ص148.

2 2 -التنمية كمنهج:(Method): وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في هذا البعد بالعملية قائما، ولكن الخلاف في نقاط التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الاضطرارية المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف.

2 3 -التنمية كبرنامج:(Programme): ويمكن التركيز هنا على مجموعة الأنشطة، ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف. ويذهب "ساندرز" إلى أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة مع التركيز على البرنامج وليس على الجماهير.

2 4 -التنمية كحركة:(Movement): ولا يمكن التركيز هنا على مفهوم البرنامج وإنما على الارتباط الجماهيري وعلى الش

2 5 -حنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها الأهالي حتى يتحولوا إلى عنصر ايجابي في الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم، على أن التنمية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية.

3 -مداخل التنمية المحلية:

مهما تعددت مداخل إحداث التغيير الاجتماعي من خلال برامج تنمية المجتمع المحلي، إلا أن معظم الدراسات تهدف إلى نفس النتائج. ونذكر من المداخل[1]:

3-1- مدخل الحزمة الدنيا: حيث توجه الأنشطة في هذا المدخل لخدمة فئات معينة من الريفيين مثل صغار الملاك الزراعيين.

[1]: أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية. مرجع سابق.ص124

- أنظر أيضا: أس.سي.دوب- S.C.Dobe.التغير الاجتماعي ترجمة عبد الهادي الجوهري.ص ص57..59

3-2- المدخل الوظيفي: ويرتكز على المشروعات المتعددة التي تهدف إلى خدمة مختلف السكان الريفيين بما في ذلك العمال الزراعيين والمستأجرين.

3-3- مدخل التنمية الريفية المتكاملة: ويركز على أن توجه التنمية الريفية إلى غالبية السكان الريفيين الفقراء، ومقابلة الحاجات الأساسية، مع رفع مستوى معيشة هؤلاء السكان عن طريق زيادة إنتاجهم وتحقيق مشاركتهم.

خاتمة الفصل:

وبصفة عامة فإن العمل على إحداث التغيير لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة بل عن طريق العديد من العمليات التي تحول البناء الاجتماعي من شكله التقليدي الموروث إلى شكله الحديث المعاصر كما يمكن النظر إليه(البناء الاجتماعي) من زاويتين الأولى اقتصادية إنتاجية والثانية اجتماعية ثقافية، كما تؤكد معظم الدراسات في هذا المجال أن صورة البناء الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات هي حصيلة تطور المتصدر الاقتصادي المادي واجتماعي الثقافي الذي يؤدي إلى علاقات اقتصادية جديدة وأنماط اجتماعية وثقافية جديدة لم تكن معروفة من قبل في المجتمع[1].

نستنتج مما سبق أن التنمية هي عملية اقتصادية و اجتماعية في آن واحد فلا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تنجح دون التنمية الاجتماعية و العكس صحيح, لهذا السبب لم ينجح تطبيقها في الدول النامية, حيث أنه من الصعب التقيد بمعطيات بشكل مطلق.

[1]:علي الحوات: أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي. دار الحكمة للطباعة والنشر. طرابلس1991. داط. ص ص 21 ...24 بالتصرف .

الفصل الثاني:

المرأة و الحياة العامة.

مقدمة الفصل.

المبحث الأول:المرأة و المجتمع.

أولا:المرأة و التاريخ.

ثانيا:أدوار المرأة.

ثالثا:مكانة المرأة في المجتمع الجزائري.

المبحث الثاني:المرأة و العمل.

أولا:مشاركة المرأة في العمل.

ثانيا:مشاركة المرأة في التنمية.

ثالثا:مشاركة المرأة الريفية في العمل و التنمية.

المبحث الثالث:المرأة و التغير الاجتماعي.

أولا:المرأة وحقوقها.

ثانيا:مساهمة المرأة في التغير الاجتماعي.

ثالثا:تغير مكانة المرأة الاجتماعية.

خاتمة الفصل.

الفصل الثاني

المرأة والحياة العامة

مقدمة الفصل:

لقد انشغل الفكر البشري على مر العصور بموضوعات ضلت ترافق تطوره الفكري والاجتماعي، ولعل من المواضيع التي شذت على هذه القاعدة هي موضوع المرأة.

هذا الموضوع الذي ازداد الاهتمام به في العصر الحديث المتميز بانتشار الأفكار الديمقراطية والتيارات التحررية سواء على مستوى الوحدات البشرية كالمجتمعات أو الأفراد كالمرأة، هذا الكائن الذي يشمل موضوع الحديث في مختلف المجالات التي تتأثر بشكل أو بآخر بعوامل ثقافية هي في حقيقتها ذات أبعاد مختلفة دينية، اجتماعية وحتى سياسية واقتصادية.

فهذا الموضوع حساس جدا لذا أريد التجرد من الذاتية لمعالجته بأكبر قدر ممكن من الموضوعية ولإعطائه صبغة علمية بحثه. فالمرأة والرجل هما وجهان لشيء واحد هو الموجود الإنساني ذاته فليس بمقدور أي طرف أن يكتسب شرعية وجوده كانسان دون وجود الطرف الآخر أو الجنس الآخر وللمرأة نفس القدرات التي للرجل وتستطيع القيام بكافة النشاطات والأعمال والنشاطات التي تؤهلها لها الأدوار الحيوية المطلوبة منها[1].

[1]: عبد الفتاح عفيفي:"بحوث في علم الاجتماع" .دار الفكر العربي. القاهرة. 1996. د/ط. ص 27.

المبحث الأول: المرأة والمجتمع

أولا: المرأة والتاريخ:

لقد خلد ومجد التاريخ المرأة عبر العصور، وذلك ما حملته من وزن في المجتمع حيت اعتبرت في المجتمعات القديمة بأنها آلهة لأنها هي الإخصاب والولادة والوفرة والخير..الخ كما سميت عدة آلهات وأصنام بأسماء أنثى كالات والعزة ومناة.. وغيرهم كما أنها اعتبرت موضع شرف لدى العرب القدامى وفخر لدرجة مناداة الابن باسم أمه أو نسب الرجل لابنه، زيادة إلى الحرية التي كانت تتمتع بها آنذاك، رغم هذا إلا أن المرأة بعد ذلك عانت من بطش وسلطة المجتمع الجاهلي الذي عرف بوأد البنات الذي استعمل على عدة طرق منها الردم في الحفر أو الرمي في البئر أو إلباسها الصوف وإرسالها للصحراء للرعي شاءت أم أبت[1]. فالبنت كانت عار إلى أن جاء الإسلام الذي خلصها من هذا العذاب وقوله تعلى أكبر دليل على ذلك " وَإِذَا المَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (8) بِأَيِ ذَنْبٍ قُتِلَتْ (9) "[2] وكذا قوله تعالى "وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ{58} يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلاَ سَاء مَا يَحْكُمُونَ59."[3] وفي هذه الفترة لم يكن للمرأة حق لا في الميراث ولا الحياة، وكانت النساء تطلق وترد كما يشاء الرجل حتى نزلت الآية القرآنية "الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ"[4] ونظرا لسوء الأحوال المعيشية, الحاجة والفقر والتقاليد التي عاشتها المجتمعات في تلك الفترة كره الرجل المرأة حتى نزل قولة تعالى:"وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خَطَئًا كَبِيرًا"[5] وهكذا جعل الإسلام المرأة تبلغ

---

[1]: حسن عبد الحميد أحمد رشوان:"علم اجتماع المرأة" المكتب الجامعي الحديث.مصر.د/ط. 1998.ص ص 23.11

[2]: من سورة التكوير الآية 8-9.

[3]: من سورة النحل الآية 58-59.

[4]: من سورة البقرة جزء من الآية 31.

[5]: من سورة الإسراء الآية 31 .

مكانة عظمى في المساواة مع الرجل وحق الحياة والتحرر والعمل نسبة لقوله تعالى "منْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ "[1] وكذا قوله "وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ وَلا يظْلمُونَ نَقِيرًا"[2], و الغريب في الأمر أن بعض الناس يقرون أن الاسلام لم يعط المرأة حقوقها كاملة, لكن هذا غير صحيح[3].

إن تاريخ العرب والمسلمين زاخر بالشخصيات النسائية الإسلامية المتألقة، إذ نجد في صدر الإسلام نساء شهيرات قمن بدور رائد في الحياة العامة، ويكفي أن نذكر السيدة خديجة وعائشة كرم الله وجهيهما، والخنساء وسكينة بنت الحسين وعائشة بنت طلحة و رابعة العدوية، وسواهن كثيرات.

وتجدر الإشارة إلى أن للنساء دور هام في التاريخ، فالتاريخ لم يسجل من دون أن يكون للنساء ضلع فيه[4], وكان ذلك من خلال العلاقات السياسية بين القبائل سواء في توثيق عرى السلام، أو في تغذية الحروب والغزوات كما تولت بعض النساء الرئاسة وشاركن في الأمور العسكرية وعملت في التحكيم بين المتخاصمين وفي إيجاد أحكام سلمية وجديدة للمجتمع.

والمرأة الجزائرية مثل نظيراتها عبر العالم قد قامت عبر مختلف العصور التاريخية بأدوار مهمة ومهام بارزة في الحياة الاجتماعية وفي الدفاع عن الوطن والكفاح من أجل عزته وكرامته، بالإضافة إلى دورها الأساسي والمتمثل في كونها الخلية الأساسية لبناء الأسرة، وهي تشترك في جملة من الخصوصيات مع نساء العالم كافة، الأمر الذي جعل نموذجا يتحدى به وقدوة في المجال النسوي التحرري، فقد احتلت الجزائر مكانتها في

---

[1]: من سورة النحل الآية 97.

[2]: من سورة النساء الآية 124.

[3]:سامية محمد فهمي: المرأة في التنمية.دار المعرفة الجامعية. الأزاريطة. مصر.د\ط. 1999.ص 31.

[4]: عوفي مصطفى: "تضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية. رؤية سيكولوجية" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة باتنة العدد 12 جوان 2005. ص45.

التاريخ منذ عهد "الكاهنة" هذه الملكة الشجاعة التي امتازت بشجاعتها وبسالتها واستمرارها في الحروب، فكانت تجمع فضائل قوم جعلوا الحرية شغلهم الشاغل، وأن تكون أول مطالبة بالاستقلال ترتبط باسم امرأة لهو دليل على أن وطنية الجزائريات ضلت باستمرار تغذي الحياة السياسية في البلد. لكن هذه الظاهرة البطولية للمرأة الجزائرية ضلت إلى حد ما مهمشة وغير مدروسة، رغم بعض المحاولات التي قام بها بعض الباحثين والدارسين. ولعل أبرزها تلك التي أشار إليها المفكر الثوري "فرانز فانون" في إطار تحليله السوسيولوجي لدور المرأة في الثورة التحريرية[1].

وما أكثر بطولات النساء في المجتمع الجزائري في مختلف الميادين الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية وحتى تولي السلطة، ولكي لا تكون اعترافات فقط تتسم بالذاتية، سنعرض نماذج من هذه المرأة، تلك التي كتب التاريخ أسماءها بأحرف من ذهب رغم أنها كثيرة خاصة في مجال تحرير الوطن إلا أننا اخترنا "تين هينان" ملكة الطوارق، "الكاهنة" ملكة البربر، "لالا فاطمة نسومر" التي قهرت 11 جينرال فرنسي ورمز الثورة الجزائرية. وهذا الاختيار ليس لشيء إلا لاختلاف العناصر والمناطق والمراحل في عرض مختصر.

[1]: عوفي مصطفى"نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية. رؤية سيكولوجية".مرجع سابق.ص 44.

-تين هنان[1]:

وحسب الروايات التي تناقلتها الأجداد أبا عن جد وحملتها كتب التاريخ فإن "تين هنان Tin Hinan" هي ملكة قبائل الطوارق، وقد حكمت في القرن الخامس ميلادي، وإليها يستند هؤلاء القوم في تنظيمهم الاجتماعي الذي يستمد السلطة حتى الآن من حكمة المرأة. فهي ملكة منفردة. فالأساطير والآثار تثبت أنها كانت تدافع عن أرضها وشعبها ضد الغزاة الآخرين من قبائل النيجر وموريتانيا الحالية وتشاد. وقد عرفت أنها صاحبة حكمة ودهاء، فنصبت ملكة بسبب إمكانياتها وقدراتها الخارقة للعادة، وتقول الروايات التاريخية بان اسم "تين هينان" مركب من "تين+هينان" وهي لفظ من لهجة "التماهاك" القديمة وتعني بالعربية ناصبه الخيام، لذلك رجح المؤرخون أن تكون كثيرة السفر و الترحال، ومازال الطوارق يحملون صداها في ترحالهم وتجوالهم ويحدث بعضهم بعضا عن أسراب الغزلان كيف كانت تؤمن لوجودها وعن قطعان النوق كيف كانت تطمئن لحضورها. وقد قدمت من منطقة (تايفيلالت) الواقعة بالجنوب الشرقي للمغرب الأقصى ممتطية راحلة ناقتها البيضاء وبرفقة خادمتها (تاكامات) وعدد من العبيد لتستقر بقافلتها الصغيرة في منطقة (الأهقار) الجبلية التي كان يسكنها قوم (الاسباتن) المعروفون بخشونة طباعهم، وخصوصية لباسهم المتشكل من جلود الحيوانات، وبعبادتهم للطبيعة، وبلغتهم التي يسمى خطها (التيفناغ) التي لا تزال حروفها ماثلة إلى اليوم. كما تقول الروايات أن قافلة الملكة قد عاشت لحظات صعبة أثناء سفرها وكاد أن يهلك أفرادها من الجوع، حيث تفطنت خادمتها لقوافل النمل وهي تحمل حبات القمح والشعير، فأمرت الملكة بتتبع النمل في المنحى المعاكس إلى أن وصلت إلى الأهقار التي وجدت فيها الأمن، الماء وكل

---

[1]: موقع الأنترنيت http://maserino.maktoobblog.com

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

انظر أيضا ابن خلدون: "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والبربر ومن عشائرهم من ذوي السلطان الأكبر". دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 .1992.

مقومات الحياة، فشيدت صرح مملكتها وأدخلت تقاليد جديدة على المجتمع منها على الخصوص العمل وتخزين الخيرات لوقت الشدة والاستعداد الدائم لقهر الغزاة.

ويروى أنها استغلت جمالها لتسيطر به سياسيا على منطقة مزدهرة وقتها وحكمت عددا كبيرا من القبائل تنحدر منها جميع قبائل الطوارق الحالية في بلدان الصحراء الإفريقية الكبرى والتي تتوزع بين الجزائر، ليبيا، موريتانيا، النيجر، مالي وتشاد. كما تروى كثيرا من الروايات على شجاعتها وأوصافها الروحية ومشاعرها القلبية، مما جعل سكان الأهقار ينصبونها ملكة عليهم.

وفي دراسة حديثة علمية على هيكل عظمي نسب للملكة (تين هينان). تم اكتشاف العديد من الأسرار من بينها أنها ربما كانت عرجاء، حيث أكدت ما ورد في كتاب (ابن خلدون) عن تاريخ البربر الذي يشير إلى وجود امرأة عرجاء هي سلف لكل الرجال الملثمين أي الطوارق. حيث نقل كتاب العلامة (ابن خلدون) أن ابنها (هقار) هو أول من غطى وجهه فتبعه القوم إلى يومنا هذا والذي أطلق اسمه على المنطقة كلها فيما بعد. وهذا الهيكل الذي يعود إلى القرن الخامس ميلادي أي أنها لم تكن مسلمة، لأن الإسلام لم يبلغ المنطقة إلا في القرن السابع ميلادي. والهيكل المنسوب (لتين هينان) يرقد منذ أكثر من نصف قرن في أمن وسلام داخل صندوق زجاجي، محاطة بحليها الفضية والذهبية ولباسها الجلدي في متحف (الباردو) بالجزائر العاصمة بعد نقلها من ضريح (أباليسا) بالأهقار من طرف بعثة فرنسية–أمريكية كانت أول من اكتشف موقع دفن المرأة الأسطورة عام 1925م. و(أباليسا) مكان موجود في ذاكرة الطوارق. يؤمون إليه ويقدسونه لأن الجدة والملكة(تين هينان) كانت ترقد فيه.

-الكاهنة[1]:

هي بنت تاباتا بن ناكاي بن ور ابن مس كسرى بن أفراد بن أوسيلا ابن جيراو، هي من فخذ جراوة جزء من قبيلة زناتة البربرية، وهي أول امرأة يفوض لها البربر أمرهم بعد الأمير (أكسل) الذي كان على المسيحية ثم أسلم وقتل (عقبة) إثر مبالغة الأخير في احتقاره له، ثم قتل (إكسل) على يد (حسان بن نعمان) بعد سنوات من الحروب ثم اختيرت النبيلة (ديهيا) كمسئولة وملكة على القبيلة في جبال الأوراس في الجنوب الشرقي من الجزائر. وقد قادت (دامية) القبائل البربرية وقامت بمهاجمة الجيش الإسلامي عام 688م حين أغارت على جيش (حسان بن نعمان) الغساني واضطرته إلى الانسحاب إلى طرابلس، قامت بحرق القرى والحقول حتى يرحلوا، فبذلك عرفت الملكة الأمازيغية (دهيا الأوراسية) بشدة بأسها وقوتها، فقاومت الرومان وهزمتهم في أكثر من موقع، حكمت وطنها أكثر من 10 سنوات فعرفت في حربها مع العرب بسياسة الأرض المحروقة.

ولكن أفعالها جعلت السكان يثورون عليها وانفض أتباعها من حولها وانضموا تدريجيا إلى جيش الإسلام. وفي الجولة الثانية، هاجمها (حسان بن نعمان) سنة 82هـ، يقال أنها تنبأت بهزيمتها ومقتلها، وبالفعل نشبت المعركة في عام 625م وهزمت (دامية الكاهنة) وقضي عليها في موضع يعرف (ببئر الكاهنة) بجبال الأوراس. وقد أعجب الكتاب الغربيون ببطولاتها فكتبوا عنها روايات تخلد شجاعتها وبسالتها إذا أصدرت سنة 1925 Magali Boisnard رواية بعنوان « Les romanes arabes de la kahena d'après les anciens »

---

[1]: موقع الانترنيت http://www.vipxvip.org

http://www.ar.wikipedia.org

انظر أيضا:

- Ibn khaldoun : histoire des berbères et de dynasties musulmanes de l'Afrique.

وكذا كتابات عربية لقبت فيها ب (الكاهنة الداهية البربرية) واسمها الحقيقي هو (تهيا) أو (ضميا) أو (دامية). ولحكمتها لقبت بالكاهنة. لها ابنة سميت (خنشلة) والولاية نسبة لها وابن اسمه (باغاي) وسمي عليه بلدية (باغاي) حيث يوجد قصر الكاهنة.

-<u>لآلة فاطمة نسومر</u>[1]:

ولدت لالا فاطمة نسومر سنة 1830م بقرية ورجة، بلدية أبي يوسف، دائرة عين الحمام، ولاية تيزي وزو، والدها الشيخ محمد بن عيسى الخليفة الأول لمحمد بن عبد الرحمن بوقبرين زعيم الطريقة الرحمانية، ووالدتها لالا خديجة التي تسمى باسمها قمة جرجرة، فتحت عينيها على احتلال الفرنسيين لوطنها وترعرعت في جو العلم والدين، استوعبت القرآن حفظا وفهما، فأدركت عمق مأساة شعبها. ورفضت الأمر الواقع والتحقت بمقاومة البطل بوبغلة. كانت تتميز بالجرأة والشجاعة وقوة الشخصية. ففي 1854 جندت أعراش منطقة القبائل الكبرى في صف المقاومة ضد زحف القوات الفرنسية بقيادة الجنرال (Randon). وكما شاركت أيضا في انتصار إيشاريدان يوم 17 جوان. وكانت تتقدم الصفوف في المعارك التي خاضتها كعزازقة، آيت سوارغ والعديد من المعارك الأخرى، وهي التي قضت على (الباشا غاسي الجودي) زعيم الصف الشرقي (لبني واسيف). وتصدرت المقاومة الشعبية ضد جيوش الاحتلال بمناطق جرجرة، وقارعت ستة جنرالات فرنسيين من أشهرهم (ماكمهون) و(ديليني) الذين كانوا يقودون جيشا قوامه خمسة وأربعون ألفا مدججين بكل أنواع الأسلحة تحت القيادة المباشرة للماريشال راندون في حين لم يكن يتجاوز عدد أتباع (لالة فاطمة نسومر) سبعة آلاف مجاهد.

---

[1]: كتاب التلميذ للغة العربية للسنة أولى من التعليم المتوسط. نص مقتبس عن مجلة الشاطر ص ص 119.118 بالتصرف.

و: مجلة ذاكرة النساء لوزارة التضامن الوطني والعائلة. فيفري 1998.الجزائر. ص ص 26.27.

وقعت (لالة فاطمة) أسيرة في يد الجنرال (ماكمهون) في قرية (تاكلا) بعد معركة (تيرودة) قرب (تيمزقيدة)، وسلمها بدوره إلى الماريشال (راندون) قائد الحملة، فأرسلها إلى زاوية تابلاط، ووضعها تحت كفالة الباشا الطاهر بن محي الدين، باشاغا بني سليمان سنة 1857 وبقيت هناك حتى توفيت سنة 1863 وعمرها 33 سنة، ودفنت بجوار أخيها الطاهر الذي توفي قبلها بعام، لقبها الماريشال راندون (بجندارك جرجرة) وخلدها مفدى زكرياء في إليادة الجزائر بقوله:

نسومر مذ نسبوك لتاكلا *** رفضت التواكل يا فاطمة

وألهبت نارا تذيب التلو *** ج وتعصف بالفئة الظالمة

وجند يباع ويشرى كما *** تباع وتستأجر السائمة

أتنسى الجزائر حواءها؟ *** وأمجادها لم تزل قائمة؟

ثانيا: أدوار المرأة:

يقوم دور المرأة في الحياة على أمرين حيث يتصل أحدهما بحياتها الخاصة في المنزل والثاني بحياتها العامة في المجتمع فإلى جانب أنها أم وزوجة فهي رفيقة الرجل في رحلة الحياة وساعده الأيمن في شؤونه وأعماله[1].

1 دور المرأة في الحياة الخاصة:

تعتبر وظيفة المرأة الرئيسية ربة بيت من أكثر الوظائف انتشارا رغم عدم تحديد حجمها في النشاط الاقتصادي، وللمرأة في الوسط الاجتماعي عدة ألقاب منها المديرة، المعلمة، المفتشة، الجوندارم، رئيسة المخزن، الكنترول...الخ فعليه فما هي هذه الأدوار في حياتها الخاصة؟

[1]: فاطمة المرنيسي: "المرأة والسلطة" سلسلة مقاربات. نشر لفنك. الدار البيضاء المغرب.ط3. د/س. ص 24.

1 ـ 1 ـ مفهوم الدور:

فالدور هو رباط اجتماعي يحدد توقعات والتزامات تقترن مع المواقع الاجتماعية، والدور هو وحدة تساهم في بناء المؤسسات الاجتماعية، والدور يحدد السلوك بشكل رئيسي[1].

والدور الاجتماعي هو المتوقع من وضع اجتماعي محدد، أما الوضع فهو الاسم الذي يطلق على دور اجتماعي معين أو الوسيلة المستخدمة في تحديده[2].

وقد عرفت د.نادية جمال الدين أن الدور هو مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة. والدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعيا، وتتبع نماذج سلوكية محددة، فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعية معينة، ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب فيها. و بالنسبة للمرأة فالدور المعياري لها كامرأة وزوجة وأم أي الدور الذي يتوقعه منها المجتمع وينتظر منها القيام به، يتفق اتفاقا مع دورها الفعلي إن لم يتطابق معه.

1-2- دور المرأة الأسري:

رغم أن الإسلام تناول دور المرأة والرجل فجعلها شريكة الرجل، لا تفاضل بينهما إلا بما تكسبه كل نفس منهما من خلال العمل الصالح والخصال الطيبة[3]. ولذلك قوله تعالى: "يٰا أَيُّهَا النَّاسُ اتَقُوا رَبَّكُمْ الذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالا كَثِيرًا وَنِسَاءً"[4] إلا أن مهمتها الأولى والأساسية والتي تقوم بها لوحدها دون مشاطرتها مع أحد هي ربة البيت سواء زوجة أو أم، فالبيت عالم المرأة ومملكتها الخاصة، وهي بما امتازت به من خصائص، الأقدر على القيام بهذه المهمة العظيمة،

---

[1]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر" مرجع سابق ص 362.

[2]: عبد الهادي الجوهري: "قاموس علم الاجتماع: مرجع سابق ص 96.

[3]: نور عصام: "دور المرأة في تنمية المجتمع" مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.2002. د/ط. ص 26.

[4]: من سورة النساء الآية الأولى.

لذلك استحقت تقدير رسول الله (ص):"الجَنَةُ تَحْتَ أَقْدَامِ الأُمَهَات"[1], أي أنه ليس مهمة البيت تقتصر على ما فيه فقط بل إعداد وتربية النشء[2]أيضا, لأنها وبكل بساطة أول قسم من أقسام المدرسة التي يتخرج منها رجال ونساء الغد, وهي أول مصدر يستلم منه الفرد بدايات خصائص شخصيته وهنا نذكر قولا للشاعر المصري حافظ إبراهيم[3]:

من لي بتربية النساء فإنها *** في الشرق عله ذلك الإخفاق

الأم مدرسة إذا أعددتها *** أعددت شعبا طيب الأعراق.

وكذا قول الرسول في إجابته لسائل :"مَنْ أَحَقُ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قوله:"أُمُكَ، ثُمَّ أُمُكَ ثُمَّ أُمُكَ، ثُمَّ أَبُوكَ"[4]. فزيادة على أنها تربي النشء هي المسئولة عن إدارة شؤون البيت بما فيها من غسيل وطهي وتنظيف...الخ من الأعمال المنزلية.

2 -دور المرأة في الحياة العامة:

للمرأة أدوار مهمة في المجتمع لا يمكننا تغافلها لأنها وإن لم تكن فاعلة وفعالة فيه إلا ولها بصمة تتركها في شتى المجالات والميادين نذكرها:

2-1- الدور الاجتماعي:

وهو الأنشطة التي تقوم بها المرأة في نطاق أسرتها وخاصة ما يتعلق بتربية أبنائها وعلاقة أسرتها بغيرها من الأسر الأخرى خلال عملية نشاطها اليومي والاجتماعي.

فالدور الاجتماعي هنا يمكن أن نحصره في دور المرأة في الحياة الخاصة أي دورها الأسري، ضف إلى ذلك بعض الأدوار الأخرى كالرعاية مثلا في كل الجوانب الصحية، التعليمية، التثقيفية، وحتى ترسيخ المعايير الاجتماعية ونقلها من جيل لآخر، أيضا دورها

---

[1]: رواه السيوطي في الجامع والخطيب في الجامعي و القضاعي وغيرهم، وضعفه الألباني.

[2]: عبد الحميد إسماعيل الأنصاري"دور المرأة الخليجية في التنمية: دار الفكر العربي ط1. 2001 ص 8.

[3]: عبد المالك بوضياف : المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع وإرادة الدولة" جامعة الأمير عبد القادر العدد 26. سبتمبر 2008. ص77 .

[4]: رواه البخاري ومسلم وأبوا داود والترمذي.

الديني في نشر دينها وتعميمه على أفراد أسرتها إذ لا يمكن أن نجد ابن مسيحي لأم مسلمة على سبيل المثال وكذا دورها الفعال الذي تلعبه داخل أسرتها وبيئتها ألا وهو المصلحة الاجتماعية، المتضامنة في شتى المواقف الاجتماعية...

2-2- الدور الثقافي:

هو قدرة المرأة على تقييم ما تتلقاه من معارف ومعلومات من وسائل الإعلام المختلفة بما يدعم دورها في معايشة قضايا العصر والانفتاح على العالم الخارجي، ويلعب التعليم دورا هاما في هذا المجال حيث أنه كلما نالت المرأة قسطا أكبر من التعليم كلما كانت أكثر فهما وإدراكا ومقاومة للإيحاء والتأثيرات السلبية التي قد ينقلها الاتصال بالعالم الخارجي. كما تعتبر العامل الرئيسي الذي يقوم بترسيخ الثقافة المحلية والتراث الثقافي وهوية المجتمع في الأجيال الصاعدة.

2-3- الدور الاقتصادي:

وهو كل نشاط تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل بهدف إشباع احتياطات الأسرة أو المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية، بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها وتقديرها فمثلا قيام المرأة بعمل غسيل الملابس وكيها يعتبر عمل اقتصادي لأنها توفر ذلك دون أخذها إلى مغسلة خاصة، أو طهي الطعام على سبيل المثال فهي لا تقوم بالعمل فحسب وإنما الادخار أيضا.

2-4- الدور السياسي:

وهو الأنشطة التي تقوم بها المرأة وتتمثل في ممارستها لحقوقها السياسية والمدنية مثل حق الانتخاب والتصويت، الترشح للمجالس الشعبية والنيابية، المشاركة في النقابات، والتنظيمات النسائية، وحرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون.

3 -التطور التاريخي لدور المرأة في المجتمع:

- نظرية فردريك لبلاي[1]: (1806-1882) – Le Play Friedrich

كان من أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين وقد اشتهر بدراسة التطور التاريخي للمجتمع والعائلة والمرأة حيث أجزم بأن كل منهم يمر بثلاث مراحل أساسية وذلك لأن المرأة تحتل مكانة متميزة في العائلة، بحيث هي تجسد العائلة والعائلة تجسد المجتمع وأن هذه العناصر ترتبط بعضها ببعض بروابط قوية وهذه المراحل هي:

أ-المرأة في العائلة المستقرة: حيث تجسد العائلة المستقرة بواقع ومعطيات المجتمع المستقر الذي يتمسك أفراده عبر أجياله المختلفة بقيم وأفكار ومبادئ ورؤى وعادات وتقاليد متشابهة، أي أن أيديولوجيته واحدة ومتشابهة مهما تعددت أجياله حيث تكون فيه المرأة خاضعة للرجل الذي يحدد مسيرة حياتها ومستقبلها. وحسب (لبلاي-Le play) تتسم المرأة في هذه المرحلة بالخواص الاجتماعية والتربوية والسياسية الآتية:

- أنها أقل مكانة من الرجل في الواجبات والحقوق (التعليم، اتخاذ القرارات, الحرية..)
- تكون خاضعة للرجل في مختلف المواقع سواء داخل أو خارج العائلة وكل ما يتعلق بها من حقوق(الشرعية والاجتماعية وحتى النفسية...) و الواجبات.

ب-المرأة في العائلة الفرعية والانتقالية:

في هذه المرحلة تنتقل المرأة من المرحلة المستقرة إلى الفرعية أو الانتقالية حيث تجمع بين القديم والجديد. فالقديم تجلى في أفكارها، قيمها، عاداتها وتقاليدها أما الجديد فيكون في مظهرها وإطارها الخارجي وهذا ما يجعلها تعيش ازدواجية بين الباطن والظاهر. وفي هذه المرحلة تتمتع المرأة بحقوق أكثر من سابقتها حيث تستطيع التعلم، العمل، اتخاذ القرارات لوحدها وتعيش في نوع من الحرية حيث تمارس حقوقها الشرعية وواجباتها الاجتماعية.

ج- المرأة في العائلة غير المستقرة:

[1]: إحسان محمد الحسن: "علم اجتماع المرأة" دار وائل للنشر. بغداد. ط1. 2008. ص ص 33...44. بالتصرف

تنتقل المرأة تاريخيا من مكانها في العائلة الفرعية إلى العائلة غير المستقرة، أي من المجتمع النامي إلى الصناعي غير المستقر، وهنا تعيش المرأة في تحرر تام من القيود والمظلم الاجتماعية التي كانت تعيشها في المجتمع المستقر. وفي هذه المرحلة هي تشارك في بناء المجتمع أي أنها تتمتع بنفس الحقوق والواجبات للرجل وهي شريكته في كل شيء. وقد سميت هذه المرحلة بغير المستقرة وذلك للاختلافات الثقافية، المادية، الاجتماعية، العلمية والتربوية والنفسية الموجودة في العائلة الواحدة.

4 - المرأة ومبدأ المساواة[1]:

أ- نظرية أفلاطون: وهي تقوم على مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وجميع الالتزامات المدنية، وتقلد الوظائف الاجتماعية العامة حيث قال أنه لا فرق بين الرجل والمرأة، وإن وجد فإنه لا يكون جوهريا.

وقد دعا الدولة إلى التسوية فيما بينهما في كل الحقوق والواجبات، في العلم وحتى الحكم، كما دعا إلى إلغاء الملكية في طبقة الحراس والحارسات دون بقية الطبقات، وإلى شيوعية النساء والأولاد في هذه الطبقة أيضا.

ب- أرسطو: من خلال دراسته للأسرة التي اعتبرها أول خلية اجتماعية، تدعو إلى اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر، وأنا الحياة الإنسانية لا تتحقق إلا في نطاق الأسرة، كما وضع الرجل على رأس الأسرة لأن الطبيعة وهبتة القوة الجسمانية والعقل الكامل وهو دعامة الأسرة، أما المرأة في نظره فهي أقل عقلا واستعدادا، والطبيعة لم تهيئها لمشاركة الرجل في الحكم والإدارة والجندية... لذا يجب أن تقتصر وظيفتها على العناية بالأطفال والأسرة والمنزل فقط.

[1]: هيفاء فوزي الكبرة : "المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية" دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق. سورية. ط1. 1987. ص ص 30...32. بالتصرف.

ج- انجلز: وتدور فكرته حول العائلة الوحدانية بشكلها التقليدي الذي يحفظ للرجل فقط حق السيطرة والنفوذ وتخضع المرأة لسلطة رب الأسرة التي لا حد لها والتي تصل إلى بيع النساء، نفيهن أو قتلهن وتعذيبهن.

د- الإسلام ومبدأ المساواة[1]:

شرع الإسلام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فيما هو من خصائص الإنسانية في الدنيا والآخرة فكل منهما ينال ما يستحق من جزاء، "فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ" [2] حيث منح الإسلام المرأة العديد من الحقوق حفاظا على كرامتها وعلى إنسانيتها ومن هذه الحقوق: الحق في الميراث، التعاقد مباشرة عقد الزواج، الوقاية من الجهل والشفاء، الجهاد، في التصرفات المدنية...الخ.

وقد أصبحت المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والواجبات والوظائف والمراكز الاجتماعية أمرا ضروريا, خاصة بعد أن أثبتت المرأة جدارتها في كل ما كلفت به من أعمال وبكافة الاختصاصات.

ثالثا: مكانة المرأة في المجتمع الجزائري:

إنه من البديهي الإشارة إلى أن الحديث عن المرأة والجزائرية خاصة هو الحديث عن نصف المجتمع، قد يبدو هذا الكلام بديهيا، بل قد يبدو أيضا من قبيل اجترارا ما تعاهد عليه المتكلمون في موضوع المرأة لكن علينا سياقته علميا وبلغة الأرقام، وعدد النساء فيه هو 15.761.000 امرأة أي بنسبة 49.49%، ومعنى هذا أن معدل المرأة في المجتمع الجزائري تساوي 49.5% أي أن المُسلَّمة بأن نصف المجتمع هو المرأة حقيقية. إذن نعود

[1]: عصام نور: " دور المرأة في تنمية المجتمع" مرجع سابق. ص ص 26...31. بالتصرف.

[2]: من سورة آل عمران الآية 195.

لنقول أن حديثنا عن كائن يمثل نصف المجتمع الجزائري، حقيقة أخرى لا ينكرها بصير عاقل أنه يتحكم في مستقبل المجتمع كله على صعيد التربية والأخلاق وحسن السير.

هذه المرأة التي يجب أن نحيي بكل تقدير وإكبار تميزها عن غيرها في بقية الأقطار بالدور الريادي الذي لعبته أثناء الثورة التحريرية المباركة، أنه كان بمثابة ما يعرف في قاموس العسكريين بسلاح الإسناد الذي يتولى ضمان الدعم المادي للوحدات القتالية[1].

وكما سبق وذكرنا أن دور المرأة الجزائرية برز بكل نشاط وعزم أثناء معركة التحرير ضمن إطار جيشها وسلاحه، مما جعلها تنصهر بكل شجاعة في الحياة الأساسية للأمة وتتحمل أعباء مسؤوليات الدفاع عن الوطن.

واليوم إذا تنفتح أمامها ميادين العلوم والفنون العسكرية لتتمكن من تحقيق مكانة مرموقة والوصول إلى أعلى المناصب سواء في الميدان الاجتماعي أو العسكري أو السياسي، إن دخول الطالبة ميدان التجنيد يعتبر حدثا ثانويا يمكنها وبطريقة ملموسة من تجسيد مشاركتها الفعالة في المعارك التحريرية بالأمس وتأكيد غيرها الوطنية في الحاضر[2].

وبدخول المرأة الجزائرية عفويا في معركة التحرير، ومشاركتها فعليا في الثورة قد برهنت على أهمية دورها في المجتمع، فالجزائر اليوم هي ثمار الحرب التحريرية ومحرك الثورة لن تقبل أبدا بوجود ثنائية المواطنة, ذلك أن إيجاد توازن في الجزائر الجديدة يتوقف على وحدة إرادة المواطن والمواطنة في السير نحو التقدم.

ومن المستحيل أن يتغير مجتمع ما، دون أن تتغير معه وضعية المرأة، وتحقيق فيها وتدخل هذه الانطلاقة نحو التقدم ضمن إطار احترام القيم الأخلاقية، وفي حدود

---

[1]: عبد المالك بوضياف : المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع وإرادة الدولة" مرجع سابق. ص76..78 بالتصرف.

[2] : Mallek haddad : les femmes Algériennes. Brochure éditée par le ministère de l'information s/d . p 23.

ثقافة وطنية أصيلة تحتوي في حد ذاتها بذور هذا التقدم، وإذا كان تحرر المرأة ضرورة حيوية في وقتنا الحاضر فإن ذلك لا يهم الجزائر وحدها، ومن الإنصاف أن نعتبر الحلول العادلة لقضايا المرأة حافلا بالنسبة للإنسانية قاطبة.

وقد كتب (فرانز فانون) يقول أن الثورة طرحت كافة المشاكل، ولقد تحسنت الظروف الموضوعية للمرأة بشكل هائل، فنالت حقوقها في الانتخاب والعمل والتعليم، والتكوين المهني...الخ، لكن على الشعوب تطبيق كافة القوانين بعقيدة راسخة وشعور فياض لضمان المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة وقد أكد ذلك ميثاق الجزائر أن المساواة يجب أن تدخل ضمن إطار الوقائع الملموسة، كما يجب على المرأة أن تدخل المعترك السياسي بكل نشاط وحزم لتجسيد المعنى الاشتراكي، ثم عليها أن تبذل قصارى جهودها لخدمة البلاد وتشييد صرحها الاقتصادي، وبهذا تكون قد ضمنت سبيل رقيها الحقيقي.

هذا ما جعل الحكومة الجزائرية تتخذ سلسلة من الإجراءات قصد ضمان حقوق المرأة وتدعيم رقيها، فأنشأت مدارس التكوين المهني النسوي وسهلت بعدد من الوسائل مهمة دخول المرأة إلى ميدان العمل.

فمنذ فجر الاستقلال تسللت المرأة الجزائرية بشكل هائل إلى الحياة العملية وتسلقت إلى عدد من المناصب الإدارية، وبرهنت بشجاعة نادرة على قدرتها وكفاءتها.

و لقد سمح تحرر المرأة الجزائرية الذي تبناه المشرع و نادى به ميثاق الجزائر وأكدته الدولة إلى أغلب النساء بالتفتح على شخصيتها الأصلية وإثراء، فشاركت بكل عزم وثقة في المعترك الاقتصادي والسياسي للبلد، وأدى ذلك إلى الازدهار، وتحقيق حياة أفضل[1].

كما أنه للمرأة الجزائرية منظمتها الخاصة هي "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" وكان أول انعقاد لمؤتمرها من 19إلى 23 نوفمبر 1966 من أجل وضع برنامج شامل لتحديد طرق العمل وتهيئة نشاط أعمال المرأة ولدراسة مشاكل المرأة والتعرف على أحوالها

[1]: Malek Haddad: les femmes Algériennes : Ibid. pp 29.30

وأوضاعها بطريقة شاملة للمشاركة بكل نشاط في الحياة السياسية والاجتماعية التي تغنى بمصير الأمة.

فهذه المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية، تفرض على المرأة الجزائرية مسؤولية عامة ومشاركة دائبة في كافة القطاعات الحية التي تضمن استمرار سير البلاد إلى الأمام.

إن التركيز على السنوات العشر الأخيرة، هو من منطلق كون الفترة –لا يمكن لأحد إنكار هذه الحقيقة– هي فترة التحولات الإستراتيجية العميقة التي تعيد صياغة المجتمع الجزائري على جميع الأصعدة.

فهذه الفترة فترة البناء المؤسساتي والإصلاح الشامل جعلت المرأة تتقاسم والرجل حظها من الحياة في التعليم، العمل، الإنتاج والاستثمار، الخدمة والإبداع وحتى دوائر القرار ودواليب الدولة.

المبحث الثاني:المرأة والعمل

أولا– مشاركة المرأة في العمل:

1 – مفهوم العمل: هو بذل جهد بدني أو عقلي لإتمام شيء ما أو لتحقيق هدف معين وبالتالي تعني مهنة يزاولها الفرد ويتقاضى عنها أجر، والعمل هو المكان الذي يتقابل فيه الفرد بصاحب العمل، ويمثل العمل أهم جزء في حياته وكينونته[1].

تدل كلمة عمل اليوم على مختلف الوسائل التي ابتكرها الإنسان لكي يؤثر على بيئته الطبيعية ويستخرج منها العوامل المادية لوجوده الاجتماعي. وتتخذ هذه الوسائل أسماء الصيد والزراعة ..الخ. لقد ظهر هذا المعنى المجرد عند الغرب أواسط القرن الثامن عشر ضمن سياق علم جديد هو الاقتصاد السياسي في القرن الثاني عشر كانت كلمة "عمل" تدل باللاتينية "tripalium" على أداة تعذيب تقوم على ثلاثة أوتار، وكان فعل عمل يعني عذب، وكان العمل يعني أيضا الجهود التي تبذلها المرأة وقت الولادة ثم أخذ المفهوم يتسع وحلت كلمة عمل مكان "فلح" و"كد". ففي عام 1776 أطلق "أدم سميث" فكرة العمل البشري بمختلف أشكاله هو مصدر ثروة الأمم، لكن عارض ذلك "كيناي" باعتبار الطبيعة والزراعة مصدر الثروة.

ولذا المفهوم المجرد للعمل في فترة انهيار التميزات الفاصلة بين الأشكال المختلفة للعمل، فالعمل البشري هو نشاط فردي أو جماعي قصدي وغير فطري، لإشباع الحاجات البشرية[2].

---

[1]: حبيب الصحاف: "معجم إدارة الموارد البشرية وشؤون العاملين". مكتبة لبنان ناشرون ط1. 1997 ص30.

[2]:بياربونت، ميشال أيزار وآخرون. ترجمة مصباح الصمد. معجم الاثنولوجيا والانتربولوجيا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت لبنان. ط1. 2006. ص ص 667..669 بالتصرف.

و العمل المنزلي هو قيام الفرد بالعمل في المنزل لحساب صاحب العمل الذي يزوده بالمواد الأولية وأدوات العمل، ويتسلم منه المنتجات، وكون هذا النوع من العمل مناسبا لبعض الأعمال الفنية أو المستقلة[1].

أما المهنة فيمكن النظر إليها على أنها تبعيات انجاز العمل الذي يقوم به الفرد في محيط عمله، وفي هذا الإمكان إدراك المهنة من خلال نظام متسلسل مترابط الواحد بالآخر مكونة بناءا خاصا بها. إذا كان بناءا فإن التبعيات تكون مرتبة أحيانا بشكل متدرج لتحديد الدخل والاعتبار، وغالبا ما يحدد مفهوم المهنة من خلال دراسة العمل، وقد ادعى (هاورد بيكر) (1963) بأن هذا المفهوم ذا قيمة مهمة في تنمية نموذج لأنواع متنوعة من السلوك، كما استخدم المفهوم كوفمان (1961) [2].

2 – تقسيم العمل: يعتبر (أدام سميث) أول من استعمل تعبير أو تقسيم العمل في كتابه 1775 "Inquiry into the nature and Causes of the wearth of Nation" و قد وضح فيه أن تحسين قوى الإنتاج جاء نتيجة تقسيم العمل وواجباته. واستمر في كتابه المترجم للانجليزية 1961 « the Anatomy of work » أي (تشريح العمل 1961) وقد استعمل تقسيم العمل بمعنى التخصص، إلى أن جاء الاستعمال السوسيولوجي للمصطلح على يد (إميل دوركايم) في كتابه « De La division su Travail Social » 1883 بمعنى (تقسيم العمل الاجتماعي 1893) الذي ترجم للانجليزية 1933. « The Divivision of Labour »

ويربط دوركايم بين تقسيم العمل والتباين الاجتماعي ويشير إلى أهمية نمو هذه الظاهرة من أجل التطور الاجتماعي، فالمجتمعات التي تتميز بتقسيم واضح للعمل تختلف عن غيرها إذ يوجد بها تضامن عضوي أكثر من وجود تضامن آلي، كما يؤكد(دوركايم)

---

[1]: حبيب الصحاف:"معجم إدارة الموارد البشرية وشؤون العاملين". مرجع سابق. ص 30.

[2]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر" مرجع سابق ص ص 145..146. بالتصرف.

على أهمية العلاقات الاجتماعية في الجماعات المهنية من أجل تنمية واستمرار الأفكار الأخلاقية[1].

3 -مشاركة المرأة في العمل:

يقصد بالعمل ما يعتبر منه يدويا، أو بدنيا، أو ذهنيا، سواء كان العمل حرفة حرة منزلية وغير منزلية، أو كان بأجر، أو بمرتب أو بمكافأة أو المشاركة أي المساهمة في مؤسسة تثميرية بالعمل أو الخبرة مقابل حصة في الأرباح، ويستوي كذلك أن يكون العمل زراعيا أو تجاريا أو صناعيا مهنيا أو غير مهني، طالما سمحت به طاقة المرأة، وصلاحيتها لأدائه.

هذا ومن الخطأ أن ننظر إلى العمل على أنه مجرد مصدر للإيراد فحسب، بل هو مظهر للنشاط الإنساني. فالفرد غير العامل هو إنسان فارغ الحياة، ولذلك كان من الخطأ الفادح اعتبار المرأة مخلوق فارغ الحياة، والعمل بالنسبة لها كما تقول الكاتبة الفرنسية "فرانسوا جيرو":"ضرورة وليس تسلية، والعمل ليس علاجا لمرض، وإنما ضرورة حياة أو الحياة نفسها"[2].

وقد باتت المرأة اليوم تشغل بنجاح مناصب عمل في المجتمع، كما بدأت تحتك بالدولة ومناصب السلطة وذلك لما لها من نظرة سامية، قوة، وحب للعمل وروح للتجديد والبحث في كل ما هو جديد وعملي أكثر في مناصب الإدارة وكذا المؤسسات[3].

تعد الجزائر في طليعة الدول التي أقرت قانون عمل عادل ومنصف للمرأة، وكذلك قانون ضمان اجتماعي يحمي حقوق المرأة العاملة، فتشريع العمل الجزائري يمنع كل شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس ويضمن تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز،

---

[1]: عبد الهادي الجوهري: "قاموس علم الاجتماع" مرجع سابق ص 67.

[2]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان. علم اجتماع المرأة. مرجع سابق. ص 96.

[3] : GUY Thuillier : les femmes dans l'administration depuis 1900. Presse universitaires de France. paris.1eret 1988. P125.

كما تقر أحكامه بالمساواة بين العمال أيا كان جنسهم أو سنهم، وقد أدرج تشريع العمل من جهة أخرى إجراءات خاصة لحماية المرأة لا سيما فيما يخص الأمومة صيانة لدورها في الحفاظ على الخلية الأسرية، لذا نجد المرأة عاملة بغض النظر عن مؤهلاتها العلمية بمعنى أنها متواجدة في مختلف مستويات سوق العمل[1].

وفي هذا المجال نجزم القول أن العمل المأجور بالنسبة للمرأة عامة والجزائرية خاصة هو أكثر من عمل، بل إثبات للذات وتحقيق له، كما يعد أحد الوسائل الايجابية لتأكيد شخصيتها في المجتمع عامة والأسرة على وجه الخصوص[2].

لقد حصل تحول كبير في أنماط عمل المرأة في الاقتصاد الصناعي خلال الربع الأخير من القرن (20) العشرين إذ دخلت في سوق العمل أكثر مما كانت عليه سابقا بسبب زيادة الطلب على خدماتها مثل نمو الروتين للأعمال الخدمية والغير يدوية التي كانت المرأة تقوم بها في حياتها التقليدية واهتمام أصحاب الأعمال بالعمل الجزئي لكونه أقل أجرا وسهولة إنهائه وبسبب صغر حجم الأسرة، وإعطاء المرأة فرص أكثر للعمل، وتغير في مفهوم دور المرأة وتغير في كفاءة المرأة التعليمية وتغير في دخل ربة البيت[3].

ربة البيت التي تقوم بمجموعة من الأعمال والتي أصبحت مشكلة في حساب الدخل القومي، فالخدمات المنزلية المتبادلة التي يقدمها أفراد الأسرة الواحدة لبعضهم البعض دون مقابل، جرى العرف الدولي على استبعادها من الدخل القومي. والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الخدمات تقدم دائما بالمجان، أي بلا مقابل، ويترتب على ذلك استبعاد أن تصبح نتائج تقدير الدخل القومي متحيزة لصالح الدول المتقدمة، ويصعب بالتالي إجراء المقارنات الدولية، والسبب في ذلك يرجع إلى أن عديدا من الأنشطة

---

[1]: عبد المالك بوضياف: "المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع وإرادة الدولة" مرجع سابق. ص .91

[2] : Farouk benatia : le travail féminin en Algérie. Société national d'édition et de diffusion Alger. 1970. P40

[3]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع" مرجع سابق ص 429.

الاقتصادية التي تتم في إطار السوق في الدول المتقدمة تأخذ مكانها في داخل نطاق الأسرة كخدمة منزلية، فإذا ذهبت ربة البيت في بلد كإنجلترا مثلا لشراء رغيف من الخبز فإننا نقول أن الدخل القومي قد تزايد (عن طريق حساب القيمة المضافة المتولدة من إنتاج القمح وطحنه وخبزه وتوزيعه للمستهلك) بينما ربة البيت في ريف الدول النامية التي تقوم بهذه الأنشطة جميعا داخل نطاق الأسرة لا تحسب خدماتها ضمن حسابات الدخل القومي، مع أن مساهمتها في الدخل القومي لا تقل عن تلك التي حدثت في انجلترا، كما أن هذه الخدمة قد قدمت في إطار الأسرة فاحتسبت من قبيل الخدمات المنزلية المتبادلة، كذلك فإن المرأة الأوربية التي تقوم بإرسال ملابسها للحصول على خدمته التنظيف والكي فإننا نقوم بحساب هذه العملية ضمن الدخل القومي. بينما المرأة الريفية التي تقوم بغسيل ملابس أفراد أسرتها على ضفاف النهر فإننا نستبعدها من حسابات الدخل القومي، بالرغم من مساهمتها في توليد هذا الدخل، والمشكلة الرئيسة هنا أن نطاق هذه الخدمات من الإتساع في الدول النامية بحيث يشمل عديدا من الأنشطة التي تتم في إطار السوق في الدول المتقدمة, أما بعض الدول المتخلفة تعتبر هذه الخدمات المنزلية المتبادلة ذات طبيعة تجارية، بمعنى أن ربة البيت تتقاضى مقابلا نقديا من أفراد الأسرة نتيجة تقديم هذه الخدمات، مثال ذلك التقاليد السائدة في بعض بلدان غرب إفريقيا وهذا يؤدي بنا إلى نتيجة هامة و هي أن تعريف الدخل القومي وتقديره يتأثر بطبيعة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي السائد في بلد معين[1].

[1]: عمرو محي الدين: "التخلف والتنمية" مرجع سابق ص ص 36..37. بالتصرف.

4 - دوافع المرأة للعمل[1]:

أثبتت كثير من الدراسات أن خروج المرأة للعمل كانت الدوافع الحقيقية إليه الحاجة الاقتصادية، والمقصود بها، هو الحاجة الملحة والشديدة لكسب المرأة قوتها بنفسها أو لحاجة أسرتها لدخلها والاعتماد عليه في معيشتها، وقد تحتاج المرأة للعمل لتعف نفسها بعمل شريف لاسيما في غيبة ولي الأمر، أو استهتاره، خاصة إذا غاب عن ساحة الواقع، وقد تعمل لتخفف من دين وقع على وليها، أو تساهم في بناء منزل لها كما تعمل المرأة من أجل القيام بغرض الكفاية, و ذلك فيما يتعلق بأمور النساء التي لا ينهض أو لا ينبغي أن ينهض بها سوى النساء، كتعليم بنات جنسها، وتطبيبهن، وتمريضهن، كذلك فإن حب الظهور والحاجة إلى الانتماء وتحقيق الذات هي دوافع أخرى للخروج إلى العمل.

كما أثبت (فرديناند زفيج)(F. Zweig) أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها إلى العمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية، ضف إلى ذلك الرغبة في الخروج، والشعور بالرضا عن العمل واتفاقه مع ميولهن.

ويعتبر العمل وسيلة لتأكيد الشخصية واكتساب المكانة، والعمل بأجر وسيلة لتأكيد شخصية المرأة وأهميتها كفرد في المجتمع له حقوق وواجبات.

5 - مشكلات ومعوقات عمل المرأة:

5-1- المشكلات الأسرية[2]: تعتبر المشكلات الأسرية من أخطر المشاكل التي تعاني منها المرأة العاملة، فعملها لساعات طويلة يخل بواجباتها الأسرية الملقاة على عاتقها ومن بينها نذكر:

-تناقض الواجبات المنزلية والمهنية: فالمرأة العاملة ليست فقط ملزمة بواجبات أسرية بل وظيفية أيضا هذا ما يجعل تعرض الواجبين ويؤدي إلى فقدانها التركيز على الجانبين

[1]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "علم اجتماع المرأة" مرجع سابق . ص ص 99.98.

[2]: إحسان محمد الحسن: "علم اجتماع المرأة" مرجع سابق. ص ص 79..84. بالتصرف.

وتشتيت أفكارها والنتيجة تكون تعرض أحد الواجبين إلى الخطر أو تحملها لمسؤولية المخاطرة أو إهمال أحد الجانبين ضف إلى ذلك الإرهاق الجسدي والنفسي وكل هذا سينتج لنا نساء تتخلى عن رموز اجتماعية كالعادات والتقاليد، الدين، العلاقات القرابية والأسرية، الإنجاب وتربية الأولاد، الهامشية...الخ فتكون عرضة للتفكك والتحلل وعدم الاستقرار.

-تربية الأطفال: تعاني المرأة العاملة من الإهمال لأطفالها فعملها لساعات طويلة يعرض الأطفال إلى الإهمال وسوء التربية والتنشئة..الخ.

-تأزم الحياة الزوجية: تناقض الواجبات وتربية الأطفال، الإرهاق، فقدان التركيز، الملل، التعب، كلها أسباب تؤدي إلى عدم قدرة المرأة العاملة على تقديم العناية الكاملة والمطلوبة للزوج والأطفال مما يؤدي إلى تأزم الحياة الزوجية.

-المجتمع الذكوري: في المجتمعات الطبقية يصعب تحرير المرأة بسبب نظام الملكية وعلاقات السيطرة والاستغلال في المجتمع وفي مؤسساته ونظمه. والنظام الأبوي والطبقي ساعدا على تسلط فئة على أخرى، وتسلط الرجل على المرأة وأدى ذلك إلى توارث الأفراد والجماعات هوياتهم وانتماءاتهم الطبقية والحضارية[1].

إن الثقافة الذكورية تحد الحياة الاجتماعية للمرأة، كما تمنع المرأة من الخروج والاحتكاك بالرجل قديما لكن اليوم ومع دخول عصر النهضة والتصنيع، تأخذ المرأة حظها من الحياة في العمل الاقتصادي والإداري خاصة في المدينة، رغم العراقيل التي تواجهها[2].

[1]: فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" قسم البحوث الاجتماعية. معهد البحوث والدراسات العربية . بغداد. مؤسسة الخليج للطباعة والنشر الكويت. 1983. د/ط ص 68.

[2] : Addi lahouari : les mutations de la société Algérienne. Édition la Découverte paris 1999.p127.

و هيمنة الرجل على المرأة تظهر في عدة أنواع كالهيمنة الجسدية في تقرير الإنجاب أو عدمه، الهيمنة الاقتصادية في عملها أو على أجرها، الهيمنة الثقافية كاللباس...والهيمنة على شؤون المنزل كاتخاذ القرار ...إلخ[1].

رغم كل التطور الذي حصل فعلا في الموقف من عمل المرأة فإنه لم يزل عملها خارج المنزل قضية إشكالية مهما كانت طاقاتها ومؤهلاتها، ذلك أن كثيرين يعتبرون العمل المنزلي من إنجاب، طبخ، ترتيب...الخ, مهن خاصة بالمرأة على حساب حقها في تحقيق شخصيتها الاجتماعية، وأي خسارة للمجتمع والوطن إذا ما تم هدر هذه الطاقات وتشتيتها بطريقة أو بأخرى[2]؟

5-2-المشكلات المهنية[3]:

- تدني إنتاجية المرأة العاملة: إن العالم في تطور مستمر و متسارع وكل دولة تسعى للحاق بالركب الحضاري والتقدم التكنولوجي، هذا ما جعل الدول دائمة التجديد في وسائل استراتيجيات العمل والإنتاج والاستثمار لكن المرأة وظروفها يقع عائق أمام تكوينها المستمر على هذا التجديد.

- مواظبة المرأة على العمل: إن غياب المرأة عن العمل المستمر أو المتقطع نتيجة لأوضاعها أو بيئتها الخاصة يؤثر سلبا على مهنتها وإنتاجها.

- علاقة العاملة بالإدارة: إن العلاقة السيئة بين المرأة العاملة والإدارة أو المسئولين التي لا تراعي ظروفها ولا تحترمها تحتم ممارسة ضغوط وعقوبات جبارة عليها للبقاء في العمل ومزاولته، وعدم إعطاء الحوافز والمكافآت المعنوية والمادية لتحفيزها على العمل والإبداع.

---

[1]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع" مرجع سابق ص332.

[2]: بثينة شعبان: " المرأة في السياسة والمجتمع". دار الفكر سوريا. ط1. 2008. ص ص 36..38 بالتصرف.

[3]: إحسان محمد الحسن: "علم اجتماع المرأة" مرجع سابق ص 85..90.بالتصرف.

– تدني المستوى التعليمي: تمثل هذه النقطة العقبة الأساسية لتقدم المرأة، وخروجها للعمل وتحررها من القيود والمعوقات التي تؤدي إلى جمودها وتخلفها.

ثانيا: مشاركة المرأة في التنمية:

إن دور المرأة في المجتمع المعاصر يحتل مكانة عالية ضمن الموضوعات التي تتناقش حاليا والدراسات المعاصرة لم تؤكد وجود أي فروق بين قدرات المرأة والرجل فيما عدا الجنس فقط. و التغيّر الجذري لهذا القرن في مجال التصنيع خاصة الدول النامية لم يلق بالعبء على الرجل فقط، ولكنه يتطلب مشاركة المرأة في العديد من المجالات كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب توظيف كافة الموارد. ومع أن الأدوار الاجتماعية والثقافية التي تلعبها المرأة داخل الأسرة تعتبر هامة، إلا أن دورها في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي على وجه الخصوص يعتبر أكثر فاعلية إذا كانت هذه المجتمعات تتيح لها فرصة ؟ أو وسائل تنمية قدراتها[1].

لا تقف أهمية عمل المرأة عند الحاجة للعمل فحسب بل أصبح التوجه الحديث هو حاجة المجتمع إليه، وبخاصة في المجالات التي تتفوق فيها المرأة أو لا يحسن للرجل أن يشغلها. وتلجأ دول العالم الثالث أمام التطورات السريعة في التقدم والنمو إلى ملاحقة هذا التغير المتسارع، وإلى عبور هوة التخلف التي تزداد يوما بعد يوم عن طريق وضع خطط للتنمية السريعة، وهذه الخطط تحتاج إلى تضافر جهود جميع أفراد المجتمع رجالا ونساء، ومن هنا كان لابد للمرأة أن تساهم بجهدها في تنمية المجتمع الذي هيأ لها فرص التزود من العلوم والمعارف، وأتاح لها فرص التدريب وذلك كضرورة من ضرورات التنمية، ولا يقال إن في الرجال كفاية إذ أنه من غير المقبول في خطط التنمية أن يبقى نصف المجتمع عالة على النصف الثاني الآخر، ولم يكن الأمر عبثا إن كانت المجتمعات الأكثر تقدما هي المجتمعات الأكثر عددا، طبقا لمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد

[1]: أحمد مصطفى خاطر: "تنمية المجتمعات المحلية". مرجع سابق ص ص 210..211.

والطاقات[1]. هذا ما أدى إلى أن المرأة لم تعد تخضع كل الخضوع إلى الرجل اقتصاديا واجتماعيا بل أصبحت مستقلة وتشارك في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتغيرت نظرة المجتمع إليها وتغيرت نظرتها إلى نفسها[2].

وبما أن التنمية تقوم على تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، بالمشاركة التنموية، تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي تؤدي إلى إحداث التغير الاجتماعي، وتسهم في تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعي[3].

وترى (كاثلين ستاندث) أن مسألة المرأة والتنمية تقوم على رغبة النساء في إعطائهن الفرص والمهارات والموارد التي تمكنهم من أداء الأعمال التنموية، وتعتمد سياسة المرأة والتنمية على رسم برامج وتخطيط أكثر عدالة يأخذ في اعتباره تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهد المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع[4].

أ – آليات إدماج المرأة في التنمية:

تشمل عملية إدماج المرأة في التنمية الشاملة جهودا مركزة في جميع قطاعات التنمية، جهودا تتسم بالشمولية نظرا لما تواجهه دول العالم الثالث من تحديات تخلف الماضي وبطء نمو وتطور الحاضر وما يتطلبه ذلك من تعبئة وتنمية جميع الموارد البشرية بشكل متكامل لمواجهة ما يعترض مسيرة التنمية من عقبات وعوائق من جهة ووضع خطط مشروعات التنمية المستقبلية على أسس جديدة من المشاركة الفعالة للمرأة في بناء المجتمع من جهة أخرى، وقد شهدت السنوات الماضية تجارب وممارسات جدية

---

[1]: عبد الحميد إسماعيل الأنصاري: "دور المرأة الخليجية في التنمية" مرجع سابق ص 14.

[2]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "علم اجتماع المرأة" مرجع سابق ص 100.

[3]: سامية حسن الساعاتي" علم اجتماع المرأة" رؤية معاصرة لأهم قضاياها.دار الفكر العربي. القاهرة. ط1. 1999. ص105.

[4]: محمد السيد الإمام: "المجتمع الريفي" رؤية حول واقعه ومستقبله. مرجع سابق. ص 377.

لتحقيق ذلك، ورغم بطء هذه التجارب فإن الدفع الديناميكي لهذه الممارسات قد فرض نفسه حيث تشكل المرأة نصف المجتمع ولا سبيل إلى التنمية الشاملة ورفع مستوى معيشة الإنسان دون إشراك المرأة إشراكا إيجابيا كاملا بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية في المجتمع، إن ذلك لا ينفي بالطبع عدم إشراك المرأة في الماضي في عملية التنمية ولكن بنظرة سريعة إلى أحوال المرأة العربية وتقييم دورها في مجالات التنمية في فترات مختلفة نجد أنه اتصف في بعض الحالات الإيجابية وفي البعض الآخر بالها مشية أو السلبية. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال ثباته على حالة واحدة في فترات تالية فهو في حالة ديناميكية دائمة ترتبط إلى حد كبير بالمتغيرات التي يشهدها المجتمع والتي تؤثر بالتالي على عملية مشاركة المرأة اشتراكا فعالا في بناء الحاضر وصياغة المستقبل وهنا يأتي دورنا في تغيير الواقع وتحويل المتغيرات السلبية أو الهامشية إلى متغيرات إيجابية وبذا نؤكد دور المرأة كشريك كامل في صنع الحياة[1].

وتتعدد آليات إدماج المرأة في التنمية حتى يكون لها دور محوري في عمليات التنمية داخل المجتمع وتشارك في صنع واتخاذ القرارات ونذكر منها[2]:

-المدخل التقليدي: الذي يقوم على أساس التحيز للمرأة والدفاع عن كيانها واعتبار عملها وإسهامها المجتمعي تعبيرا عن نبذ مواقف التبعية للرجل.

-المدخل الثقافي: الذي يربط بين المرأة والبنيان أو الإطار الثقافي الذي تعيش فيه والذي يؤثر على تباين أدوارها في المجتمع.

-المدخل الديموغرافي: ويتناول قضية المرأة من منظور الحجم الأمثل للسكان وحجم الأسرة.

---

[1]: كمال أبو حمده: "إدماج المرأة في التنمية" مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير. المركز العربي للدراسات الإعلامية. بغداد. العدد 27ديسمبر 1981. ص ص 75..76. بالتصرف.

[2]: محمد السيد الإمام: "المجتمع الريفي" مرجع سابق ص ص 382..385. بالتصرف.

-المدخل الاقتصادي: ويؤكد على الدور الذي يمكن أن تلعبه قوة العمل النسائي في الاقتصاد العام وتحديد الأعمال التي ينبغي على المرأة القيام بها والنتائج العلى ذلك.

-مدخل التبعية: ويفسر عملية تبعية الدول المتخلفة أو النامية للمتقدمة وهو يحرض على إبقاء المرأة كقوة احتياطية يستعان بها عند الحاجة أي تبعية المرأة للرجل.

-مدخل التحديث: ويؤكد على تغير أدوار المرأة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل مع إظهار الأدوار الجديدة للمرأة وانعكاساتها على مكانتها في المجتمع.

-المخل التربوي: ويؤكد على أن تنمية دور المرأة يعتمد على تنمية معارفها ومهاراتها ومقدرها من خلال عمليات التربية والتعليم والتدريب.

-المدخل التكاملي الشامل: وينظر إلى دور المرأة ومكانتها والعوامل المؤثرة على ذلك فهو ينسق بين المداخل الاقتصادية والتنظيمية والتربوية ويربط أوضاع المرأة بدرجة تقدم المجتمع.

-مدخل المرأة في التنمية: ويهدف إلى تكامل وإدماج أدوار المرأة في التنمية عن طريق توفير فرص التدريب والتعليم وفرص الدخول في اقتصاديات السوق مع وضعها في مواقع صنع القرار.

-مدخل النوع الاجتماعي والتنمية: الذي يتميز بالانتقال بها في التنمية إلى النوع الاجتماعي والتنمية مع إدماج الوعي بالنوع الاجتماعي وقدراته ضمن المجرى الرئيسي للتنمية وهو يشجع الكفاءة إلى جانب الفرص المتاحة لتحسين التوزيع والعدالة في سياسات وبرامج ومشروعات التنمية بين الجنسين.

ب- معوقات مشاركة المرأة في التنمية[1]:

تعتبر معوقات مشاركة المرأة في التنمية نفسها معوقات ومشكلات عمل المرأة، وأهمها الاتجاهات التقليدية المرتبطة بدور المرأة في المجتمع والاعتقاد بأن عمل المرأة

[1]: أحمد مصطفى خاطر: " تنمية المجتمعات المحلية" مرجع سابق ص ص 222..223. بالتصرف.

أمر ثانوي، وقد ظهر هذين العاملين من خلال التقرير الخاص بهيئة الأمم المتحدة عام 1971 الذي تمحور حول تدنى المستوى التعليمي للمرأة أو الأمية ومن العقبات التي تواجه المرأة نذكر منها الرئيسية:

– الجهل مما يجعل المرأة غير قادرة على معرفة ما تستطيع إنجازه إلا في ضوء الأساليب التقليدية.

– العادات والتقاليد التي من شأنها أن تحول دون أن تسعى المرأة إلى اتخاذ خطوات مغايرة لما اعتادها المجتمع.

– الخوف من التغيير أو تحدي القيم التقليدية والاتجاهات في المجتمع.

– ندرة برامج التنمية المخصصة للمرأة.

ثالثا: مشاركة المرأة الريفية في العمل والتنمية:

ظلت المرأة عندنا منذ القديم تربط مصيرها ووجودها بمصير الأرض الجزائرية، ولم تقتصر ذلك على فترة معينة من التاريخ مثل التقلبات الزمنية أو لأحداث الثورية ولكنها تعلقت به على مر تتابع الفصول وتوالي الأعمال اليومية الرتيبة في الحقول. وعملت المرأة الجزائرية جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل في حرث الأرض وبذر الزرع من شواطئ البحر إلى نجاد الصحراء، دون أن تهمل تربية وتعليم أبنائها وتلبية حاجاتهم الضرورية كما شاركت بكل نشاط في حملات الحصاد عبر كافة المناطق الزراعية للبلاد، وفي العهد الاشتراكي وعلى مستوى كافة سهول متيجة ووهران و عنابه تقوم المرأة بجمع البواكير والحوامض وقطف العنب وجني القطن. ولم يعد نشاطها في الوقت الحاضر مقتصر على المهام التقليدية في الفلاحة بل تعداها إلى الأسلوب العصري الذي ابتكرته الفلاحة الجزائرية، فيضل التعاضديات والوحدات الإنتاجية والتسويقية انتقلت المرأة الجزائرية من مجرد فلاحة بسيطة إلى عاملة زراعية مهرة، وأكثر من ذلك استطاعت أن ترقى إلى ميادين التخصص والتكوين المهني وأصبح دورها يساير بكل فخر واعتزاز

تطور البلاد وتقدمها، ففي المعامل كما في الحقول برهنت المرأة على ضرورة وجودها لكي تستطيع الجزائر إثبات شخصيتها الدولية[1].

كما أثبتت بجلاء المرأة الريفية التي حصلت على وظائف دائمة خارج المنزل في مشروعات التنمية من عمل فلاحي أو في المزارع و تربية الدواجن إلى غيره من الأعمال, و حققت مكانة أعلى داخل أسرها فمعنى هذا زيادة الاسهام الاقتصادي للمرأة الريفية في القطاع الانتاجي[2].

ويمكن تلخيص دور المرأة في المناطق الريفية في شكلين[3]:

1 -العمل التقليدي: تقوم به خاصة فئة النساء المتقدمين في السن ويندرج في الأعمال ذات الشكل التقليدي من أشكال الصناعات الصغيرة التي تزود الاقتصاد التقليدي بمتطلبات المعيشة وتقوم على استغلال موارد البيئة بالاعتماد على الخبرات المتوارثة ونذكر منها صناعة النسيج، الحلفاء، السجاد، التطريز والخياطة.

أما الصناعات الغذائية كالألبان، الدواجن، الأرانب، النحل وتربية الحيوانات، أما الجانب الزراعي كجمع الزيتون، صناعة الزيت، قطف العنب و التمور، الخضر إلى جانب الرعي.

2 -العمل غير التقليدي: ويقوم به الجيل الجديد من النساء ويتمثل في:

- الإدارة المحلية: المجلس الشعبي البلدي، مراقبة التعليم، إدارة المراكز الصحية والمستشفيات.
- العمل التقني: التعليم، التكوين المهني، الطب وما يتعلق به.
- المنظمات ذات رؤوس الأموال العمومية كتعاونيات الإنتاج، التسويق وأملاك الدولة.
- العمل في المؤسسات المحلية والعمومية والخاصة.

---

[1] : Malek Haddad : les femmes algériennes. Ibid. p51

[2]:علياء شكري و آخرون. المرأة و المجتمع وجهة نظر علم الاجتماع.دار المعرفة الجامعية.داط.1998.ص30.

[3] : Hassam : les femmes dans les sphères économiques des zones rurales et urbaines. Texte. Femmes et développements. Organise par CRASC et PNUD. ORAN aout 1995. Pp 315..317

ومن هذا نخلص أن المرأة الريفية شأنها شأن الرجل سواء بسواء وهي ليست مقولة عامة مطلقة، بل هي مرتبطة بانتمائها الاجتماعي، والاقتصادي والفكري وتستمد قيمتها ومعناها من سياق اجتماعي تاريخي[1].

فهي تقضي عدد لا يُستهان به من الساعات في تنفيذ مهام ضرورية، لأنها تحمل القسط الأكبر من تنشئة الأطفال الاجتماعية منذ سن مبكرة بالإضافة إلى دورها البارز في اقتصاديات الأسرة، فهي عاملة، مشرفة، ومدبرة ومسؤولة عن جعل البيت في حالة مستديمة وثابتة من الاكتفاء الذاتي في معمل بدائي تقليدي تجري فيه صناعة الأغذية، الملابس، الغسيل، التنظيف، جلب الماء والحطب..الخ إلى جانب عملها خارج المنزل أي في الحقول مثل السقي، جني الثمار وتربية المواشي، والاعتناء بها كل هذا لا يقاس أمام دورها الفعلي والفعال في الحفاظ على التراث الثقافي والصناعة التقليدية وهي بذلك أيضا تساهم في تنمية محيطها الأسري أي تنمية ذاتية والتي تنعكس بدورها على المحيط الاجتماعي[2].

المبحث الثالث: المرأة والتغير الاجتماعي

أولا: المرأة وحقوقها:

لم تتمتع المرأة إلى اليوم بكل حقوق الرجل وان كانت قد خطت للوصول إلى ذالك خطوات واسعة ففي القرون الوسطى وبعدها إلى أوائل القرن التاسع عشر لم تكن المرأة تملك شيئا من الحقوق القانونية وكانت تربيتها تنحصر في تعليمها الطبخ وتربية الأولاد

---

[1]: سامية حسن السعاتي: "علم اجتماع المرأة" مهرجان القراءة للجميع 2003 مكتبة الأسرة.سلسلة الأعمال الفكرية,تنفيذ هيئة الكتاب القاهرة. داط ص 77.

[2]: باربرا روجنز: " مكان المرأة" تقرير للأمم المتحدة. مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير. المركز العربي للدراسات الإعلامية العدد 28. يناير. 1982. ص ص 121..125. بالتصرف

وخياطة الملابس، وفي أيامنا هذه قطعت المرأة شوطا بعيدا في نيل كثير من حقوقها كالزواج، الانتخاب، التعليم...الخ[1].

ولقد اكتسبت الحرية النسائية زخما جديدا واعتراف بشرعيتها من قبل أعلى جمعية استشارية في العالم بالإعلان عن عقد الأمم المتحدة للمرأة في المكسيك عام 1975، وقد اتسع التركيز الذي كان من قبل منصبا كليا على حقوق المرأة ليشمل إمكانات دورها في التنمية الاقتصادية الوطنية[2].

والمجتمع الجزائري كنظيرة من المجتمعات. فقد مسه التغير بعد الاستقلال قطاعات عديدة، فالعلاقات الأسرة شهدت تغيرات على مستوى دور المرأة التي أصبح من حقها الانتخاب والعمل والتعليم وتقلد المناصب السياسية، ومن التغير ما مس ميدان العمل والتعليم والعلاقات الإنتاجية... وجميعها يرجع إلى الحركية التي طبعت في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، بعد الاستقلال[3].

ومن الحقوق التي كانت تنادي بها جل الجمعيات، كما ذكرنا نحدد ما يلي:

1 المرأة والأحوال الشخصية:

تعكس قوانين الأحوال الشخصية طبيعة المجتمعات وأوضاع المرأة فيها على الرغم من وُلوج المرأة العربية ميادين التعليم والعمل ورغم ما تنص عليه الدساتير والخطب الرسمية من مساواة اجتماعية بين المرأة والرجل فإن المرأة لا تزال رهينة قوانين الأحوال الشخصية التي تتسم بالتميز بين المرأة والرجل في المجتمع العربي، وتختلف أوضاع

---

[1]: أحمد أمين: "الأخلاق" دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط2. 1921. ص 175.

[2]: فؤاد مرسي وآخرون: "التغيرات الاجتماعية المجتمع والمرأة" المؤسسة العربية للدراسات. بيروت.د/ط. 1993. ص155.

[3]: محمد السويدي: "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري" ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1990 .د/ط. ص 102.

المرأة من قطر لآخر، حيث في الجزائر لم تشرع مجلة الأحوال الشخصية، رغم توالي مشاريع قوانين في هذا المجال[1].

1 ـ الزواج: هو نظام اجتماعي يحدد العلاقات بين الجنسين ويعطي للأسرة صفتها الشرعية، وهو فوق كل ذالك يحدد مكان كل شخص ونسبه وعلاقته مع الآخرين في المجتمع الذي يولد فيه، فكل طفل يولد في المجتمع عن طريق الزواج يحتل مكانا خاصا في البناء الاجتماعي، وتتحدد صلته ونسبه ببعض الأفراد في هذا المجتمع، ويترتب على ذلك أن يحل له الزواج من بعض أفراد الجنس الآخر، كل هذه العلاقات وغيرها من هذه الناحية فهو لا شك من اكبر النظم الاجتماعية أهمية[2].

وقد درست هذا الباحثة "فاطمة المرنيسي" مستندة في ذلك على تناول نظام الزواج لدى العرب قبل الإسلام في طرح فكرة أنظمة الزواج فالأول أمومي (maternel) يدعى بزواج الصديقة والآخر أبوي (parental) ويسمى زواج البعل أو زواج الملكية. فالأول تكون فيه الحرية الجنسية للمرأة كبيرة من حيت يكون النظام الثاني من الزواج على العكس من ذلك، كما تذهب الباحثة إلى أن حرية المرأة في الزواج وإصرارها على تقريرها مصيرها كانا مستحيلين بدون مؤازرة أهلها لها، وقد ظلت هذه الحرية موجودة رغم السيادة المتصاعدة لاتجاهات الأبوية في المجتمع العربي[3].

والمرأة الجزائرية نالت حظا في هذا المجال من التحرر، فبعدما كانت لا ترى زوجها إلا في ليلة العرس. أصبحت اليوم لها قرارات وموافق في اختيار الزوج. وهذا الأمر الذي يتوقف على وزن مشروع الزواج من جميع نواحيه، ناحية التكافؤ المادي والثقافي، وعدم التنافر بين ميول أحد الزوجين.

---

[1]: فوزية العطية: "المرأة والتغيرات الاجتماعية في الوطن العربي" مرجع سابق. ص 77.

[2]: السيد محمد بدوي: "مبادئ علم الاجتماع" مرجع سابق ص ص 373..374.

[3]: ضامر وليد عبد الرحمان: "مكانة المرأة في الفكر العربي الحديث" مجلة دراسات اجتماعية. مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية. الجزائر. العدد1 افريل 2009. ص ص 22..32.

2-1-الطلاق: هو حل عقد الزواج بالإيقاع الزوج أو وكيله أو من فوض في ذلك أو الزوجة، إذا ملكت هذا الحق أو القاضي. رغم أنه يعتبر في الإسلام أبغض الحلال عند الله، إلا أنه من جانب الرجل هو الأكثر شيوعا في أقطار الوطن العربي. فالرجل يجوز له أن يطلق زوجته ومن جانب واحد، أما المرأة فلا تستطيع ممارسة هذا الحق إلا إذا رخص لها بذلك، إن الظروف الاجتماعية المسلطة على المرأة حريصة على إبقاء العادات والتقاليد، هذا إلى جانب أن حرية الزوجين في الطلاق يضمنها القانون في المجتمع الجزائري إضافة إلى حق الحضانة والنفقة[1].

2-المرأة والأعمال البيئية:

من بين مؤشرات عملية التحضر والتنمية التكيف إزاء متطلبات الحياة الحضرية ومسؤولياتها لذا تسعى جل الدول إلى تحسين الأحوال البيئية وذلك لضمان حياة وسط بيئة صحيحة تتوفر على المرافق الضرورية ومن النقاط المتشابكة والتي تولي المرأة لها أهمية السكن والصحة:

2-1-السكن: يعتبر المسكن أحد احتياجات الإنسان الأساسية فكل فرد منا له علاقة بالمسكن سواء شخصية أو جماعية وكلنا تتأثر حياتنا اليومية بنوع المسكن الذي نعيش فيه، والقول المأثور "مسكني هو مملكتي" الذي يرجع إلى أكثر من 350 سنة ينطبق على المرأة حيث أنها تقضي في المسكن أطول وقت بالمقارنة بكافة أفراد الأسرة. فرغم التقدم الذي لحقته البشرية إلا أن المسكن لم يتلقى اهتمام الباحثين والمختصين الاجتماعيين، وذلك لأنه لا يقتصر فقط على إيواء العائلة بل يجب أن يوفر البيئة المناسبة المعيشية للعائلة لمزاولة النشاطات المنزلية اليومية، البيئة الصالحة لتنظيم الحياة العائلية داخل الوحدة السكنية لضمان ترابط واستقرار العائلة، البيئة التي تساعد على النمو السليم والصحي لجميع أفراد العائلة، فهنا تبرز مشاركة المرأة في تحسين مسكنها بشكل

[1]: فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" مرجع سابق. ص ص 80-81.

عمومي وواقعي وصحي و ذلك لضمان سلامتها وعائلتها، مع خلق الجو العائلي المناسب وذلك لراحة عائلتها النفسية[1].

2-2-الصحة: لم تتحسن الظروف الصحية كثيرا لدى فئات اجتماعية متقدمة في الأقطار العربية، بسبب سوء التغذية وقلة العناية الصحية وعدم توفر التأمين والضمان الصحي وتلوث المياه الذي يسبب الكثير من الأمراض ، وقد عملت غالبية الأقطار العربية في الفترة الأخيرة على تحسين الظروف الصحية للسكان وازدياد عدد المستشفيات وعدد السر فيها، كما ازداد عدد الأطباء والموظفين الصحيين والعاملين في التمريض ومع ذالك لا تزال الحاجة الماسة إلى المستشفيات أكثر وأطباء بعدد اكبر، وعلما أن عدد المستشفيات والأطباء يرتكز في العواصم وفي المدن الكبرى ويقل أو ينعدم في المدن الصغرى والقرى والأرياف[2].

3-المرأة والتدريب:

إن العصر الذي نعيشه يشهد بشدة التركيز على حقوق المرأة باعتبارها نصف المجتمع، إذ أن المتتبع لوضعية المرأة في المجتمعات الإنسانية عبر العصور سحيقة القدم يواجه بالحقيقة التي مؤداها إن الوضعية الدولية لها أو اعتبراها الجنس الثاني لم يكن من الأصل حيث تشير الكتابات التاريخية، والاجتماعية و الانتربولوجية المختلفة إلى أن للمرأة في التاريخ القديم وضعية متميزة وضعتها في مقام الصدارة والقدسية[3],

فالأمم الذكية تعمل جاهدة على تنمية عقل الإنسان ليفكر ويبدع ويطور الموجود ويبتكر

---

[1]: كمال أبو حمده: "إدماج المرأة في التنمية" مرجع سابق ص ص 76-77.

[2]: فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" مرجع سابق. ص 51.

[3]: مونيك بيتر و هنريت عبودي. "المرأة عبر التاريخ. تطور الوضع النوعي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا. دار الطليعة. بيروت. 1979. د/ط. ص 11.

الجديد فالعقول هي الثروات الحقيقية في عصرنا هذا فهي لا تنفذ ولا تتقادم واستثمارها يؤدي دائما إلى التقدم[1].

ومن المفارقات الغريبة أن الدعوة إلى تحرير المرأة العربية انطلقت من رجل دين وليس تيار آخر إذ تمثل دعوة العلامة "رافع الطهطاوي" أولى الدعوات لإخراج المرأة من وضعها الجامد، وقد ثار على الكثير من التقاليد الرثة التي تحيل المرأة إلى كائن فاقد لحريته وكرامته وتحيلها إلى مجرد أداة لمتعة الرجل[2]. فقد قال " كينيث ووكر": "أن جهل الرجل بالمرأة لا يعني جهله بجسم المرأة ورغباتها والوظائف الفيزيولوجيا للجسم فحسب ولكن يعني أيضا الجهل لما هو أخطر وأهم. ذلك هو الفهم الإنساني للمرأة كإنسان مثله تماما[3]. ومن حقوقها:

1-3 التعليم: تشير إحصائيات منظمة اليونسكو أن معدل الأمية في تزايد مستمر وقد يصل إلى 9 مليون أمي في نهاية هذا القرن، فالمقصود بالأمية هو العجز عن القراءة والكتابة والحساب وبالتالي فهي تدل على الافتقار إلى وسيلة أساسية لتحقيق الذات بالاستقلالية ومسؤولية وسط عالم يعتبر ملكا للمتعلمين، فهي أيضا بهذا المعنى قرينة بالفقر المادي، رديفة العوز الفكري، أما الأمي فهو الشخص الذي تجاوز سن العاشرة ولم يكن منتظما في المدرسة الابتدائية ولم يصل إلى المستوى الوظيفي في معرفة القراءة والكتابة لذا ابتكرت الدولة الجزائرية مشروعا للتنمية البشرية يندرج في إطار محو الأمية وهذا لمحاربة الأمية، ومحاولة الرقي بالأفراد وتعليمهم، فمحو الأمية يراد به النشأة التعليمية والتربوية التي تمكن الأمي الراشد من اكتساب المهارات في القراءة والكتابة

---

[1]: شادية علي قناوي: "المرأة العربية وفرص الإبداع: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. داط. 2000. ص 11.

[2]: ضامر وليد عبد الرحمان: "مكانة المرأة في الفكر العربي" مرجع سابق. ص 20.

[3]: نوال السعداوي: "المرأة والجنس". مرجع سابق. ص 17.

والحساب، على أن تكون هذه المهارات وسيلة لتحضير طاقاته وتوظيفها في خدمة نفسه وجماعته اقتصاديا وحضاريا[1].

إن أراء الطهطاوي اتجاه قضية المرأة يمكن إجمالها في ضرورة تعليم المرأة كونه الأساس السليم لتكوينها، وأن تعليمها يؤدي أساسا لتنمية قدراتها، وأن الإدعاء بأن لا ضرورة لتعليم المرأة مرده إلى العقلية الجاهلية والعادات والتقاليد الاجتماعية، ومن هنا فإن تعلم المرأة يرتبط ارتباطا وثيقا بتمدن المجتمع وتحضره، بل هو دليل على انتقال المجتمع إلى مرحلة حضارية وهو ما يؤهلها إلى دخول ميدان العمل بحيث تتحول من مستهل إلى منتج حيث أن عملها فضيلة بحد ذاته فهو يحولها إلى جزء فعال في بناء المجتمع، كون احتباسها في البيت لا ينتج عنه سوى تحويلها إلى ثرثرة[2].

3-2التدريب المهني: أن التدريب المهني للفتيات لا يزال غير متطور حيث لا ينفع منه إلا نسبة محدودة من الفتيات، في الخياطة، الطبع على الآلة الكاتبة، التعليم، التمريض...الخ من المهن وهن ممن يقطن المدينة لكن التدريب المهني في الريف شبه منعدم[3].

4-المرأة والسياسة:

أنصف الإسلام المرأة، ورفع عنها الظلم وما عانته من تميز في العصور السابقة على نزول القرآن. و كان من أثر ذلك الاعتراف بحقها في تدبير شؤون المجتمع كافة، وأصبح لها شأن في المجال السياسي، حيث تستشار في الأمور كلها، أكانت إدارية أو حربية بل تشارك إلى جانب أخيها الرجل سواء بسواء في تسيير شؤون المجتمع وتدبيرها. وقد أكد الشيخ محمد الغزالي في كتابه" السنة النبوية بين أهل الفكر وأهل الحديث" على حق المرأة في تولي القيادة ودخولها للعمل السياسي حيث يقول "يجوز أن تتولى المرأة المسلمة

---

[1]: معمر داود:"آثار محو الأمية في عملية التنمية بالجزائر". مجلة التواصل.العدد 6 جوان 2000. ص ص75. 76

[2]: ضامر وليد عبد الرحمان: "مكانة المرأة في الفكر العربي" مرجع سابق ص ص 20-21.

[3]: فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" مرجع سابق. ص 72.

رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء, فمسألة ولاية المرأة للحكم ليست من اختراعي وإنما قال بها من قبل عدد من الأئمة من بينهم ابن حزم وابن جرير الطبري والدين الإسلامي لا يمانع أن تكون المرأة زعيمة سياسية وقد أباح لها الحق في تولي أمور القضاء." والسيدة عائشة أم المؤمنين وزوجة رسول الله عليه الصلاة والسلام خير دليل على المرأة ودورها السياسي كنموذج للزعامة السياسية[1].

4-1السلطة[2]: إن مساواة المرأة للرجل في الحقوق السياسية تتضمنها قوانين الانتخاب والدساتير في بعض البلدان حيث نالت المرأة حقوقها الكاملة في حق التصويت، وحق الترشح للانتخابات، فكل مواطن فوق الثامن عشر له حق التصويت ولكل مواطن متعلم فوق الثلاثين حق الترشح للانتخابات، وثمة مقاعد مخصصة للنساء. فعلى الرغم من اهتمام النساء العاملات في السياسة بالقضايا الوطنية فغالبا ما يفضلن العمل في أحزاب سياسية على الترشح إلى مناصب عامة.

إذ أن هذا يقتضي مهارات خاصة بالعمل الانتخابي لم تكتسبها النساء بعد، ويسهل انسياق البنات، وهن في سن الدراسة الجامعية خاصة، إلى الأحزاب السياسية على الرغم من معارضة الأسرة بل ربما كان ذلك بسبب هذه المعارضة. ففي التجمعات السياسية الصغرى بيئة محدودة ليست ببعيدة الشبه بالأسرة, و لكنها تملك أهدافا وأنشطة سياسية مثيرة حيث تهتم الفتيات كثيرا بالانضمام إلى الأحزاب لتتمكن عن طريقها الوصول إلى مراكز قيادية.

4-2الجمعيات: أو الحركات النسوية وهي حركة اجتماعية لها أصول في القرن الثامن عشر في بريطانيا التي كانت تبحث في تحقيق المساواة بين الذكور والإناث من خلال توسيع حقوق المرأة، وفي عام 1890 أشار المصطلح بشكل دقيق إلى اشتراك الرجل

[1] : http:// ahewar.org/debat/show.art.asp.

[2]: فؤاد مرسي وآخرون: "التغيرات الاجتماعية. المجتمع والمرأة" مرجع سابق ص ص 186-187.

والمرأة في التصويت في الحملات الانتخابية وفي التعليم والعمل المهني، وبعد تحقيق هذا الانجاز في عام 1920 في أمريكا وبريطانيا في عام 1938 ظهر توتر بارز بين الأنات والذكور فيما يختص المطالبة بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل أمام الجميع، والاعتراف بعدم المساواة بينهما . و ظهرت بعدها موجة ثانية للمطالبة بحقوق المرأة بدأت في عام1969-1985 و في هذه الموجة طهر تأثيرها على علم الاجتماع بشكل مؤثر فبرزت أكاديميات تطالب بحقوق المرأة و انتقدوا النظريات الرئيسية في علم الاجتماع و أبرز الرجال بأنهم يتمتعون بنسبة عالية من الجرائم أكثر من النساء- , بحوثهن على حياة المرأة وظهرت نظريات حول المساواة بين الجنسين فاستعملوا وقتها مصطلح Gender و Patriarchy و Sex roles أمثال "جيس برنارد" و " أليس روسي " اللواتي كتبن عن المرأة الأكاديمية عام 1964 و عالم الأنثى و المرأة في السينما عام 1973 [1].

لقد تميز تطور الجمعيات في الجزائر غداة حوادث أكتوبر 1988 خاصة بخلق مجموعات نسويه للنضال من أجل حقوقهن , كان لهده المجموعات طابع حظري لأنها كانت موجودة في المدن الكبرى , حيث تهدف إلى تحسين القانون الشخصي للمرأة الجزائرية عن طريق تدخلات سياسية, و كانت تعتقد أن قانون الأسرة تمييزي ومناقض للدستور حتى و لو أنها تختلف حول الاقتراحات .

و لقد تميزت سنة 1989 بمبادرات نسويه كثيفة غنية و متعددة , و في هده المرحلة ظهرت الحركة النسوية على أنها الحركة الاجتماعية الأكثر قوة و الأكثر وحدة في تنوعها و تستطيع أن تكون قوة مضادة , ودا في قضية العلاقة بين النضال من أجل حقوق النساء في الجزائر و النضال ضد الأصولية الدينية قد وضعت للنقاش خاصة بعد الندوة العالمية الرابعة حول النساء(المنعقدة في بيكين سبتمبر 1995) مسألة القانون

[1]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر" مرجع سابق. ص 227.

الشخصي للمرأة الذي يمد بعض الوقت و أعيد للنقاش نفي هدا الوقت المطالبة بمواطنة كاملة و تامة , و إلغاء قانون الأسرة و استبداله بقوانين مدنية متساوية حققت الإجماع في وسط الحركة.

فبعد عشر سنوات من الوجود و التجارب الجمعوية للحركة النسوية من أجل حقوقهن في طور البناء " لحركة متعددة من اجل النساء و إلى النساء " في إطار " إشكالية نسوية" تريد أن تكون قوة إقتراحات , حيث أصبحت الحركة اليوم حقيقة لا نستطيع تفاديها [1].

ثانيا : مساهمة المرأة في التغيير الاجتماعي :

يتسع عالم مشاركة المرأة و دورها كي يشمل التنمية التي تعتبر المحرك الرئيسي في عملية التغيير الاجتماعي , و لا ريب في أن المرأة أحد ركن المجتمع و الأساس الذي يرتكز إليه لدلك فإن أية مساهمة اجتماعية لا تخلو من دور المرأة النموذجي[2] .

1 عوامل التغير الاجتماعي :

إذا أخدنا مفهوم التغيير الاجتماعي على أنه تغيير للمناشط الاجتماعية لتعمل بكفاءة ومقدرة و فعالية تتزايد مع ما يقدم لها من خدمات . فعملية التنمية الاجتماعية تؤدي إلى تغيير في المواقف التي تعرض لها المجتمع في حيث أن تحريك المواقف والعقبات تعد

[1]: مليكة رمعون: "الجمعيات النسوية من أجل حقوق المرأة" مجلة إنسانيات. المجلة الجزائرية للانتربولوجيا والعلوم الاجتماعية . مركز البحث في الانتربولوجية الاجتماعية والثقافية. العدد8 ماي–أوت 1999. ص ص 45..47 بالتصرف.

[2]: شادية علي قناوي: "المرأة العربية وفرص الابداع" مرجع سابق .ص 32.

بدورها شرطا أساسيا لتحقيق التقدم و هدا النوع من التغيير و التطور ينطبق بصفة خاصة على المحتوى الهدفي لأية عملية للتنمية و إذا كان الناس في المجتمع يتصرفون في حدود قيم و معايير معينة فإن عمليات التنمية يجب أن تضع في اعتبارها القيم السائدة في وظائفها الاجتماعية حتى يجري تغييرها و تبديلها , و بذلك لا تتناول التنمية الاجتماعية حسب المفهوم الاجتماعي جانبا واحدا , و إنما هي عملية تغيير في التركيب السكاني للمجتمع , أو في بنائه الطبقي أو في نظمه الاجتماعية و أنماط العلاقات الاجتماعية و في القيم و المعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد , و التي تحد مكانتهم و أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها , بالإضافة إلى أنها تتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغيير الاجتماعي و المشكلات العمالية ومشكلات الهجرة و مشكلات أخرى ناتجة عن التغيير السريع. و يوضح البروفيسور "تسيمون كابزينر" أن التنمية الاقتصادية للمجتمعات ترجع إلى استعدادهم للتغيير عن طريق الضغوط و الإرغام و لا يمكن العمل على زيادة الوعي الاجتماعي لدى الأفراد إلا عن طريق التغيير في أنماطهم الحضارية و الثقافية و يقول كوال- coole أن مجرد زيادة الاستثمارات الجديدة لا يؤدي بالضرورة إلى سرعة التصنيع أو إلى انطلاق عجلة المدنية الحديثة بل يقضي الأمر تغيير العادات و التقاليد التي ظلت تسيطر زمنا طويلا حتى يمكن الاستفادة من وسائل الإنتاج الحديثة , كما يرى المفكران "جيرهارد كولم Gerhard colm" و " تيودور جيجر T.Geiger" أن للتنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة أهدافا اجتماعية كرفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحقيق الرفاهية للسكان , كما أن "جونار ميردال Goonar mirdal" يعتقد أن عمليات الإنماء الاجتماعي بدأت تدخل النطاق الاقتصادي , لدا فالتغيير الاقتصادي من وجهة نظر معينة إنما يكون عاملا آخر من

عوامل تغيير هده المناشط , حيث أن المجتمعات النامية قد أخذت بأسباب الإنماء الاقتصادي و تعمل على إنماء الصناعة بها و ما يطرأ على بيئتها من تغيرات[1].

إن العوامل الاجتماعية و الحضارية تحدد إلى درجة بعيدة عمليات التغير الاجتماعي وقد حدد " بلاك C.E Black" مراحل عملية التغيير الاجتماعي و هي[2]:

1 مرحلة التحدي أو الإيقاظ و المطالبة بالتغيير و التحديث.

2 مرحلة الكفاح.

3 مرحلة تحقيق التحولات الاجتماعية و الاقتصادية , أي الانتقال من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري.

4 مرحلة إعادة التنظيم الأساسي للبناء الاجتماعي ككل نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية.

2 مساهمة المرأة في التغيير الاجتماعي [3]:

إن قضية مساهمة المرأة في التغيير الاجتماعي تعتبر جزءا لا يتجزأ من قضية المجتمع برمته , كما أن وضعها ارتبط بالظروف التاريخية و الأوضاع الاجتماعية , فمساهمة المرأة في التنمية يعتبر مؤشرا هاما في تغيير دور المرأة في عملية التغيير الاجتماعي والمؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بعملة التنمية والتغيير الاجتماعي لها وظيفتان أساسيتان , فهي تعتبر أداة للتحليل الاجتماعي تستخدم للبحث عن العلاقة بين المتغيرات التي تربط بين الظروف الاجتماعية و الاتجاهات النفسية نحو

---

[1]: فادية عمر الجولاني: "التغير الاجتماعي" مرجع سابق ص ص 50...56 بالتصرف.

[2]: فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" مرجع سابق. ص ص 101-102.

[3]: فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" مرجع سابق. ص ص 105-106.

المرأة و دورها في عملية التغيير الاجتماعي , كما أنها تحدد المستوى المعيشي للجماعات التي تتأثر بالتغيرات الاجتماعية الاقتصادية , أما الوظيفة الثانية فهي كونها أدوات للتخطيط يمكن أن تستخدم لغرض تحديد السياسة الموضوعية والمنهج المطروح و بلورة هدف التخطيط للتنمية , فالمتغيرات الاجتماعية ترتبط بالعوامل الاقتصادية كما أنها تؤثر فيها وتتضح هده الصورة بشكل أكبر في المجتمعات النامية , فالتنمية ترتبط بالحضارة والمجتمع و تغيير البنى الاجتماعية كما تؤثر في مدى مساهمة المرأة في التغير الاجتماعي و التنمية.

3 معوقات مساهمة المرأة في التغيير الاجتماعي :

إن مشكلة التنمية في المجتمعات النامية هي في الأساس مشكلة التغير الاجتماعي, مشكلة التقاليد السلبية. و في الحقيقة ليس هناك حياة اجتماعية بدون تقاليد و ليس هناك علاقات إنسانية بدون نظام, و التقاليد هي من صنع الإنسان إلا أنها تخضع إلى شخص معين ولكونها من صنع الإنسان فهي قابلة للتعديل أو التغيير[1].

لكن تعاني المرأة العربية من قضية التحديد و الانحسار أكثر من الرجل و دلك لوجود أسباب تختص بالمرأة فقط و أبرزها عادات و تقاليد المجتمع , فليست المرأة بطبيعتها خائفة أو ضعيفة لكن تجبرها آليات الموروثات الخاطئة سحيقة القدم و التي تقدمها هذا أخذت شكل المسلمات اليقينية و التي وجد فيها الرجل في ذات الوقت أنها تحقق لصالحه العديد من المكاسب الاجتماعية فقط بل الاقتصادية و السياسية أيضا و من ثم قد يصح القول بأن الرجل هو راعي هده الثقافة المعاصرة المحملة بالموروثات المزيفة و المعيبة له كما هي معيبة للمرأة و هدا ما أنتج لنا عبارة المجتمع الأبوي أو عالم الرجل أو الذكوري[2].

---

[1]: المرجع نفسه: ص 102 .

[2]: شادية علي قناوي: "المرأة العربية وفرص الإبداع" مرجع سابق ص ص 55..28.. بالتصرف.

لذا فإن هذه القواعد التنظيمية الاقتصادية و التقاليد و العادات الاجتماعية ينتج عنها معاملة مختلفة للنساء و حواجز أمام مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية و هي بذلك تؤثر على قدرة المرأة على إدارة أصولها و على الاستثمار أو إنشاء شركات أو الاقتراض[1].

وهذه القواعد التنظيمية هي[2]:

3-1- العادات و الأعراف : يتخطى مفهوم العادة الاجتماعية مسألة التكرار العملية معينة , أو النشاط اللاشعوري أو اللاواعي لعملية ما و الناتج عن تكرار فعل حتى لو كان فعلا اجتماعيا و قد عبر " بيار بورديو" عن ضيق مفهوم العادة "habitude" في كتابه الحسن العملي , و المفهوم يشير إلى عملية إنتاج الأفكار الاجتماعية ثم إعادة إنتاجها مع تغير الظروف الاجتماعية أيضا , و استمرارية هدا النشاط مع استمرارية تطور المجتمع . وتنقسم العادات إلى فردية و أخرى جماعية . فالفردية منها هي ظاهرة شخصية يمكن أن تتكون و تمارس في حالات العزلة عن المجتمع و يكاد الإنسان يكون مجموع عادات تمشي على الأرض , بل إن قيمته تعتمد في بعض الأحيان على عاداته, و قد قال البعض أن الإنسان حيوان صانع عادات , إذ أن طبيعته تحتم عليه أن يقيم صرحا من العادات والمعتقدات , و هو إذ يفعل ذلك يرسي دعائم المجتمع . أما الجماعية فهي مجموعة من الأفعال و الأعمال و ألوان السلوك , تنشأ في قلب جماعة بصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بمظاهر سلوكها و أوضاعها , وتمثل ضرورة اجتماعية تستمد قوتها من هذه الضرورة , لذلك من الصعب الخروج على مقتضياتها , لذا فهي

---

[1]: هبة حندوسة: "ندوة حول المرأة العربية والتنمية الاقتصادية"الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي صندوق النقد العربي. سنة 2003. طبع في مصر ص 52.

[2]: عبد الغني عماد: "سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات. من الحداثة إلى العولمة" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ط1. 2006. ص ص 152..158. بالتصرف

مجموعة الأنماط السلوكية التي تبقي عليها الجماعة و تتناقلها عن طريق التقليد و التفاعل مع الآخرين.

إما الأعراف فأشهر تعريف عند علماء الاجتماع ما ذهب إليه "سمنر samner" عندما أشار إلى أن الأعراف هي تلك السنن الاجتماعية التي تدل على المعنى الشائع للاستعمالات والعادات والتقاليد والمعتقدات والأفكار والقوانين وما شابه ذلك والفرق بين العرف والعادة هو فرق تكويني ولكي يتكون العرف لابد من توفر عاملين أولهما مادي يتمثل بعادة قديمة وغير مخالفة للنظام العام والثاني معنوي ويتمثل بان يشعر الناس بضرورة احترام هذا العرف وبأنه يوجد هناك جزاء يقع عليهم إذا خالفوه. أما العادة فلا يلزم لنشوئها إلا توفر العامل المادي وهم يحترمونها بالتعود. تختلف إذن العادة عن العرف من حيث التكوين والأثر وبذلك يكون كل عرف عاد وليس كل عادة عرف.

3-2- التقاليد: لغويا نعثر على مفهوم التقليد في الجذر "قلد" وقلدته قلادة أي جعلتها في عنقه ومنه التقليد في الدين وكان المعنى يفيد المحافظة على الأمانة وذلك بوضعها في العنق. سوسيولوجيا اكتسب المفهوم بعدا جديدا يعبر عن مدى ارتباط حاضر المجتمع بالماضي كما يشكل أساس مستقبله لذلك جاء هذا المفهوم ليعبر عن ارتباط الإنسان الاجتماعي بثرائه المادي الروحي ومحاولته بعثه من جديد عن طريق إعادة إنتاجه ماديا أو روحيا بإقامة الاحتفالات المعبرة عن مناسبات معينة. وتعرف التقاليد بأنها عبارة عن مجموعة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة أو طائفة أو بيئة محلية محدودة النطاق وهي تنشأ عن الرضا والاتفاق الجمعي على إجراءات وأوضاع معينة خاصة بالمجتمع المحدود الذي تنشأ فيه, لذلك فهي تستمد قوتها من قوة المجتمع أو الطبقة أو البيئة التي توافقت علها, وتفرض سلطتها بالتالي على الأفراد باسمها وقد اعتبر البعض "كهوبهاوس hobhous" أن تقليد السلف هو "غريزة المجتمع" أو القاعدة التي تسير بموجبها مجريات الأمور.

3-3- التراث الشعبي: يتجلى التراث الشعبي في عناصر كثيرة منها الموروث الثقافي والمعتقدات الشائعة من خرافات وأساطير ولفظ تراث يعني بشكل عام العناصر الثقافية التي تلقاها جيل عن جيل إلا أن بعض الباحثين يروا أن هذه الكلمة يتوقف مدلولها على السياق الذي يستخدم فيه أو على القائم المكتسبة للمعنى.

ثالثا: تغير مكانة المرأة الاجتماعية:

شهدت معظم الدول العربية منذ منتصف القرن العشرين حملت تغييرات حضارية واجتماعية ومادية كان لها الدور المباشر في تطوير السمات المجتمعية والمؤسسية لهذه الأقطار ولم تقتصر هذه التغيرات على البناء والمؤسسات الهيكلية للمجتمع بل تعدتها إلى بناء واستقرار وتوازن وديناميكية السكان والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والعلاقات والتفاعلات والسلوك الاجتماعي ومركز المرأة في المجتمع وعلاقته بطبيعة واجباتها وحقوقها الاجتماعية والبناء الطبقي والانتقال الاجتماعي وأخيرا الوسائل الرسمية وشبه الرسمية للضبط الاجتماعي. وقد استأثرت التغييرات التي طرأت على الأحوال الاجتماعية للمرأة أهمية شاخصة واهتماما متزايدا من قبل المسئولين والباحثين والمتخصصين في قضايا الاجتماع والاقتصاد والسياسة لأنها كانت تعبر عن طبيعة التحولات الديناميكية الشاملة. كانت المرأة العربية قبل منتصف القرن العشرين تلعب دورا هامشيا في المجتمع بالرغم من الواجبات الأسرية والتربوية والإنتاجية المهمة التي كانت مسئولة عنها، فكان الرجل لا ينظر لها نظرة مليئة بالاحترام والتقدير ولا يعتبرها مساوية له في الحقوق والواجبات غالبا ما كان يشكك في قدرتها وإمكانياتها الخلاقة ولا يسمح لها بالمشاركة في اتحاد القرارات التي تتعلق بمستقبل العائلة والأطفال كما كان لا يريد لها العمل خارج البيت أو اكتساب التربية والتعليم الذي يمكن أن يساعدها في تطوير قدراتها وصقل

شخصيتها وتحرير ذاتها من القيود الاجتماعية البالية التي فرضت عليها لفترات طويلة من الزمن[1].

إن دخول الأفكار والمفاهيم الجديدة وانتشار معالم التحضر والتنمية الشاملة قد أدت دور كبير في تغيير أوضاع مختلفة كانت تعيشها المرأة سابقا، فالرجل بدأ يتغير بالتدريج ويغير مواقفه وأفكاره وقيمه القديمة التي كان يحملها إزاء المرأة و أخذ ينظر لها نظرة مليئة بالاحترام بعد إثبات قدرتها على اكتساب التربية والتعليم والمدارس والمعاهد والجامعات (جنبا إلى جنب مع الرجل) وأشغال المهن الحساسة في المجتمع وأداء كافة الأعمال والأنشطة العلمية والمعنية التي يؤديها الرجل إضافة إلى تحملها مسؤوليات تربية الأطفال والبيت والاهتمام بالزوج هذا ما رفع مكانتها وحررها من أميتها وتخلفها الثقافي ومن القيود الاجتماعية التي كبلتها وعرقلت تقدمها الحضاري وأيضا جعلها تقف على صعيد واحد مع الرجل في الواجبات والحقوق. فهذه المكاسب والانتصارات لا تعود مردوديتها الايجابية على النساء فحسب بل على المجتمع الكبير أيضا[2].

ويمكن القول بأن تغير مكانة المرأة الاجتماعية هو سبب ونتيجة في آن واحد للتغير في بناء الأسرة وفي وظائفها، من حيث البناء الأسري نتجه نحو الشكل الزواجي الصغير ومن حيث الوظيفة تفتقد العديد من وظائفها التقليدية نتيجة لظهور مؤسسات متخصصة تؤدي تلك الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة بشكل غير متخصص، يضاف إلى هذا إن من طبيعة عملية التحديث الحضاري ذاتها إن تغيير معايير التقييم الاجتماعي ونسق المراكز والأدوار إما ما يطلق عليه "هاري جونسن" الأوضاع الاجتماعية فمع اتساع معدلات النمو الحضري والتقدم الصناعي وانتشار التعليم تتاح الفرص أمام النساء للتحرر والتعليم والعمل وتحقيق قدر كبير من الاستقلال الاقتصادي سواء قبل الزواج أو حتى

---

[1]: إحسان محمد الحسن: "علم اجتماع المرأة: مرجع سابق. ص ص 51..52.

[2]:المرجع نفسه: ص ص 53 -54 .

أثنائه إلى جانب ظهور الخدمات المتخصصة في رعاية الأطفال والخدمات المنزلية...الخ وضغوط الحياة الحضرية (ماديا أو نفسيا) استوجب خروج المرأة للعمل فضلا عن تمسكها بهذا الحق ونضالها للحصول على حقوقها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية والمساواة مع الرجل[1].

ومن التغير الذي حدث في مكانة المرأة الاجتماعية أو في حياتها الاجتماعية هو المشاركة في أنشطة الفراغ والترويح التي تمكنها من الشعور بذاتها وكيانها وفعاليتها في العائلة والمجتمع.

وقد حدد مفهوم وقت الفراغ على أنه ما تبقى من الوقت بعد العمل، لكن قد يكن هذا مضللا لبعض الناس من ليس لهم عمل بأجر مثل عمل المرأة في المنزل. و لقضاء وقت الفراغ عدة طرق مختلفة لكن عادة ما يتم قضائه في المنزل في مشاهدة التلفاز، كما للجنس (ذكور وإناث) دورة الحياة والطبقة تأثر على كيفية قضاء وقت الفراغ في شكل مختلف[2].

خاتمة الفصل:

من خلال ما عرضناه و في النهاية يمكن الاعتراف, بأن ظروف النساء لم تتغير إلا قليلا موضوعيا منذ الإستقلال, و خلف المساواة الشكلية في الحقوق التي يعترف بها الدستور و الحقوق الممنوحة للمرأة ليست في الواقع سوى واجبات, حتى حق العمل المعترف به.

---

[1]: نبيل الساموطي: "علم اجتماع التنمية" مرجع سابق ص 336.

[2]: معن خليل العمر: معجم علم الاجتماع المعاصر . مرجع سابق ص 281.

بيد أن ثمة تطور يرتسم نحو فهم أفضل لقضية المرأة فهي مسؤولة فعلا ومشاركتها مطلوبة و تلقى الترحيب و التشجيع, لكن تعللنا طويلا بالأوهام و اكتفينا بالمكانة الرمزية و الخرافية للمرأة التي أعلنت أنها وصلت نتائج بالنسبة للمجتمع الملتزم منذ الاستقلال في تحرك هائل يهدف إلى التحرير الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي و الآن بالتحديد يبرز التناقض الذي لم يعد بالإمكان تخطيه أي غياب المرأة عن هذا السياق يشكل كابحا له بالذات و يعيد طرح غيار التنمية من أساسه[1].

الفصل الثالث:

التنمية في الجزائر

مقدمة الفصل.

المبحث الأول:الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر.

أولا:الوضع الاجتماعي في الجزائر.

ثانيا:الوضع الاقتصادي في الجزائر.

[1]:عبد القادر جغلول : المرأة الجزائرية . دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع.الجزائر. ط1 .1983. ص ص 203- 204

ثالثا:الريف الجزائري.

المبحث الثاني:مراحل تطور برامج التنمية في الجزائر.

أولا:مرحلة التخطيط.

ثانيا:مرحلة اقتصاد السوق.

ثالثا:مرحلة الإنعاش الاقتصادي.

المبحث الثالث:أدوار,ركائز وأهداف سياسة التنمية في الجزائر.

أولا:أدوار مهمة لتحقيق التنمية.

ثانيا: ركائز سياسة التنمية في الجزائر.

ثالثا:الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التنمية.

خاتمة الفصل.

الفصل الثالث:

مقدمة الفصل:

تعد الجزائر من بين الدول التي عانت عدة عقبات تاريخية جعلتها تفقد الكثير من ممتلكاتها, مواردها, خيراتها, هويتها, معاييرها, و قيمها, لكنها لم تبقى مكتوفة الأيدي بل نهضت و اِستعدت لمواجهة هذه العراقيل عن طريق اِستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في إطار برامج تنموية.

حيث تملك الجزائر اليوم تجربة تنموية رائدة و مشهورة بين دول العالم الثالث نظرا لما عرفته من نجاحات و إخفاقات و حجم الاستثمارات و الجهود التي بذلت و سخرت لتنفيذها من جانب و إلى طول الفترة الزمنية التي استغرقتها من جانب آخر على مدى أكثر من أربعين سنة من العمل المتواصل.

و في هذا الفصل نحاول تسليط الضوء على هذا الجانب خاصة, لذا اِرتأينا أن نعرض الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع الجزائري و المجتمع الريفي الجزائري, قبل التطرق إلى مراحل تطور برامج التنمية في بلادنا و دراسة أدوار, ركائز, وأهداف التنمية.

المبحث الأول:

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

أولا– الوضع الاجتماعي في الجزائر:

تعرف المجتمعات الراهنة على اختلافاتها وتنوعاتها الثقافية تحولات جسيمة تمس عدة مستويات وترتبط بعدة أبعاد, وتنتج من صلب هذه التحولات التي تلامس الجوانب

الجمالية والاجتماعية والاقتصادي والسياسية والرمزية والدينية، أزمات جماعية أو فردية تحتد أو تخف حسب درجات ومستويات المشكلات المطروحة داخلها.

ففي الجزائر نظرا للطابع الاستيطاني للمعمر افترض القضاء على فئات بأكملها من المجتمع الجزائري لاستبدالها بعناصره الخاصة، وفي رأينا لن يكتفي الإلحاح مهما كررناه لإعطاء صورة عن الدرفلة الاجتماعية التي تطلبها تطبيق سياسة الاستعمار الاستيطاني في الجزائر, فقد تضررت كافة طبقات المجتمع وبالتالي تضرر كذلك مختلف الأعوان المكلفين بوظائف التمثيل الرمزي لأنهم في نهاية الأمر فهم الذين يضمنون وجود الهوية الوطنية المراد المساس بها بالذات[1].

فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام تركة ثقيلة، مع انهيار أجهزة الدولة إداريا، اقتصاديا... حتى التعليم، لذا ركزت الدولة جهودها للخروج من حالة التخلف هذه و ذلك عن طريق وضع مخططات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كان في مقدمتها التصنيع باعتباره عاملا للقضاء على البطالة والاكتفاء الذاتي في عدد كبير من المنتجات الصناعية[2].

إن التغيرات التي عاشها المجتمع الجزائري أدت إلى حدوث تغيرات في الهيكل التنظيمي للعائلة وكذا الروابط الدموية والعائلية ، فالعائلة التي كانت في المجتمع قبل الاحتلال أي العائلة الأبوية قد انحلت واندثرت لتترك مكانها للعائلة النووية أو المركبة، فهما لا يحملان نفس المعنى في التركيب والنظام والعلاقات[3]. فلقد كانت الأسرة الجزائرية تتحول بسرعة فمن نظام ممتد إلى نووي ومن نموذج اجتماعي واستهلاكي يقوم على

---

[1]: سفير ناجي: ترجمة م ع بن ناصر:"محاولات في التحليل الاجتماعي"، ديوان المطبوعات الجامعية.المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر.الجزء1.د/ط.د/س.ص ص87.

[2]: محمد السويدي:"مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري".تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر. ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر .1990.د/ط.ص67.

[3] : Lahouari Addi :''les mutations de la société Algérienne, Edition la découverte. Paris.1999.p41

علاقة القرابة ويعتمد على الإنتاج الحيواني والزراعي، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري يحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان[1].

لكن التغيرات التي تحدث في مجموع المجتمع الجزائري غير متساوية في شدتها وقوتها، وهذا شأن كل المجتمعات التي تمر بمرحلة الثورة، والسبب في ذلك راجع إلى النفس الإنسانية التي تشكل المرجع الأول والأخير، فهذه الأخيرة ليست متشابهة ولا متساوية، بل يوجد فيها اختلافات وتشابهات في نفس الوقت فهي وحدة في تعدد وتعدد في وحدة كما سماها " برغوسن"، فمن هذا نخلص أن التغير غير متساو في كل قطاعات النشاط الإنساني الثقافي والاجتماعي، فلقد حققت الجزائر تقدما هائلا في مجال سيطرت الشعب على ثرواته لكنهما ما تزال متأخرة عن الركب الحضاري[2].

وقد صاحب هذا تحول وتطور بغرض توفير حياة أفضل للمواطنين واللحاق بالركب الحضاري وركب المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا والوصول إلى مصاف المجتمعات الحديثة، فبعد الاستقلال بدأت الأسرة الجزائرية تجمع بخصائص المتحضر في نظامها ونمط عيشها وحتى عددها أي النزوع نحو الفردية، وهذا التطور السريع في نسبة التحضر قد يفسر بالنمو السريع للسكان[3].

فكل مجتمع تاريخي عند "مالك بن نبي" سواء كان مندثرا أو معاصرا يأخذ مركزا محددا على محور يمثل جميع مراحل تطوره فالمجتمع بعد التحضر هو بكل بساطة مجتمع يواصل سيره على طريق حضارته، فهو يقسم مرحلة التحضر إلى ثلاثة مراحل يمر بها المجتمع وهي: مرحلة ما قبل التحضر، ثم مرحلة التحضر أخيرا مرحلة ما بعد التحضر

---

[1]: محمد السويدي:المرجع نفسه. ص 89.

[2]: خير الله عصار الكتاب المدرسي بين التقليد والتجديد مجلة الثقافة تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر. السنة الرابعة . العدد 22 أوت –سبتمبر 1974 ص 78.

[3]: محمد السويدي:" مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري" مرجع سابق. ص . ص .89..97.

وفي هذه الأخيرة يجزم أنه ليس مجتمع يقف مكانه بل هو يتقهقر إلى الوراء بعد أن هجر درب حضارته وقطع صلته بها[1].

وكما سبقت وأشرنا فعندما يحدث التغير الاجتماعي يعني هذا ضمنيا تحول وتغير في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وفي العلاقات الاجتماعية بين جماعة وأخرى وكذا في العلاقات الاجتماعية بين الفرد والمجتمع، فإذا كان التغير الاجتماعي شاملا فلابد أن تصاحبه عمليات أخرى تعمل على إعادة بناء وتوازن المجتمع لتمس بناءه الاجتماعي ومن أهم خصائصه[2]:

أ –انهيار البناء الطبقي القديم: لقد فقد المجتمع ذلك التقسيم الطبقي التقليدي القديم الذي كان يسيطر فيه كبار السن ولشيوخ القبائل وأصحاب السلطات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. فبعد انهيار هذا الوضع أو البناء الاجتماعي، لم تتضح معالم وتفاصيل بناء اجتماعي جديد، ليس بوضع حد فاصل بينهما وإنما لأن الأمور لا تزال مختلطة أشد الاختلاط فمثلا ظهور فئات المهنيين والفنيين والإداريين في بناء اجتماعي جديد لكن تأثير البناء الاجتماعي القديم لا يزال يزاول من خلال التوارث والزواج والمصالح بين الأجيال.

ب –ارتفاع معدل التحضر: ويتمثل في أن غالبية سكان المجتمع تعيش في المدن الكبرى، مما أدى إلى تفشي البطالة، وحتى التعليم، الصحة والخدمات، فهذا يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية تولد الجريمة والآفات الاجتماعية الأخرى.

ج –النمو الديمغرافي السريع: هذا ما يعرفه المجتمع فهو يؤدي إلى التهام أي فائض اقتصادي، وعدم القدرة على أي ادخار وطني لتنمية مرافق وخدمات أخرى هذا ما جعل المجتمع واقع في أزمة الديون الخارجية.

---

[1]: مالك بن بني: "مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي – دار الفكر دمشق. د/ط. د/س. ص ص 37..38.

[2]: علي الحوات: "أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي".مرجع سابق. ص ص 30 . 36 . 41 بالتصرف.

د–صراع الأجيال: وعن هذا ينتج بعض المشكلات الاجتماعية والظواهر الاجتماعية مثل ارتفاع معدلات انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات والكحول والعقاقير والأمراض الاجتماعية.

و –الصراع الاجتماعي: تغير الناس عن بعض القيم، العادات والتقاليد لتصبح الحياة خليط من ثقافة الماضي والحاضر، وخليط من الثقافة الوطنية الأصيلة والثقافة الغربية مما أدى إلى ظهور عدة مشكلات اجتماعية ونفسية منها انفصام الشخصية الإنسانية، خاصة الشباب وإصابتها بالصراع النفسي والتوتر والقلق والهستيريا ليخلص إلى فكرة الهجرة.

وكل هذا يحدث داخل نظام اجتماعي واحد عن طريق أفراد متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات في حركة اجتماعية يغير الناس على أساسها مراكزهم الاجتماعية حيث يطلق عليها اسم الحراك الاجتماعي أي عملية تغير الوظيفة للوضعية الاجتماعية للفرد, والحراك أنواع هي[1] :

- الحراك الاجتماعي العمودي: وإما يكون صاعدا(Ascendante) و هو حين ينتقل الفرد من طبقة أدنى إلى أعلى، وإما أن يكون هابطا (descendante) وهو العكس، وغالبا ما يكون صاعدا.
- الحراك الاجتماعي الأفقي: وهو انتقال الظاهرة الاجتماعية، الثقافية من شخص أو جماعة إلى شخص أو جماعة تشبهها أو تطابقها مثل الزواج عند انتقال المرأة من أسرة إلى أخرى أفقيا أي التشابه في المركزين الاجتماعي والاقتصادي.

وهناك أيضا:

- الحراك الجغرافي: وهو انتقال عناصر السكان من مجتمع إلى آخر بشكل هجرات دائمة أو مؤقتة أو موسمية فردية أو جماعية.

[1]: عبد القادر القصير: "الطبقية. البناء الطبقي في الريف والحضر".مرجع سابق. ص ص 59–60.

- الحراك المهني: أي تغير الناس لأعمالهم أي من عمل لآخر.
- الحراك بين الأجيال: كأن يصبح ابن العامل البسيط مهندسا أو محاميا أو ضابطا ويرتقي نتيجة ذلك في السلم الطبقي.

عرفت الدولة تقدما ملموسا على مستوى الجبهة الاجتماعية منذ السبعينات وذلك بفضل إرادات النفط حيث كونت شبكات هائلة للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

ففي سنة 1966 تحديد انطلق اهتمام الدولة الجزائرية بالتنمية خاصة في القطاع الخدماتي، فهذا السبب ما جعل أن الجزائر لم يكن بإمكانها خلال العشرية الأولى توفير السكن الملائم وتقديم الخدمات الضرورية لجميع المواطنين، حيث أصبحت هنا التنمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم التغير الاجتماعي من حيث كونها أسلوبا وعملية لتحقيقه وتوجيهه[1]. إذن فهي عملية حضارية تمثل نقلة نوعية في كافة المجالات وهذه العملية لها أبعاد اقتصادية، إدارية، اجتماعية، ثقافية، وهي بذلك تعتبر نقلة نوعية حيث تتجاوز الشكل إلى المضمون الأمر الذي ترتب عليه إحداث تغيرات جذرية ونوعية تساعد على تشكيل الكيان القوي المعتمد على ذاته وفي خضم ذلك ظهرت النظريات الاجتماعية والاقتصادية التي حاولت تفسير المفهوم التنموي بأبعاده وجوانبه المختلفة[2]، ولضمان هذا التغير إلى الأحسن تقوم الدولة بوضع مخططات وبرامج تنموية في القطاع الاجتماعي خاصة الصحة وذلك من أجل تحسين الخدمات الصحية وانخفاض معدلات الوفيات، ضبط فعالية القطاع العام والخاص، ضمان التوزيع العادل للهياكل الصحية والتمويل الكافي للتدخلات الصحية العامة مع تجهيز القطاع بأحدث التجهيزات الصحية...الخ وكذا قطاع التربية والتعليم بصفته المؤشر الأساسي للتنمية وذلك من خلال مجانية التعليم و إجباريته، تعزيز الكفاءات وتنميتها، تعميمه عبر كامل التراب الوطني، تكثيف البرامج

[1]: محمد السويدي:"مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري". مرجع سابق ص ص 67..97.

[2]: عبد الرحيم مسعد ومحمد المومني وآخرون: "التنمية في الوطن العربي" مرجع سابق ص 191.

والمناهج مع المستجدات العالمية والمحلية، ضف إلى ذلك القطاع الخدماتي والمؤسساتي[1].

ثانيا – الوضع الاقتصادي في الجزائر:

حرصت الدول الاستعمارية طوال الفترة التي سيطرت فيها على المناطق المتخلفة على دمج تلك المناطق في البلاد الرأسمالية المتقدمة صناعيا وعلى إلحاقها، وذلك عن طريق تخصص البلاد المستعمرة في إنتاج المواد الأولية الزراعية فيها والإِستخراجية على أن تقوم بتصديرها إلى أسواق الدول المتقدمة لغرض تصنيعها، ومن ثم إِستيرادها على شكل سلع استهلاكية من قبل الدول المتخلفة ولا يخفي أن هذا النظام يعوق عمليْ التغير الحضاري والاجتماعي بسبب حفاظه على الأساليب البدائية في الإنتاج وإبقاء القيم المتخلفة، كما ويؤدي أيضا إلى خضوع اقتصاد البلاد النامية لتقلبات الاقتصاد العالمي بما يصاحبه من كساد أو رواج ولا سيما تقلبات الأسعار العالمية للمواد الأولية، إضافة إلى إبقاء البناء الطبقي على ما هو عليه, لذا إن حركات التحرر السياسي حاولت إيقاظ الوعي القومي في تلك البلدان ووضعت برامج التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى القضاء على نظام الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على اقتصاديات الكفاف، والذي يتسم بانخفاض الإنتاجية وبتوجيه الإنتاج لتلبية الاستهلاك المحلي القصير المدى، ولمواجهة الضروريات الأساسية للحياة[2].

فنظرا إلى أن الاستعمار دمر أسس اقتصاد المجتمع الجزائري بتطبيق منطق تراكم أساسه الاستيلاء على المجال والموارد المادية والبشرية متبعا ما يخدم مصالحه وحدها،

---

[1]: حامد نور الدين: "العولمة والتنمية البشرية في الدول العربية" مجلة الحقيقة جامعة أدرار. العدد 6 . ماي 2005 ص ص 162–172.

[2]: عبد القادر القصير: "الطبقية. البناء الطبقي في الريف والحضر" مرجع سابق ص ص 62..63.

وأمام مثل هذا الاعتداء كان من المستبعد أن تتطور في المجتمع الجزائري مساواة الإبداع في وقت تمثل فيه الهم الوحيد في ضمان بقاء المجتمع قبل كل شيء[1].

فبعد الاستقلال مباشرة وبالتحديد سنة 1966 بدأت الدولة الجزائرية بالالتفات أكثر إلى محاولة تجديد الدولة الجزائرية في الهياكل الاقتصادية والصناعية والإنتاج، فهنا انطلقت الثورة الصناعية و اتجه الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والتي يرى البعض أن التنمية التي يشهدها المجتمع الجزائري هي عملية تحول وتغير من أسلوب إنتاج إلى آخر....بحيث يمكن القول أن التغيرات الاقتصادية الراجعة إلى التحديث تتضمن تخصص الأنشطة تخصصا مهنيا، فنيا، وتحديد الوظائف وجود نسبة من العلاقات للاشخصية[2]... ولتمويل المجهود الوطني التنموي ترتكز الجزائر على النفط حيث تخضع إلى قيد الاستهلاك التدريجي للموارد الهيدروكاربونية وما ينتظرها هو تحول جوهري[3].

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم العديد من التجارب والإصلاحات كانت نتيجة لضغوط وظروف اجتماعية وسياسية و اقتصادية داخلية وخارجية، إلا أن الملفت للانتباه هو أن مجموعة الإصلاحات التي تم إجراؤها لم تحقق النتائج المرجوة منها، وهذا ما يفسره سلسلة الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التي عرفتها المؤسسة العامة*، والاقتصاد الجزائري بشكل عام، والتي كان آخرها الانتقال النوعي من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وهذه المراحل باختصار هي:

---

[1]: سفير ناجي: ترجمة م ع بن ناصر محاولات في التحليل الاجتماعي. مرجع سابق ص 87.

[2]: محمد السويدي:"مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري". مرجع سابق ص 98 .

[3]: سفير ناجي: ترجمة م.ع.بن ناصر "محاولات في التحليل الاجتماعي". مرجع سابق ص 158.

*: المؤسسة العامة عبارة عن مرفق عام تنشئه الدولة لأداء وظائفها وإشباع حاجات المواطنين بها، لذا تحرص الدولة على إحاطتها بالأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد مجالات عملها ضمن حدود السياسة العاملة للدولة، وتحدد أيضا طرق تنظيمها إدارتها، وهذه الأخيرة تعتبر من بين أكبر العوامل التي تساعد على نجاح المؤسسات وتمكنها من تحقيق أهدافها.

-المرحلة الأولى[1]: مرحلة التسيير الذاتي(1962-1965)

فبعد الدمار و التخريب الذي لحق بالمؤسسات بشكل التسيير الذاتي الصناعي والفلاحي تجربة مفروضة من الواقع والظروف السائدة آنذاك والذي تمت تزكيته من طرف السلطة السياسية آنذاك، حيث أصدرت عدة قرارات تحدد الصيغة التنظيمية للمزارع و المؤسسات المسيرة ذاتيا والتي تتمثل في:

- قرار 23 نوفمبر 1962 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية المنجمية والحرفية - قرار 18 مارس 1963 الخاص بحماية الأملاك السائبة من النهب - قرار 28 مارس 1963 لتأسيس مجلس العمال، المجلس العام العمالي، لجنة التسيير، المدير. وعملية تسيير المؤسسات الاقتصادية كان يسودها تردد في تطبيق المركزية واللامركزية وهذا ما يشكل وجود تناقض جوهري في مضمون التسيير الذاتي, وذلك لوجود حالة من الازدواجية مكونة من مدير معين وهيئة منتخبة، والمدير هو الذي يسيطر على الهيئة المنتخبة، وهي تخول له صلاحيات واسعة تجعله يبرز كسلطة أقوى من الهيئة نفسها[2]، ولقد استغل المديرون الأمية المنتشرة بين أوساط العمال لبسط نفوذهم، مما أدى إلى نشوب صراعات في تسيير وتنظيم المؤسسة، وهذه الوضعية المتدهورة التي عاشها الاقتصاد الوطني أثرت على الوضع الاجتماعي للبلاد، مما أدى إلى ظهور نظام آخر[3].

-المرحلة الثانية[4]: الشركة الوطنية (1965-1971)

---

[1]:مصطفى عشوي:"أسس علم النفس الصناعي التنظيمي" المؤسسة الوطنية للكتاب ,الجزائر 1992, د/ط. ص 229.

[2]: عبد اللطيف بن أشنهو: "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980) ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1982. د/ط ص 25 .

[3]: المرجع نفسه ص 42.

[4]: لعلى بوكميش: "المؤسسات العامة بالجزائر ظروف تطورها. وطرق تنظيمها وإدارتها". 1962-2003. مجلة الحقيقة. جامعة أدرار. العدد 6 ماي 2005 ص ص 93..96.

لقد كان الهدف في هذه المرحلة يتمثل في تحقيق الإستقلال الاقتصادي والحد من نفوذ الرأسمال الأجنبي وبناء إقتصاد وطني قوي عن طرق تأميم المناجم والبنوك .. والعديد من الصناعات الأخرى. فبرزت بذلك شركات وطنية متعددة كسوناريم الشركة الوطنية للمناجم، الشركة الوطنية للبناء، سوناكوم...الخ , وهو أسلوب جديد لتنظيم وإدارة المؤسسات العامة بالجزائر ولكنها كسابقتها أدت إلى الاندثار وظهور مرحلة أخرى.

– المرحلة الثالثة[1]: مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات (1971–1980).

لقد تبنت الجزائر الاشتراكية كوسيلة لتحسين ظروف الشعب الجزائري، وقد ظهر التطبيق الفعلي للنظام الاشتراكي في 16 نوفمبر 1971، حيث يتركز على الإنتاج الاشتراكي القائم على التعاون بين جميع المنتجين، وعلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ونبذ الإستغلال، وتهدف إلى تذويب الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع، وكما يتميز بمركزية التخطيط الشامل وإتخاذ القرارات وذلك للقضاء على الفوضى الاقتصادية وغيرها. إلا أنه تعرض للعديد من العوائق والمشاكل من أبرزها الصراعات والخلافات بين العمال والإداريين، وزيادة العبء المالي للمؤسسة العامة على خزينة الدولة، وعدم تمكنها من الاعتماد على نفسها، الأمر الذي دفع الدولة للتفكير بأسلوب جديد لإدارة هذه المؤسسات.

–المرحلة الرابعة[2]: مرحلة إعادة الهيكلة (1980–1988)

ولقد ظهرت بعد تقييم المسار التنموي الذي خاضته الجزائر، وبدأ تطبيقه الفعلي في 27 فيفري 1980، وذلك من أجل رفع الإنتاج وتحسين التسيير بإصلاحات إقتصادية، إضافة إلى أنها تهدف إلى تقليص حجم المؤسسات الوطنية، وقد تمت على مرحلتين:

---

[1]: المرجع نفسه: ص ص 96...103 بالتصرف.

[2]: لعلى بوكميش: " المؤسسات العامة بالجزائر ظروف تطورها و طرق تنظيمها و إدارتها" مرجع سابق ص ص 103.. 105 بالتصرف.

- المرحلة الأولى: وتسمى إعادة الهيكلة العضوية، أي إعادة تجزئة أو تقسيم المؤسسات الكبيرة وفقا لنشاطاتها إلى عدة مؤسسات صغيرة، حيث تنهض كل واحدة منها بجزء من النشاط العام الذي كانت تقوم به المؤسسة الأم سابقا.
- المرحلة الثانية: وتسمى إعادة الهيكلة المالية وتتمثل في منح إستقلالية مالية للمؤسسة وبذلك ترفع العراقيل المالية المتمثلة في الديون والخسائر المالية.

– المرحلة الخامسة[1]: استقلالية المؤسسات (1988–1995).

وتعني الإستقلالية التصرف من طرف إدارة المؤسسة حسب نظرتها بكل ما يتعلق بكل أمورها ونشاطاتها المختلفة وبالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، بعبارة أخرى أي الإعداد الذاتي للقوانين أو القواعد أي إستقلالية التسيير وهي تعد في الجزائر كحلقة من حلقات الإصلاح الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى بروز العديد من المشاكل ظهرت آثارها السلبية على مستوى المؤسسة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ما دفع المسئولين للتفكير في إستراتيجية جديدة لتنظيم وإدارة المؤسسات العامة والاقتصاد.

–المرحلة السادسة[2]: الخصخصة (1995–2003).

وتعتبر من أهم الظواهر الإقتصادية التي برزت في أواخر القرن العشرين إثر إنهيار المعسكر الاشتراكي، وتبني الديمقراطية كنظام سياسي، واقتصاد السوق وهي تشكل أداة التحول من النظام الاقتصادي الموجه إلى النظام الاقتصادي الحر، وهي تعني تحويل الأصول والممتلكات ذات الطبيعة العمومية سواء أصولا أو ممتلكات إنتاجية أو مالية أو تجارية أو خدمات أو غيرها إلى أصول وممتلكات ذات طبيعة خاصة، وهي أيضا مجموعة القوانين والأنظمة و الإجراءات التي تتولى نقل ملكية أو إدارة بعض أصول وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص وهي أيضا عبارة عن حركة إصلاح

---

[1]: المرجع نفسه: ص ص 106.. 111 بالتصرف.

[2]: لعلى بوكميش: " المؤسسات العامة بالجزائر ظروف تطورها و طرق تنظيمها و إدارتها" مرجع سابق: ص ص 111.. 114 بالتصرف.

شاملة للاقتصاد الوطني تتمثل في تبني اقتصاد السوق والتخلي عن التخطيط والحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و إلزامها ببيع جزء من ممتلكاتها، وفتح الأسواق الوطنية للسلع والخدمات الأجنبية، والسماح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني وغير ذلك من الإجراءات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية.

ثالثا– الريف الجزائري:

لقد إمتدت الثورة التحريرية من 1954 إلى 1962 ناهيك على السنوات التي سبقت هذا أي منذ 1830– لقد ركزت قوات الإحتلال عملياتها في المناطق الريفية، الأمر الذي أدى إلى تدمير مئات القرى وآلاف المداشر وتخريب العديد من المزارع والأراضي الفلاحية ضف إلى ذلك عملية الاستيطان الذي عانت منه الأرياف الجزائرية فكل هذا كان سببا بعد الاستقلال إلى هجرة اليد العاملة الريفية وتمركزها حول المدن بحثا عن العمل والهروب من الفقر والبؤس الذي عاشه الشعب الجزائري فترة الاستقلال. فخلال السنوات الأولى من الاستقلال وحتى سنة 1966 نجد أن 85% من النازحين نحو المدن أصلا من الريف طلبا للعمل[1].

لقد عاش سكان الريف الجزائري في وسط عشائري (قبلي) على أرض مارسوا فيها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية دون أن يكون في داخل هذا التنظيم تحديد لهم ظاهر لحقوق الأفراد في ملكيتها، فقد كان نظام الملكية في الريف بسيطا يعتمد على العرف والعادة والتقاليد والقانون الإسلامي، أساسها أربعة فئات هي[2]:

1 –أرض البايلك: هي أرض الدولة، وهي الأرض الوحيدة التي كانت لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة، وهذا النوع من الأرض ليس له قيمة في نظر الفلاح الجزائري، وقد سميت باسم الباي تميزا لها عن غيرها من الأراضي الأخرى.

---

[1]: محمد السويدي:"مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري" مرجع سابق ص 65.

[2]: المرجع نفسه ص 73.

2-الأرض الجماعية: المشاعة (العرش) وتسود في المناطق التي إستقربها البدو وشبه البدو، حيث يمارسون فيها الزراعة والرعي وتتميز بأن النمط الزراعي السائد فيها هو الملكية الجماعية للأرض، وهي الملكية السائدة لدى غالبية أفراد المجتمع الريفي الجزائري، وتمتد على مساحة واسعة، تقوم باستغلالها مجموعات تعاونية تقوم بزراعتها عن طريق التعاون.

3-أرض الوقف: (الحبوس) فكانت وقفا على المساجد والمؤسسات الخيرية أو الأشخاص.

4-الملكية الخاصة: (الملك)التي يملكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة كما أن أخصب هذه الأراضي تملكها العائلات التركية (قلوجيين) ويتركز معظمها في مناطق متيجة والساحل. إلا أن الملكية التي تعود إلى الجزائريين تتمثل في أساسها اتجاها جماعيا يقوم على التضامن العائلي وتحريم بيع الممتلكات كما نلاحظ أنه نادرا ما توجد ملكية لفرد واحد.

فالريف الجزائري الذي كان يمثل طابع الحياة الاجتماعية القائم على الاقتصاد الزراعي وتربية الماشية، يساعد في بقاء واستمرار نظام الأسرة الممتد في تأمين معاشها ومتطلباتها الضرورية بواسطة التعاون والتضامن الجماعي في الإنتاج والاستهلاك.

لقد كانت الأسرة الريفية تقليدية في حياتها من حيث البناء والسلطة والزواج والإنجاب والوظائف كالتربية والضبط الاجتماعي والدفء العاطفي لأفرادها، كما تركزت السلطة في الريف على القيم والعادات والتقاليد وقد مثلها كبار السن[1].

إن التحولات التي تعرفها الأوساط الريفية الجزائرية كثيرة ومتعددة منها ما هو طبيعي بحكم تطور ونمو المجتمع ومنها ما هو ناتج عن الظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع الريفي إلا أنه يعاني من التخلف والفقر والبؤس لأن الدولة الجزائرية قد صبت اهتمامها على المدن حيث ركزت مشروعات التنمية

[1]: محمد السويدي:"مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري" مرجع سابق ص 89.

في المدن وضواحيها خصوصا الصناعة، وحل مشكلة السكن وإعادة بناء الدولة من حيث الأجهزة الإدارية والاقتصادية...الخ، فالنمو الديمغرافي السريع الذي امتص مشروعات التنمية في وقتها المبكر لذا بقى الريف في معظم مناطقه يعاني من نقص في الخدمات الاجتماعية كالصحة، التعليم...الإدارة... الخ رغم أنه يمثل غالبية المجتمع الجزائري[1], إلى أن جاءت مرحلة الإنعاش الاقتصادي التي باتت تعطي اهتماما للتنمية الريفية المستدامة.

[1]: المرجع نفسه ص 91.

المبحث الثاني:

مراحل تطور برامج التنمية في الجزائر:

عان المجتمع الجزائري بعد الاستقلال من التهميش والفقر والتخلف والدمار الشامل. ففكرت الحكومة الجزائرية في تجاوز هذه العقبات عن طريق إنشاء برامج ومشاريع للتنمية رغم الظروف التي كانت تمر بها فكان أول شيء فكرت فيه هو مشروع للإصلاح الزراعي[1] عام 1964، والذي وضع على عجل، وكان يقترح توزيع الأراضي على الأفراد مع تدعيم هذه العملية بنشاط تربوي إعلامي لحمل المستفيدين على تشكيل تعاونيات فيما بينهم. و تم فعلا تأميم بعض الأراضي الخاصة وتوزيعها بشكل فردي على قدماء المجاهدين ولكن دون أن يحدث فيما بعد قيام هؤلاء بتأسيس التعاونيات فيما بينهم. ثم تلاه مشروع الثورة الزراعية[2] عام1966 الذي أكد بين أهدافه، أن تحديدا الملكية العقارية والاستغلال الجماعي للأراضي يندرجان في نفس إطار الآفاق الخاصة بتأميم الثروات الوطنية ووسائل الإنتاج الكبرى والتسيير الذاتي. ولكن هذا المشروع كان ناقصا أو غامضا في التنصيص على الإجراءات التي يجب أن ترافق عمليات توزيع الأراضي. ولهذا بقي مجرد مشروع، وفي1970 قامت وزارة الإصلاح الزراعي بإعداد ميثاق وقانون للثورة الزراعية، ووافق عليه مجلس الحكومة في1971 جويلية وقد جاء فيها أنه ضرورة عدم المساواة في توزيع الأراضي وكان هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم مشاركتها في التنمية الاقتصادية.

---

[1]:حسن بهلول:"القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر". الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر.1976.د/ط.ص292.

[2]: المرجع نفسه. ص292.

انظر أيضا: محمد السويدي:"مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري.تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر. ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.1990.د/ط.ص107

إلى أن بدأت في التفكير المخطط و البرامجي للتنمية وهذا ما سنقوم بعرضه في هذا المبحث.

أولا- مرحلة التخطيط[1]:

وهي تعتبر أول مرحلة مر بها المجتمع الجزائري في برامجه التنموية حيث تعتبر سنة1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من:

أ -حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.

ب -استخدام الموارد المحصورة والمحبذة أفضل استخدام ممكن.

ج -تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

وقد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد والأهداف الدقيقة كما يلي:

(1)- المخطط الثلاثي[2]:

ويسمى أيضا بالمرحلة الثلاثية بين 1967و1969. وهذه المرحلة قد رأت ميلاد العديد من الشركات الوطنية منها: الشركة الوطنية للبحث المنجمي، الشركة الوطنية للبناءات المعدنية، الشركة الوطنية للصناعات الكهربائية، الشركة الوطنية لمواد البناء, الشركة الوطنية لصناعات النسيج، الشركة الوطنية لصناعة الورق والشركة الوطنية للدراسات والإنجازات الصناعية. أما القطاع الفلاحي فمن أجل تطويره ارتأت الدولة أن تدرس الآلات الفلاحية وتستثمر فيها مثل: الجرارات - المحركات-أدوات اليد(الفؤوس والمعاول...) وعتاد معالجة النباتات، عتاد الحصاد، عتاد الري وعتاد النقل(عربات

---

[1]: انظر المخططات الوطنية(1967- 1989). وزارة التخطيط سابقا. تقارير إنجاز المخططات.

- Ministère des finances(le soutien de1.état au développement humain en Algérie)

[2]: سفير ناجي: ترجمة الأزهر "بوغنبوز" "محاولات في التحليل الاجتماعي"، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر.الجزء2.د/ط.د/س.ص ص297 .....309.

وشاحنات...)، أما مجال النقل فقد حاولت الجزائر أن تقوم ببعض المحاولات في تركيب السيارات أو الشاحنات.. كما أدت الدراسة إلى إمكانية تصنيع بعض عتاد النقل كالسكك الحديدية واحتياجات الشركات المنجمية...

وقد كان من أهداف المخطط الثلاثي وهي تسليط الضوء على هويته الفرد الجزائري والمجتمع منها التعريب داخل الإدارة وخصوصا في سلك التربية والتعليم مع تعزيزه بمنشآت جديدة والدعوى إلى التعليم بمجانيته و إجباريته وذلك لمحاربة الأمية وكمظهر من مظاهر تحسين المستوى المعيشي.

كما الاهتمام المباشر بالزراعة باعتبارها القطاع المنتج الأول ثم قطاع المحروقات.

وأيضا محاولة الصعود بالخدمات العامة كالنقل والتهيئة العمرانية والحماية...الخ لكنه كان مخططا يفتقر إلى جوهر التخطيط والتمويل.

2-المخطط الرباعي:وقد عرفت هذه المرحلة بمخططين هما[1]:

2-1-المخطط الرباعي الأول:(1970- 1973)

إن الهدف الأساسي لإستراتيجية التنمية فيه ترمي أساسا إلى القضاء الجذري على البطالة والنقص في التشغيل بواسطة التصنيع الحقيقي وأن النمو الإجمالي السنوي لقوى العمل يجب أن تساوي مناصب الشغل الجديدة التي تحدث سنويا عن طريق تطوير الصناعات والنشاطات ذات العلاقة بالتصنيع في المدن.

فسيكون لسياسة الإدماج بعد مزدوج بحيث أنها ترمي إلى توفير ما يستحقه الاقتصاد عن طريق تنظيم مركبات صناعية، تظم بداخلها عدة مراحل من عملية الإنتاج لأهم الصناعات خاصة التجهيزية منها الموجهة أساسا للفلاحة كالجرارات والعتاد الفلاحي

---

[1]: سفير ناجي، ترجمة الأزهر بوغنبوز"محاولات في التحليل الاجتماعي" مرجع سابق. ص ص44-310....313.

انظر أيضا: المخطط الرباعي70- 73. التقرير العام.ص113.153.من النص الفرنسي.

و: المخطط الرباعي73-77 التقرير العام.ص61 و71. من النص الفرنسي.

و: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية"التقرير العام للمخطط الرباعي.ص08.

والمضخات والسلع التجهيزية ذات الاستعمال الأوسع، كالعربات الصناعية والمحركات الحرارية و الماكينات الصناعية العالمية والأدوات اليدوية، أما السلع الاستهلاكية الدائمة فقد تم اختيار السيارات الخاصة والدراجات العادية والنارية والتجهيزات العائلية، كما أبرمت عدة عقود مع شركات أجنبية في مجال الاستثمارات.

2-2- المخطط الرباعي الثاني:(1974- 1977)

فإنه يكرس دراسة أكثر شمولية لمسائل التشغيل، وبالتالي فهو الهدف الأول والأساسي لسياسة التنمية التي تقوم بها البلاد وهذا الهدف يشكل الركيزة المحورية للسياسة الاجتماعية لأن الشغل يبقى هو العامل ليس الفريد، وإنما الحاسم، على الأقل لرفع مستوى معيشة السكان.

ويلح المخطط نفسه على أهمية الدور الموكل للصناعة في هذا الإطار، حيث يؤكد على حقيقة أن إحداث مناصب الشغل عن طريق تنمية الإنتاج الصناعي يشكل فعلا أحد العناصر الجديدة لسياسة الشغل في هذه المرحلة، وأيضا الصناعات التكاملية والاستهلاكية، وضمان القضاء في نفس الوقت على الأسباب الاقتصادية البنيوية للبطالة ونقص التشغيل.كما قد عرف المخطط إنجاز مجموعة من المشاريع الكبرى التي تستهدف توفير التجهيزات الضرورية للعديد من النشاطات الاقتصادية كتلك الخاصة بصنع عتاد الأشغال العمومية والسيارات الخاصة، الشاحنات والمحركات، العتاد الفلاحي، تحويل المعادن....الخ

(3)- المخطط الخماسي: وقد قسم إلى مرحلتين هما[1]:

3-1- المخطط الخماسي الأول: (1980-1984)

وستسمح هذه المرحلة من تنضيج عدد معين من الملفات قصد الوصول إلى تحديد سياسات مضبوطة ومفصلة فيما يتعلق بالصناعة، الأشغال العمومية والصناعات الثقيلة

[1]: سفير ناجي ترجمة الأزهر بوغبوز:"محاولات في التحليل الاجتماعي". مرجع سابق.ص ص316...318.

والتجهيزات والاستشارات الميكانيكية والكهربائية والعتاد والوسائل المادية والبشرية والإنجازات الاقتصادية والاجتماعية.

كما حظيت المرحلة بقفزة نوعية في المجال الاجتماعي خاصة التربية والتعليم والتكوين، الصحة والتشغيل.

2- المخطط الخماسي الثاني: (1985-1989)

لم يكن يختلف كثيرا عن المخطط الخماسي الأول

وهذان الجدولان يوضحان توزيع استثمارات المخططات الوطنية ونصيب برامج التنمية المحلية منها من1967حتى1689 أي من المخطط الثلاثي إلى الخماسي الثاني. ثم تليها قراءة للجداول.

جدول(1): توزيع استثمارات المخططات الوطنية(1967- 1989)[1]

البيان	المخطط الثلاثي		الرباعي الأول		الرباعي الثاني		الخماسي الأول		الخماسي الثاني	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
القطاع المنتج	07.02	77.40	17.34	82.48	74.72	58.71	212.27	46.21	253.22	46.03
قطاع الخدمات	00.46	05.07	07.87	06.73	10.50	09.52	37.82	08.23	270.05	07.39
ق/ الاق والاج	01.58	17.43	08.54	30.77	32.27	29.26	188.47	41.04	237.05	43.40
المجموع	09.26	100	27.75	100	110.22	100	459.27	100	550	100

المصدر: وزارة التخطيط سابقا: تقارير إنجاز المخططات.

جدول(2): نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات(1967- 1989)[2]

[1]:أحمد شريفي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. سنة6. عدد 40 . 2009 www.ulum.nl .

[2]: أحمد شريفي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر."مجلة العلوم الإنسانية.سنة6.العدد40.2009 WWW.ULM.NL

البيان	المخطط الثلاثي	الرباعي1	الرباعي2	الخماسي 1	الخماسي 2
الصناعات التحويلية	0.49	1.19	4.01	27.08	58.50
السياحة	0.34	0.70	1.5	21.77	1.50
النقل	–	0.80	6.49	12.719	1.80
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.12	0.37	1.51	4.742	15.00
التخزين والتوزيع	–	–	1.00	18.190	08.00
شبكة النقل	0.45	1.14	3.09	19.668	43.60
المناطق الصناعية	–	–	0.70	1.968	01.90
السكن	0.34	1.52	8.30	53.729	86.45
التربية والتكوين	0.81	3.31	9.95	36.633	45.00
الصحة والحماية الاجتماعية	–	1.69	1.905	9.142	40.97
الهكل الأساسية الإدارية	–	0.85	1.399	7.198	10.14
المخططات البلدية للتنمية	–	600	–	27.232	–
برامج خاصة	–	–	–	11.3650	–
استثمارات أخرى	0.09	0.257	10.32	21.55	60.20
المجموع	906/2.95	/14.74 27.75	/56.44 110.22	/253.33 459.210	/384.81 550

ويمكن قراءة الجداول لأولويات المخططات وفق الترتيب التالي[1]:

1 القطاع المنتج مباشرة: ويشمل الزراعة والري والصيد البحري والغابات والمحروقات والصناعات التحويلية ولأساسية والطاقة والمناجم والأشغال العمومية والبناء، والذي احتل الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدونه يصيح النشاط الاقتصادي للمجتمع حبيس حلقة مفرغة.

2 قطاع البنية التحتية: ويندرج تحت هذا القطاع شبكة النقل(الطرق والسكك الحديدة والموانئ والمطارات) والمناطق الصناعية السكن والتهيئة العمرانية والتربية والتكوين والصحة والثقافة والرياضة والحماية الاجتماعية وتزويد السكان بالماء الشروب والكهرباء والغاز والإنارة العمومية واحتل المرتبة الثانية في أولويات المخططات، لما له من دور أساسي وحاسم في التنمية المحلية فهو الذي يوفر شروط ازدهار النشاطات الإنتاجية بما

[1]: المرجع نفسه.

يقدمه لها من وفرات خارجية تقلل من التكاليف وتزيد من الأرباح. كما يساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان التي تساعدهم على الاستقرار وتخفف من حجم الهجرة نحو المدن، كما تلعب دورا أساسيا في تزويد القطاعات الأخرى بالإطارات ولليد العاملة المدربة والفنية المؤهلة (التربية والتعليم والتكوين). كما تقرب الخدمات والمرافق الضرورية من المواطن، وربط مختلف الجهات في القطر وفك العزلة عن بعضها البعض.

3 قطاع الخدمات: أعطت المخططات عناية لقطاع الخدمات وأن كانت أقل من القطاعين السابقين لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج والتداول وإسناد للقطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة من نقل واتصالات وتخزين وتوزيع وتقديم، المعلومات عن حالة السوق وحجم العرض والطلب.

إن هذه البرامج وعلى ضخامتها استطاعت أن تحقق بعض النتائج الايجابية نسبيا المتمثلة في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي وإستقرار السكان وإيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال فترة(1967–1984) غير أنه واجهتها العديد من الصعوبات وصاحبتها الكثير من السلبيات أثناء تنفيذها لم تستطع معها تحقيق ما كان مأمولا منها على أكمل وجه تمثلت في:

–المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج.

–نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

–تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة والفعالية وغياب التنافسية.

–ضعف انعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة مما أدى إلى التناقض والتكرار في العمل وتداخل الصلاحيات.

ثانيا–مرحلة اقتصاد السوق: مابعد1990

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي اعترتها جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية والتي بموجبها باشرت السلطات الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في:

1 -إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية.

2 -إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية.

3 -إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية.

4 -صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية.

وفي هذا المرحلة دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا، بل تميزت بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمران.

كما قد عرفت الفترة بمعدل نمو ضعيف جدا واعتبر من أضعف المعدلات في الحوض البحر الأبيض المتوسط بصادرات تسيطر عليها المحروقات والخام ونصف الخام بنسبة95% وتشكل الدائرة غير الرسمية المنتجة والتجارية 35% من النشاط الاقتصادي، وهذا ما جعل معدل البطالة يرتفع. لهذا فالوضع يستلزم تكفل سريع وتحليل أكثر يأخذ في الحسبان فائض العمالة في الإدارات والمؤسسات العمومية وكذلك العدل في القطاع الغير رسمي[1].

[1] : Abderrahmane Mebtoul:(L'Algérie Face aux défis de la mondialisation .TOME 2: reformes économique et privatisation.OPU.2002.p.p118-119

فبفضل ارتفاع أسعار البترول سنة1999 ضاعفت الجزائر قيمة صادراتها و راكمت احتياطات 22.5 مليار من العملة كما إنخفضت المديونية الخارجية التي تقدر ب 33.7 مليار سنة1996 إلى 22مليار، فهذه المؤشرات تدل على تحسن الوضعية المالية الخارجية لكنها لم تكن مصحوبة بتحسن في مستوى المتغيرات التي تمس مباشرة السكان، كالتشغيل، النمو، مداخيل العائلات، الهياكل القاعدية والعمومية وكذلك انتشار الرشوة على نطاق كبير، إذن هناك عجز كبير على مستوى الاقتصاد الجزئي أدى إلى ارتجال اجتماعي بسبب المشاكل المادية...الخ[1].

ثالثا– مرحلة الإنعاش الاقتصادي[2]:

من 2001 إلى يومنا هذا وتعد أهم مرحلة في عمليات التنمية في الجزائر.

عرفت هذه المرحلة صعود "الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم في الجزائر، وما صحب ذلك من تغيرات كبيرة عرفتها الجزائر.وجملة من البرامج التنموية للإنعاش الاقتصادي . فقد تميز الوضع بمواصلة استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية وتحسين النمو الاقتصادي والتي تجلت في سوق العمل في انخفاض محسوس لمستوى البطالة.

و بغرض إضفاء الحيوية على النمو بادرت السلطات العمومية خلال هذه الفترة إلى اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي، استهدفت إعادة تأهيل المنشأة القاعدية ودعم الفلاحة والتنمية القروية، كما زادت القيم المضافة في قطاع البناء والأشغال العمومية، وكذا قطاع الخدمات. و تستحق هذه المستويات من النمو المشجعة الدعم بفضل تأثيرها على التشغيل، الذي يعد انشغالا أساسيا للسلطات العمومية، وقد سميت هذه الفترة ب:

1: برنامج الإنعاش: يغطي الفترة(2001–2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دج منها114مليار دج للتنمية المحلية وما يعادل إجماليا 7مليار دولار.

[1] : Idem .p123.

[2]: يوسفات علي:"اقتصاديات المواقع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة". مرجع سابق. ص ص.469. 470.

وقد أعلنته الحكومة بسبب الركود التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن برامج صندوق النقد الدولي المطبقة آنذاك والتي كانت تهدف إلى إعادة توازنات الاقتصاد الكلي وأهملت الاقتصاد الجزئي.

وقد كان تقسيم أموال المخطط كالتالي[1]:

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
دعم الإصلاحات (خاصة إعادة رسملة البنوك العمومية)	392	196	–	–	589
دعم الزراعة والصيد البحري	139	264	294	157	854
التنمية المحلية	425	561	467	39	1491
الأشغال العمومية	1216	1019	492	26	2253
تنمية الموارد البشرية	515	391	227	46	1177
المجموع	2687	2432	1481	268	6869

1 ‡ -دعم النشاطات المنتجة:

أ – الفلاحة: وقد سجل في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA" والذي يهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي، رفع إمكانية التصدير وكذلك تنمية سكان الريف مع محاربة الفقر والتهميش في هذه المناطق بغلاف قدره 65مليار دج.

ب –الصيد والموارد الصيدية: يعتبر الساحل الجزائري مصدر ثروة سمكية كبيرة، إلا أن استغلاله محدود ، فخصص له مبلغ 9.5 مليار دج للنهوض به ودعم الإنتاج والتجهيز مع تخصيص صندوق له "FNAPAP " و منشأة قرض" Pèche / Aquaculture Crédit" بالتعاون مع "CNMA".

1–2– التنمية المحلية البشرية:

أ– التنمية المحلية: وخصص لها غلاف قدره113 مليار دج. بهدف التحسين النوعي والمستدام لحياة المواطنين من إنجاز مخططات البلدية للتنمية وتشجيعها على التقسيم

[1]:معتصم نورية:"إستراتيجية التنمية الريفية في إطار دعم الإنعاش الاقتصادي"مرجع سابق.ص ص120...125.

العادل للنشاطات والتجهيزات على كافة المناطق، إصلاح الطرق، توسيع شبكات توزيع المياه الصالح للشرب، إنجاز هياكل الاتصالات.

ب- الشغل والحماية الاجتماعية: استفاد من 16مليار دج ويتعلق بالبرامج ذات المنفعة العامة والكثافة العالية لليد العاملة"TUPHIMO" * ويعمل على خلق 7000 منصب شغل.

1-3- تدعيم الخدمات العمومية:

ولتحسين مستوى معيشة السكان تم تخصيص مبلغ 210.5 مليار دج من أجل دعم المنشآت القاعدية والأشغال الكبرى:

أ- التجهيزات الهيكلية: تم تخصيص 142.9 مليار دج لترقية التجمعات السكانية الكبرى والمناطق الريفية المعزولة. منها هياكل الري كتأمين الماء الشروب والسقي الزراعي يؤدي إلى خلق مناصب شغل وتوزيع مداخيل. وكذا السكك الحديدية لفك العزلة عن كثير من المناطق. وأشغال عامة كالنقل البري، البحري، الجوي والاتصالات منها إنشاء حظيرة الانترنت بمدينة سيدي عبد الله بزرالدة بغلاف قدره 10 مليار دج.

ب-إعادة تنشيط الفضاءات الريفية: وقد مس المناطق الجبلية والهضاب العليا والواحات كإضافة برنامج للطاقة(الكهرباء الريفية والغاز) مع إيقاف النزوح الريفي زائد برامج السكن الريفي بهدف تحسين المستوى المعيشي في الريف.

1-4- تنمية الموارد البشرية:

وقد خصص له 90.3 مليار دج، فالتربية الوطنية حظيت ب27 مليار دج من أجل تحسين مستوي ومؤشرات التعليم من تهيئة وتجهيز ومنشآت..الخ وأيضا التكوين المهني والتعليم العالي بغلاف قدره 18.9 مليار دج والبحث العلمي 12.38 مليار دج، والصحة والسكان لإصلاح الهياكل القاعدية والتجهيزات الصحية والاجتماعية بتكلفة قدرها

* : جهاز أنشىء سنة 1997 يسعى لمعالجة البطالة لدى الشباب الذين لا يتمتعون بتأهيل خاص وهدفه إنشاء عدد كبير من مناصب شغل مؤقتة في مشاريع لا تتطلب مستوى عال من التقنية والمعدات

14.7 مليار دج. الشبيبة والرياضة 4مليار دج لتنشيط الهياكل الموجودة، الثقافة والاتصال ب2.3مليار دج والشؤون الدينية فلها 1.5 مليار دج لترميم بعض المساجد التي لها خصائص أثرية وإنشاء 10 نظارات.

ثم تلتها فترة هي برنامج دعم النمو من 2005 إلى 2009:

2-برنامج دعم النمو: أو البرنامج التكاملي لدعم النمو ممتدا من الفترة 2005 حتى2009 معززا ببرامج تكميلية خاصة لتنمية مناطق"الجنوب" "الهضاب العليا" وقد بلغت المخططات المالية لهذا البرنامج 17000 مليار دينار أو ما يعادل 240 مليار دولار أمريكي موجهة لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية والاستجابة للحاجيات الاجتماعية، فكانت له آثار ايجابية على سوق التشغيل، البرامج العمومية للتجهيز.

جدول(3): نصيب برامج التنمية المحلية خلال فترة(1998-2009)

البيان	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	98 2004	2005 2009
المجموع العام PCD+PSD	42.546	47.68	84.01	120.58	296.58	290.82	214.82	997.24	1908.5
البرامج القطاعية غير المركزة PSD	27.51	29.42	49.16	80.97	154.78	245.49	188.81	776.162	178.50
البرامج البلدية للتنمية.PSD	15.03	18.20	35.51	39.04	41.79	45.47	62.01	221.08	200

المصدر وزارة المالية 2006 تطور البرامج القطاعية.

-نتائج مشاريع التنمية[1]: وكان من نتائج هذه الاستثمارات البالغة 3585.08 مليار دج خلال الفترة:(1967- 2006).

[1]: أحمد شريفي. تجربة التنمية المحلية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. السنة السادسة .العدد 40.شتاء 2009 . www.ulum.nl.

-زيادة نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 06 إلى 15 سنة أي انخفاض نسبة الأمية بشكل كبير، مع ارتفاع الخدمات في القطاع من نقل وإطعام، ومعلمين وتجهيزات...الخ.

-ارتفاع عدد المتربصين في المعاهد للتكوين المهني صاحبه ارتفاع الخدمات في القطاع.

-ارتفاع القدرات البيداغوجية للتعليم العالي.

-ارتفاع معدل إيصال الكهرباء والتزويد بالغاز الطبيعي.

-الزيادة في الرفع من الربط بشبكات التطهير.

-إعادة تنشيط الطب الكلي واستصلاح المستشفيات.

-إعادة الاعتبار للهياكل القاعدية خاصة المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية.

-خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة وتقليص نسبة البطالة.

-تحسن في معدل الاكتفاء الذاتي مع تحسين القطاع الزراعي وتربية الدواجن والنحل.

-تقليص المديونية.-الهيئة العمرانية.

-إنجاز وتأهيل محطات تصفية المياه و تحلية مياه البحر لاستعمالها في الزراعة.

3-المخطط الخماسي[1]: وقد سطره رئيس الجمهورية ضمن العهدة الثالثة للفترة بين 2010- 2014. وهذه الخطة المتميزة برؤية منسجمة والتي استلزمت نفقات بمبلغ 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، تراعي التناسق والتكامل بين قطاعات الاستثمار المختلفة، في إطار منهجية تخطيط مرنة، تتيح التكيف والتأقلم والاستجابة لتغير الظروف المادية والمالية والميدانية. وفي نفس الوقت تسعى مكونات رؤية برنامج الاستثمارات العمومية إلى التزام بتحقيق مطالب المجتمع وتوفير عناصر النهوض باقتصاد وطني عصري وقوي ومتنوع, وما من شك أن حجم وأنواع ونوعية

[1]: الأستاذ عبد الوهاب رزيق. محاضرة لمناقشة المخطط الخماسي 2010-2014 بحضور وزراء وإطارات الدولة. الجامعة الصيفية. مستغانم.4. 5. 6 أوت 2010.

الاستثمارات وانتشارها عبر الزمن والمكان , غايتها في مجملها وتفصيلها، تلبية حاجيات المواطن وتوفير الشروط الأساسية التي تمكن البلاد من التحكم في اقتصادها وتعزيز قدرتها التنموية. ولقد أشار رئيس الجمهورية في تصريح له:"إن برنامج الخماسي الثاني جاء وفاء للعهد الذي قطعته على نفسي أمام الأمة في فبراير من السنة الفارطة للإبقاء على دينامية إعادة الأعمار الوطني التي تم الشروع فيها منذ عشر سنوات. إنه يتعين على الحكومة أن تتولى تحقيقه كما يتعين أن يتوقف هذا البرنامج كافة المواطنين لكي يتجندوا ويجعلوا منه أداة قوية للنمو, و إنشاء مناصب الشغل وتحديث البلاد. ولقد وصلنا بدعم من شعبنا إلى إعادة السلم وخوض غمار المصالحة الوطنية التي تجني الجزائر ثمارها من خلال تحديد طاقاتها وتدارك ما فاتها ولمواجهة التحديات ويبقى علينا أن نعزز قدراتنا التنموية الوطنية ونحرر التنمية من التبعية للمحروقات التي لا تدوم، وبذلك نضمن المستقبل وديمومة نهج العدالة والتضامن الوطني الذي انتهجناه. أهيب بالمقاولين والإطارات المسيرة للمؤسسات والعمال تحويل الاستثمارات العمومية إلى مكاسب للأداة الاقتصادية الوطنية وإلى مناصب شغل لصالح الشباب وإلى قدر يذكر في الصادرات من غير المحروقات. لقد خلصنا الجزائر من الديون الخارجية وجندنا جملة الموارد المتوفرة لاستثمارها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية واتخذنا إجراءات لاسترجاع تحكم البلاد في اقتصادها، غير أن ذلك سيكون غير كاف إذا لم ترافقه تعبئة أكبر من قبل المجتمع" .

3-1- أهداف البرنامج:

- تدعيم عملية عصرنة الاقتصاد الوطني.
- تلبية الاحتياجات الاجتماعية للسكان.

قدر الغلاف المالي المخصص لبرنامج الاستثمار العمومي المعتمد ب 21.214 مليار دينار جزائري(أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي) ويخص عنصرين مهمين هما:

-الانتهاء من المشاريع الكبرى التي يجري تنفيذها، وخاصة في مجالات السكك الحديدية، الطرق والمياه، ويبلغ مجموعها 700.9 مليار دينار(ما يعادل 130مليار دولار).

-الشروع في إنجاز مشاريع جديدة قدر غلافها المالي ب 11.534 مليار دينار (ما يعادل 156 مليار دولار).

3-2- سياق البرنامج: اقتصاد السوق والتكافل الاجتماعي:

التزمت بلادنا في بناء اقتصاد السوق، لكن علمتنا التجربة الجزائرية أنه لا يجب علينا الانتقال من عقدة (الاقتصاد الموجه) إلى شكل آخر (اقتصاد السوق). نعلم جميعا أن السوق ليست نفسها التي تكفل بتحسين توزيع الموارد، وتوزيع الدخل والثروة، ولكن نظام المنافسة هو الكفيل بذلك. كما أن الابتكارات ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي دائم، فالأسواق الاحتكارية والهياكل الريعية Structures de rentes تشكل عقبة أمام التنمية.

ونحن نعلم أيضا أن السوق يفرز التمايز الاجتماعي، ويميل هذا التمايز إلى التوسع. غير أن مجتمعنا لا يتسامح فيما إذا تجاوز عدم المساواة عتبة معينة. ولذلك فمن الضروري ضمان أن يتم قبول البحث عن الكفاءة من خلال السوق والتضحيات التي تؤدي من جانب الجميع لهذا فمن الضروري تحديد والقضاء على عدم المساواة بالعدالة و الإفعالية inégalités inefficaces et injuste وإلا فإن الإحباط الذي قد ينجم عن هذا يمكن أن يعيق الإنتاجية. هذا هو مبدأ العدالة الذي يجب أن يسود في توزيع ثمار النمو. ففي الواقع نجد أن من بين البلدان المتقدمة التي عرفت أقل مشاكل في البطالة والفقر هي تلك البلدان التي تتميز شبكة أجورها بالضيق. فمن بين البلدان المصنعة حديثا، التي كان النمو مرتفع لديها أيضا، انخفض لديها درجة عدم المساواة في توزيع الدخل بشكل سريع، أين استطاعت الجمع بين المنافسة والتضامن الاجتماعي.

و هكذا، فإن الدولة والسوق يجب أن يعملا في منطق التكامل الذي ينبغي أن يكون في خدمة المنتج والمستهلك.

3-4- دور الدولة والمؤسسة في هذا البرنامج:

أ-دور الدولة:

دفعت الأزمة المالية، بحجمها وسرعة انتشارها وامتدادها إلى الاقتصاد الحقيقي لجميع البلدان، لإعادة النظر في دور الدولة وتدخلاتها في الاقتصاد واتخذت لذلك، بشكل فردي أو جماعي، تدابير صارمة لبعث اقتصادياتها.

ما هو دور الدولة الجزائرية؟

تراكم احتياطات الصرف الأجنبي واتخاذ تدابير وقائية مناسبة في الجزائر، أبعد على ميزان المدفوعات الضغوطات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، هذا في الأجل المتوسط على الأقل. لكن لا يجب أن ينسينا هذا ضعف اقتصادنا.

هذا الاقتصاد الذي لا يزال يعتمد كثيرا على الأسواق الخارجية والنفطية بشكل خاص. لكن نمو الاقتصاد يجب أن يكون بعوامل داخلية، و يجب تأمين ذلك في الأجل المتوسط.من أجل هذا من الضروري التحرر من التبعية لقطاع المحروقات، مورد غير متجدد، من أجل بناء اقتصاد متنوع قادر على تطوير صادرات خارج قطاع المحروقات.فلنأخذ، على سبيل المثال، مسألة رأس المال البشري , و الاستثمار في الرأس المال البشري أثبت دوره في خلق الشروط المناسبة لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتوفير مناصب عمل. معظم الباحثين الذين عالجوا رأس المال البشري يركزون على التعليم وآثاره، لأنهم يعتبرون ضمنيا أن التعليم هو العنصر الأساسي للرأس المال البشري.

فحسب تقديرات وردت في التقرير العربي للتنمية البشرية، فإن ارتفاع بنقطة واحدة للفئة النشيطة ذو مستوى تعليمي ثانوي يؤدي إلى ارتفاع ب 6 نقاط على الأقل في حصة الدخل ل 40% من الفئة الأكثر فقرا.

في دراسة لليونسكو "UNESCO" و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE"(باريس 2002) حول "تمويل التربية– الاستثمار والأرباح"، قامت بتحليل العلاقة بين المستوى التعليمي واليد العاملة والنمو الاقتصادي ل 16 بلد ناشئ.

معطيات هذه الدراسة تظهر أن الاستثمارات في الرأس المال البشري حققت في العشريتين الأخيرتين نمو بنصف نقطة في هذه البلدان. وتؤكد هذه الدراسة إلى أنه بالإضافة إلى الزيادة المحققة في الثروة الوطنية، فإن التعليم يعود بالفائدة على الفرد، فكلما زاد هذا الأخير في المستوى التعليمي تحسنت وضعيته في سوق العمل أين ترتفع حظوظه في إيجاد منصب عمل والاحتفاظ به، وكلما ارتفعت مؤهلاته ارتفع راتبه.من جانبها المؤسسات في حاجة إلى الابتكار إذا كانت يريد تحسين قدرتها التنافسية.

يجدر بنا الإشارة إلى أن في الولايات المتحدة الأمريكية البحث والتنمية يمثل قضية وطنية، وأن الابتكار هو جزء أساسي من ثقافتهم. العولمة تفرض المزيد من الإنفاق على البحث والتنمية.

لكن السؤال المطروح هو من يتحمل نفقات البحث والتنمية؟ غياب القطاع الحكومي في حمل نفقات التربية، الصحة، البحث والتنمية، يعني أن حجم الاستثمار في هذا الاقتصاد يكون أقل من المستوى المطلوب، فمثل هذه النفقات تتسبب في الواقع برفع العوامل الخارجية التي تزيد كفاءة وأداء الاقتصاد ككل. في هذا السياق أوضح البنك العالمي في تقريره حول المعرفة من أجل التنمية(1998) على الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة في الحصول على المعرفة في البلدان النامية.

لهذه الأسباب خصص برنامج 2010– 2014 أكثر من 40% من مواردها لتحسين التنمية البشرية وخصص مبلغ 250 مليار دينار لتنمية المعرفة من خلال تقديم الدعم للبحث العلمي والتعليم عموما، وتعميم استخدام أجهزة الكمبيوتر.

هذا يعزز، على سبيل المثال، سياسة التعليم العالي والبحث العلمي في استهداف النوعية في التعليم والبحث العلمي من جهة، وتطوير العلاقة بين الجامعة ومراكز البحث والمحيط

الاقتصادي الاجتماعي من جهة أخرى. بهذا يتم بناء اقتصاد أساسه المعرفة، والتي هي على نحو متزايد محرك النمو على المستوى العالمي.

2) دور المؤسسة:

يجب ، لا ننسى أن اقتصاد السوق، لا نقصد الاقتصاد التجاري، يعرف بالسوق والمؤسسة. دور المؤسسات مهم في إنعاش النشاط الاقتصادي، خاصة المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تتميز بمرونة كبيرة، وهي مدعوة إلى توفير مناصب عمل أكثر كي تستفيد من المحيط الكلي.من الضروري أيضا نشر ثقافة المؤسسة، وتطوير التكوين وروح المبادرة وتحسين قدرة تنظيم المشاريع، وهذا ما يزيد مما لا شك فيه في عدد رجال الأعمال والذي يميز سلوكهم أساسا هو البحث عن الربح من خلال الابتكار المستمر وليس الربح المحقق عن طريق المضاربة الشريعة.يجب أن لا نتجاهل أن تغيير السلوك ليس تلقائيا ويشمل جميع الموظفين. من أجل هذا يجب على المجتمع أن يشجع مثل هؤلاء رجال الأعمال. كذلك ينبغي لنا أن نظهر قدرا كبيرا من الذكاء لجلب هؤلاء الذين يديرون ثروة(عن طريق التجارة على سبيل المثال) إلى أن يتحولوا تدريجيا إلى رجال أعمال حقيقيين، لأن المسألة هنا أيضا هي المرور من اقتصاد تجاري إلى اقتصاد السوق.

في إطار تنفيذ البرنامج، فإن الدولة تتعهد بدعم المؤسسات الوطنية من خلال تحسين مناخ الأعمال، إجراءات تحفيزية(جبائية على سبيل المثال)، تأهيل المؤسسات، دعم وإعادة انتشار المؤسسات العامة، تشجيع الشراكة وتوسيع هامش الأولوية بالنسبة للشركات الوطنية في العقود العامة. ولكن في المقابل، يجب على المؤسسات أن تلعب دورها في الوفاء بواجبها الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي اتجاه الدولة والمجتمع. في جميع الحالات منح مزيد من المزايا يجب أن لا يعني خلق فرص ريع لصالح المؤسسات على حساب المستهلكين.

3- المتابعة:

الرخاء المالي الذي تعرفه بلادنا حاليا، يجب أن لا ينسينا أنه ناتج عن إيرادات الصادرات لمورد غير متجدد متعلق بالأسعار العالمية، من جهة، وأن هذا الرخاء نسبي بالنظر إلى حجم الحاجيات الوطنية من جهة أخرى، بعبارة أخرى يجب علينا اعتبار هذه الموارد نادرة والسهر على عقلنة استغلالها. لذلك من الضروري الحفاظ على الإنفاق العام في إطار هذا البرنامج، على نحو فعال، في مجال التكلفة، مدة الإنجاز والنوعية. أي هنالك حاجة إلى رصد آليات لمتابعة وتقييم هذه الإنجازات، وينبغي أن تنشأ وتعمل وفقا للمعايير الدولية المتبعة في هذا المجال.

3-3- المخطط الخماسي2010- 2014 بالأرقام[1]:

(1)- 40% من الاعتمادات لتطوير التنمية البشرية تتمثل في:

أ- 5000 مؤسسة للتعليم والتربية تتوزع كالأتي:

- 1000 متوسطة.
- 850 ثانوية.
- 600 ألف مقعد بيداغوجي جامعي.
- 400 ألف سرير للطلاب.
- 44 مطعم جامعي.
- 300 مؤسسة للتكوين المهني و58 داخلية.

ب- قطاع الصحة:

- 172 مستشفى.
- 45 مركب صحي متخصص.
- 377 عيادة متعددة الاختصاصات.
- 1000 قاعة علاج.

[1]: المخطط الخماسي 2010- 2014. منشور الجامعة الصيفية. مستغانم: 4-5-6 أوت 2010.

- 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.
- 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.

ج- قطاع السكن:

- إنجاز 2 مليون سكن، يسلم منها 2,1 مليون خلال المخطط ويستكمل الباقي بين 2015و 2017.
- تمويل مليون سكن بالغاز الطبيعي.
- ربط 220 ألف مسكن ريفي بالكهرباء.
- إنجاز 35 سدا للمياه وتحويل مياه 25 منها وإنهاء كل وحدات التحلية قيد الإنجاز.

د- قطاع الشباب والرياضة:

إنجاز 4500 منشأة منها: 80 ملعب، 160 قاعة رياضة متعددة الاستعمالات 400 مسبح، 200 دار للشباب.

(2): 40% من الاعتمادات للهياكل القاعدية:

- 3100 مليار دينار لمواصلة تحديث وتوسيع شبكة الطرق وكفاءة الموانئ.

أ- قطاع النقل:

- إنجاز 17 خط للسكك الحديدية على مسافة 6000 كم.
- تسليم مشروع المترو في كل من الجزائر ووهران وإنجاز خطوط النقل بالترامواي في 14 مدينة.
- تحديث 8 مطارات وتوسيع 4 موانئ.
- 500 مليار دينار لتهيئة الإقليم والبيئة.
- 1800 مليار دينار لتطوير الوسائل والخدمات للمجموعات المحلية، العدالة، الإدارة، الضرائب، التجارة العمل.

(3): دعم الاقتصاد الوطني:

- 1000 مليار دينار لدعم التنمية الفلاحية والريفية.
- 150 مليار دينار لتطور وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 2000 مليار دينار قروض ميسرة لتطوير الصناعة.

أ- قطاع الشغل:

360 مليار دينار لدعم التشغيل وبلوغ هدف إنشاء 3 ملايين منصب شغل منها:

- 150 مليار دينار لدعم إدماج حاملي الشهادات، التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل.
- 80 مليار دينار لدعم استحداث المؤسسات والنشاطات المصغرة.
- 130 مليار دينار موجهة لتغطية نفقات التشغيل المؤقت.

ب- قطاع الثقافة والاتصال:

- إنجاز 40 دارا ومركبا ثقافيا و340 مكتبة و44 مسرحا و12 معهدا موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة و156 مركزا للتسلية العلمية.
- رصد مبلغ يفوق 106 ملايير دينار من أجل تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها.

ج- قطاع الشؤون الدينية:

- 120 مليار دينار لقطاع الشؤون الدينية من أجل إنجاز مسجد الجزائر الأعظم و80 مسجدا آخر ومراكز ثقافية إسلامية و 17 مدرسة قرآنية وكذا ترميم 17 مسجدا تاريخيا.

د- قطاع المجاهدين:

- 19 مليار دينار من أجل إنجاز 9 مراكز للراحة وقاعات للعلاج وإعادة التأهيل و17 متحفا ومركبا تاريخيا وكذا تأهيل 34 موقعا تاريخيا وتهيئة أكثر من 40 مقبرة للشهداء.

(4)- تنمية اقتصاد المعرفة:

- 250 مليار دينار لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

في الخلاصة:

كل هذا في النهاية يؤدي بنا إلى الاعتقاد أن تنفيذ مثل هذا البرنامج مطلب للبلاد, من المرجع أن ينجح إذا حظي بالتزام الجميع بفضل تعاون كل الجهات الفاعلة.

في نهاية المطاف، يمكن تفسير أن الجميع سوف يستفيد من هذا البرنامج، خصوصا أن الظروف الحالية تسمح بذلك، بهذا تسود الثقة، أحد العوامل الأساسية لإنجاح هذا البرنامج الذي يجب أن يساهم في نمو دائم لاقتصاد متنوع.

وقد حث رئيس الجمهورية جميع الجهات الفاعلة لتحقيق نقلة نوعية في تعزيز القدرة الإنتاجية والإمكانيات الاقتصادية من أجل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وبالتالي ضمان استمرار نموذجنا للعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني.

تنظيم هذه الأيام من قبل جبهة التحرير الوطني يمثل إسهاما رئيسيا في هذه العملية.

المبحث الثالث:

أدوار، ركائز وأهداف سياسة التنمية في الجزائر.

يمر المجتمع الجزائر بمرحلة تغيير سريعة خصوصا على مستوى الريف من خلال سياسة التنمية، ولا شك أن هذا المجتمع في أمس الحاجة إلى أن يستعين بالدراسات الاجتماعية و الأنتربولوجية قبل الإقدام على تطبيق وتنفيذ مشروعات التنمية وبرامجها

وذلك للوصول إلى النتائج الدقيقة والأهداف المرسومة عن طريق أدوار مهمة لركائز سياسة التنمية في الجزائر.

أولا – أدوار مهمة لتحقيق التنمية[1]:

1–دور الدولة(الحكومة): نادى الكثير من الاقتصاديين بدور الدولة في التنمية والنمو الاقتصادي، كدعوة الاقتصادي الألماني فريدريك ليست(F.list) للتدخل الدولة لحماية الصناعات الناشئة (Infant Industries) ، فالصناعات الناشئة خاصة في البلاد النامية لا تقوى على النمو في ظل المنافسة الشديدة من الصناعات العريقة بالدول المتقدمة، بإضافة إلى أدوار أخرى كإصدار القوانين وإقامة البنية التحتية المستقطبة ل FDI، حماية البيئة....الخ.

وكما يذهب(ستجليز) إلى مدى أبعد في نقد الاستراتيجيات القديمة للتنمية والمفهوم الليبرالي للتنمية حيث يقول أن الكثير من الدول الأكثر نجاحا في مجال التنمية لم تتبع هذه الاستراتيجيات في الواقع وشقت لنفسها طريقا خاصا، وفيما يتعلق بالدول الآسيوية صاحبة المعجزة الآسيوية يقول(ستجليز) إن هذه الدول لم تتبع التوصيات التقليدية(الليبرالية) بكل شروطها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي معظم الحالات لعبت الحكومة دورا كبيرا، لقد أخذت هذه الدول ببعض النصائح الفنية مثل سياسات استقرار الاقتصاد الكلي، ولكنها تجاهلت البعض الآخر.

2–دور الحوكمة أو الحكم الراشد(Convenance) والقضاء على الفساد: يعبر فكر الحوكمة عن ثقافة الانضباط والالتزام، ثقافة الأمانة والصدق، ثقافة الأخلاق والقيم والمبادئ... وما يقتضيه ذلك من نظم للشفافية والعلانية والإفصاح، وإتاحة مزيد من البيانات والمعلومات التي تتيح لذوي الشأن والعلاقة، معرفة ما يتم ويحدث في المشروعات، وتقييم موقف كل منها، واتخاذ قراراتهم بناء على هذه البيانات والمعلومات...

[1]: يوسفات علي:"اقتصاديات المواقع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" مرجع سابق..ص ص 337...339.

ومن ثم" توفير" قدر كبير من الثقة المتبادلة بين أطراف المعاملات التي تتم، وسواء كانت معاملات فورية حاضرة أو معاملات مستقبلية آجلة، وللحوكمة عدة علاقات وهي:

2-1- دور الحوكمة في حسن إدارة الأصول المملوكة للدولة وللمشروعات: تعمل الحوكمة على حسن إدارة الأصول التي تملكها الدولة، سواء كانت هذه الأصول أصول مادية عينية أو مشروعات، أو حصص وأسهم في مشروعات وشركات محلية ودولية، فالدولة أحد الفاعلين الرئيسين في تنمية وتطوير الاقتصاد، خاصة عندما يعجز الأفراد والشركات الخاصة عن القيام باستثمار محدد ومعين، أولا يرغب الأفراد في القيام به لسبب أو لآخر.

2-2- دور الحوكمة في زيادة كفاءة الإدارة، وتحقيق المحاسبة على الأداء: تقوم الحوكمة بدور بالغ الأهمية في تحسين وتطوير القدرات الإدارية، سواء في عمليات التخطيط والتنظيم أو التوجيه..الخ، فالإدارة تصبح خاضعة للمحاسبة والمسؤولية، سواء على أداء المتحقق أو على النتائج التي تم الوصول إليها.

2-3- دور الحوكمة في ضمان الشفافية: تعمل الحوكمة على توفير كم مناسب من البيانات والمعلومات على المشروعات، والتي يتم نشرها والإعلام بها والإعلان عنها، إما بشكل دوري منتظم، أو بشكل غير دوري وفقا لما تقتضيه الظروف، وتتطلبه طبيعة المواقف التي تواجهها إدارة المشروعات.

2-4- دور الحوكمة في تنمية وجذب الاستثمارات: تمثل الحوكمة أحد أدوات الجذب الاستثماري، سواء الدولي المباشر، أو غير المباشر، كما أنها أيضا أحد أدوات توطين الاستثمارات المحلية فهي تعد أحد عناصر التفضيل الاستثماري بين الدول بعضها البعض، وكذلك التفضيل بين المشروعات بعضها البعض، فالشريك الاستثماري دائما ما يتجه إلى الدول التي ليس لديها فساد، والتي يتمتع المسؤولين فيها بالنزاهة والصدق، والتي لديها قدر كبير من الشفافية والإفصاح، وهو ما توفره الحكومة، وتعمل على استمراره.

3- دور المبادر(Entrepreneur)(القطاع الخاص): يعتبر الريادي أو المنظم في مجال الاقتصاد بمثابة القائد الاقتصادي الذي يمتلك القدرة على تحديد الفرص الناجحة في تقديم السلع الجديدة والتقنيات الجديدة والموارد الجديدة لغرض توفير العرض من السلع ولتجميع المصنع و المكائن والإدارة وقوة العمل وتنظيمها في منشأة اقتصادية، ففي الحضارة الغربية الصناعية كان المبادرين هم الذين يأخذون القرارات الرئيسية، ينظر إليهم كما قال(Schumpeter) على أنهم نوع من الأشخاص لهم سيكولوجية خاصة، وإن لمعظمهم (للمبادرين) خصائص مشتركة وهي الرغبة في تشخيص واقتناص الفرص للربح، ولديهم تطلعات على احتمالات المنتجات الجديدة، والمواد الخام غير المستغلة، والأسواق غير المفتوحة بعد، والرغبة لاتخاذ المخاطر الكبيرة، والرؤية والاندفاع والمبادرة. و أبرز مميزات المبادر هي:

- إنه يمتلك منظورا اقتصاديا في توجيه الموارد النادرة لإشباع الحاجات المتنافسة بأقل كلفة ممكنة.

- إنه يتحلى بالسمات القيادية الإرادية في الإلمام بالوظائف الإدارية الرئيسية(التخطيط و التنظيم والتوجيه والرقابة وتنمية الأفراد...) و ممارسة هذه الوظائف(عملية وتكنيكية عالية)، بالإضافة إلى السلوك الشخصي المتسم بروح المخاطرة والمبادرة والابتكار وبالثقة بالنفس...الخ.

- إنه يبني قراراته على نسبة التكلفة إلى العائد وضمن دراسات جدوى اقتصادية ومن المنظور الاستراتيجي.

- إنه يبحث في تحقيق طموحاته الشخصية في تعزيز قدراته المادية وتطوير موقعه الاجتماعي والسياسي ودعم الاقتصاد الوطني بمزيد من الابتكارات التكنولوجية والإدارية.

4- دور الخصخصة: كما قال رئيس البنك الدولي:"أن الخصخصة قبل إقامة إطار ضابط أو إطار تنافسي يمكن أن تؤدي إلى كوارث"، إن هذه الانتقادات الجريئة وصادرة عن البنك الدولي الذي طالما ساند السياسات الليبرالية لوقت طويل وشارك مع صندوق

النقد الدولي، في استعمال كل صنوف الضغط لدفع الدول النامية والدول في مرحلة التحول.

ولكن هذا لا يعني أن الخصخصة كلها شر، وكما هو معلوم أن المشاريع العامة تعاني من سوء الإدارة والاستخدام الموارد، وقد تمر بمراحل صعبة تؤدي بها إلى الإفلاس، فبدلا من وقوع في مشاكل تعد الخصخصة الحل الأنجع، حتى من حيث ميزانية الدولة التي ستخلص من عبء مالي من هذه المؤسسات المتعثرة، كما لا يجب النظر إلى الخصخصة على أنها دائما الخصخصة الكلية للمشاريع العامة، بل يمكن أن تكون خصخصة جزئية، أو خصخصة إدارة المشروع، أنواع أي شكل من أشكال الخصخصة.

ومن بين الخطوات اللازمة لتهيئة البيئة الاقتصادية ملائمة للخصخصة:

(أ) – إزالة القيود الحكومية المفروضة على الأسعار سواء كانت أسعار سلع وخدمات أو أسعار فائدة أو أسعار صرف وهو ما يعرف بتحرير الأسعار، وتعتبر هذه الخطوة أساسية حتى تعكس هذه الأسعار التكلفة الحقيقية والمنفعة الحقيقية للأشياء.

(ب) – زيادة درجة المنافسة بين المشروعات العامة والخاصة والمشروعات المحلية والأجنبية وهو ما يقتضي إلغاء جميع المزايا والإعانات التي تمنحها الحكومة للمشروعات العامة، وتخفيف درجة الحماية التي تتمتع بها، القيود المفروضة على التجارة الخارجية، وتفتيت الاحتكارات الحكومية.

(ج) إقامة سوق مال جديدة أو إصلاح القائم، بحيث تصبح قادرة على تسهيل عملية نقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة من خلال تداول الأسهم.

(د) إقامة نظام بنكي جديد أو إصلاح النظام القائم بحيث يصبح قادرا على تسهيل عملية تدفق الأموال سواء اللازمة لإتمام عملية نقل الملكية أو الناجمة عنها.

(هـ) إلغاء القيود والتعقيدات الروتينية القديمة وإصدار نظام تشريعي جديد يتصف بالسهولة والمرونة، ويقوى على إنجاز الأعمال بسرعة وحماية الحقوق وتحديد الالتزامات بوضوح.

(و) إعداد وتدريب كوادر فنية وإدارية قادرة على الاضطلاع بعملية الإصلاح التي تواكب الخصخصة.

ثانيا– ركائز سياسة التنمية في الجزائر:

بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية مبكرا مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول(1967– 1969م) حيث تم إلى جانبه إقرار08 برامج خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى08 ولايات شمالية تم تطورت إلى 18 برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة1974م الذي رفع عدد الولايات من 15إلى31ولاية لأن 10ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة.

ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول(1970– 1974م) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات(المحافظات)، وفي ظل المخطط الرباعي الثاني(1974– 1977م) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعدادا وتسييرا تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة PSD ، التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي واستقرار السكان والنشاطات، ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل ورأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية:

1 –تدخل الدولة[1]: إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل

[1]: سعد طه علام:"التخطيط مع السوق". دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.دمشق.سورية.ط1. 2005 ص 42 .

على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويعود سبب اختيار هذا المبدأ بعدة اعتبارات منها:

الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.

– القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.

– الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.

– الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة الأكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة.

– تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورة لدعم التنمية.

-ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع.

-تردد وإحجام الاستثمار الأجنبي عن الدخول إلى الجزائر.

-تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل.

مما سبق نخلص إلى أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم.

2- المشاركة الشعبية[1]: إن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري تحت الاحتلال الفرنسي، غرست في نفسه وأعماقه التطلع إلى عالم تسوده العدالة والمساواة في

[1]: محمد بلقاسم حسن بهلول:"سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر". الجزء الأول. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1999.داط. ص39

الاستفادة من ثمار التنمية ولا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وصدور المراسيم المنظمة للإدارة المحلية وتشكيلها عن طريق الانتخاب الكلي والمباشر ومع صدور دستور1998م تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطرا لمشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينةCo-ville.

3-التخطيط: يمثل التخطيط منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب[1]. لذلك وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنيا ومحليا من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة (plans PSC sectoriels concentrée) والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير مركزة PSC والمخططات البلدية للتنمية PSC .

4-اللامركزية: من الركائز والأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهويا وإقليميا والقاعدية منطلقا ووجهة لذلك نصت المادة السادسة من المخطط الرباعي الثاني على أنه "يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية، خصوصا عبر تطبيق المخططات البلدية، بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عن طريق

[1]: موسى خميس:"مدخل إلى التخطيط". دار الشروق للنشر والتوزيع عمان- الأردن- د/ط 1999. ص13

البحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية وموارد البلاد"[1], كما أوصى المؤتمر الخامس للحزب سنة 1983م بأن اللامركزية إطار تنظيمي يمكن المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية سواء كانت مؤسسات اقتصادية أو تعاونيات فلاحيه أو مجالس محلية منتخبة أو هيئة حزبية أو منظمات جماهيرية بإبداء الرأي حول قضايا التسيير والتنظيم وتقييم مسيرة العمل و الإنتاج والتعبير عن المشكلات القائمة وحلولها والأهداف المرغوبة كأطراف معينة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها[2] ونصت على ذلك برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومنا هذا حيث جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في 22/ مايو/2004 على أن اللامركزية هي إحدى الخيارات الإستراتيجية الذي اعتمدته الجزائر منذ عشرات السنين، وضرورة أكثر من أي وقت مضى لمرافقة حركة تحرير الطاقات في البلاد.

إن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره.

1) اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والإنتمائية.

2) العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي.

3) تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية.

4) تخفف العبء عن الإرادة المركزية وتعمق الشعور بالمسؤولية لدى المسئولين المحليين وأفراد الشعب.

5) تساهم في تفعيل وتجنيد وتحريك الإمكانيات المحلية.

---

[1]: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية:"التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني" 74-17-1977.ص 08.

[2]: مجلة المجاهد اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني العدد 1283 مارس 1985 ص14.

6) تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب[1].

5-التوازن الجهوي[2]: شكلت سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال (نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازنا ومتزامنا)، عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية:

2) تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضر والحفاظ على العقار الزراعي.

3) كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى.

4) تحقيق استقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية والجنوبية وعكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدمية.

5) تشجيع الاستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات القطر عن طريق التشريعات التحفيزية المالية والنقدية ومشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات.

6-الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان(المواطنين):

أولت النظرية الاقتصادية عناية فائقة للرأس مال البشري المتمثل في البحوث والدراسات والابتكار والتجديد الذي تؤديه العناصر البشرية المدربة والمؤهلة المالكة للمهارات والقدرات، لأنها تشكل عاملا حاسما في تطور الدول وتفوقها وامتلاكها لمزايا نسبية تدفع عملية نموها.

---

[1]: عماد صلاح الدين عبد الرزاق الشيخ داود "الفساد والإصلاح" اتحاد الكتاب العرب.دمشق. سورية.2003.د/ط.ص17.

[2]: أحمد شريفي. تجربة التنمية المحلية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. السنة السادسة .العدد 40.شتاء 2009 . www.ulum.nl.

ونظرا لخطورة العنصر البشري ودوره الحاكم والحاسم في نجاح أو فشل جهود التنمية أصبح يشكل محور اهتمامات الدول والمنظمات الدولية ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في التنمية البشرية وإصدار تقارير دورية وسنوية تفصح عن مدى العناية بالعنصر البشري من خلال توسيع مجالات وفرص اختياراته وتدعيم قدراته والانتفاع بها[1] ,لأن التجارب أوضحت بأن رأس المال البشري أكثرا أهمية للتنمية من الرأس المال المادي والموارد الطبيعية ويعكس ذلك حالة أوربا بعد الحرب العالمية الثانية واليابان، التي استطاعت الوصول إلى أعلى درجات التقدم بفضل ما تملكه من موارد بشرية رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية (الطاقة) في حين أن الكثير من الدول تملك من الأموال والموارد الطبيعية الإستراتيجية احتياطات ضخمة تعيش حالة من التخلف المزري بجميع أشكاله وألوانه.

لكل هذه الاعتبارات أعطت الجزائر أولوية قصوى لترقية الإنسان الجزائري وتحسين إطار معيشته، وتأهيله من خلال حجم الاستثمارات الضخمة التي وجهتها للتكفل باحتياجاته الأساسية عبر برامج البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، كما تبرزه الجداول الموالية، وهي بذلك تسعى إلى بناء الإنسان الجزائري المتكامل فكريا وروحيا وبدنيا وتحسين مستواه المادي، لأن التنمية التي يكتب لها النجاح هي التي يشعر فيها الإنسان بالعدل وتتكفل باحتياجاته وتحقيق رغباته بيسر وتجعله في حالة من التغير الاقتصادي والاجتماعي نحو الأفضل والانفتاح والاستفادة بكل ما تجود به المعرفة الإنسانية وما يحتوي العصر من مستجدات وابتكارات في إطار يسمح بالتطور ويحفظ الشخصية الذاتية للمجتمع.

[1] : Ministère des Finances:(le soutien le 1 état au développement humain en Algérie). Mars 2006.P07

7-الاعتماد على الإمكانات الوطنية الدولية[1]:

أظهرت التجارب التنموية أن الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح وتحقيق التنمية وتسمح لها بالاستمرارية وتضمن لها الاستقرار والاستدامة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، أما الاعتماد الكلي أو سبه المطلق على المساعدات والإمكانيات الأجنبية فيشكل تهديدا خطيرا لها ويود حتما إلى التبعية وترهن مستقبل البلد، وتجلب الأزمات وهي الحالة التي عرفتها العديد من بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينات بسبب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي وما يترتب عليه من شروط وإلزامها بتنفيذ سياسات التعديل الهيكلي ذات البعد غير الوطني، الذي أفرغ جهود التنمية وبرامجها من محتواها وخصوصيتها الوطنية إعدادا وغاية، وقد عاشت الجزائر هذه الوضعية الصعبة وتجرعت مرارة نتائجها مما عمق لديها أهمية الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بالدرجة الأولى ثم الاستفادة من الموارد والإمكانات الدولية من خلال القرارات التي اتخذتها السلطات والمتمثلة في تسديد جميع ديونها وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي في الظروف الحالية، والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المنتجة وإبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود والإمكانيات الوطنية والأجنبية.

ثالثا-لأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية[2]

---

[1]: أحمد شريفي. تجربة التنمية المحلية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. السنة السادسة .العدد 40.شتاء 2009 . www.ulum.nl.

[2]: أحمد شريفي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. السنة السادسة. العدد 40 شتاء 2009 الموقع: www.ULUM.NL

التنمية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها:

---

1 –حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استمالها.

2 –دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة–زراعة–خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود

3 –التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.

4 –ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

5 –إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.

6 –تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي و الخاص الوطني والأجنبي.

7 –وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.

8 –اقتحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.

9 – تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.

10 –ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية.

(التطهير– التزود بالماء الشروب –الإنارة– الغاز– الكهرباء– المواصلات– الاتصالات– الصحة– التربية والتكوين– الرياضة– الترفيه– الثقافة و الشؤون الاجتماعية والدينية).

11 –محاربة الفقر والاقتصاد والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.

12 –القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماع الموجه للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات.

13 –التصدي للآفات الاجتماعية مثل(الجريمة، العنف، السرقة، المخدرات والبقاء....الخ) والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

يجب أن تهدف التنمية إلى تغيير المجال والعمران تغييرا عميقا بصفة عامة عكس ما كان عليه إبان العهد الاستعماري. والاقتصاد والصناعة هما الوسيلة الوحيدة التي بوسعها إعطاء وجه جديد للتهيئة بالجزائر، من خلال تطوير الصناعة والتشغيل بالمناطق الريفية لأنه عامل ليس فقط لتغيير المجال بل كذلك البنيات الاجتماعية المحلية[1].

خاتمة الفصل:

لقد كان هذا العرض ثريا بمعلوماته و برامجه و مخططاته لكنه فقير في مضمونه و تطبيقاته, فبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة إلى التنمية و كانت إنجازاتها كبيرة نسبيا إلا أنها عرفت نجاحات و إخفاقات و سلبيات لا تزال تعترض طريق التنمية و تمنعها من تحقيق أهدافها على الوجه المقبول, منها الإدارية, الفنية, الاجتماعية

[1]: سفير ناجي: ترجمة الأزهر بوغنبوز:محاولات في التحليل الاجتماعي. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. الجزء الثاني. د/س. د/ط.ص 53.

والاقتصادية خاصة في ظل الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى.

فلو أنجزت المشاريع التنموية في بلادنا منذ البداية على أحسن وجه لكنا الآن نعد من بين الدول المتقدمة و الثرية, لكن للأسف نحن نعيش غير ذلك فعليه يطرح السؤال نفسه: أين يكمن الضعف, أو الخطأ؟ و يبقى السؤال مبهما بدون إجابة إلى أن تنفذ المحروقات.

الفصل الرابع:

الجانب الميداني.

مقدمة الفصل.

المبحث الأول: العمل الميداني

أولا: الدراسة الاستطلاعية

ثانيا: مجتمع الدراسة

ثالثا: الدراسة الأساسية.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

أولا: نتائج المؤشرات الاجتماعية.

ثانيا: نتائج المؤشرات الثقافية.

ثالثا: نتائج المؤشرات الاقتصادية.

المبحث الثالث: مقارنة النتائج بنتائج الدراسات السابقة.

أولا: مقارنة نتائج المؤشرات الاجتماعية.

ثانيا: مقارنة نتائج المؤشرات الثقافي.

ثالثا: مقارنة نتائج المؤشرات الاقتصادية.

خاتمة الفصل.

مقدمة الفصل:

يعتبر هذا الفصل الركيزة الأساسية للدراسة, لأنه يعالج موضوع البحث ميدانيا, أي تطبيق الجانب النظري في الميدان داخل مجتمع من اختيارنا, و كذا يطبق النظري للميداني أي أن الميداني يرسم معالم النظري, لذا فتكون الدراسة صحيحة وناجحة إذا تطابق الميداني و النظري, حيث يعالج هذا الفصل الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها لمجتمع الدراسة, و بعض الملاحظات عنه, ثم تأتي الدراسة الأساسية والتي قمنا فيها بجمع المادة المطلوبة, فبعد تحليلها وصلنا إلى نتائج الدراسة, ثم قمنا بالتحقق من الفرضيات و الإجابة عن سؤال الانطلاق و الإشكالية الرئيسية, إلى أن وصلنا إلى مرحلة مقارنة النتائج المتحصل عليها بنتائج بعض الدراسات السابقة.

المبحث الأول: العمل الميداني

أولا: الدراسة الاستطلاعية:

تعد الدراسة الميدانية وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات عن الواقع الاجتماعي المراد دراسته. لكن للقيام بتصميم منهجي دقيق والوصول إلى الإجابة على التصور النظري الذي انطلقت منه الدراسة، كان ضروريا إتباع مراحل وخطوات منهجية لتسهيل عملية البحث، وقد تمثلت تحديدا في التمهيد للعمل الميداني أو الدراسة الاستطلاعية، التي تهيئ للباحث اختيار المنهج السليم، الذي بواسطته يحصل على بيانات دقيقة، كما أنه يساعد على إجراء التعديلات الضرورية قبل إجراء الدراسة الميدانية, لاستعباد العوامل والظروف الغير مرغوب فيها، كما ساهمت أيضا في تعديل بعض المؤشرات التي انطلقت منها الدراسة النظرية، والكشف عن متغيرات تخدم البحث.

أما في إطار بحثنا فقد شملت الدراسة الاستطلاعية على دراسة إحصائية لواقع المرأة الريفية بالحظيرة الوطنية لولاية تلمسان، والتي قمنا بها في إطار مشروع التنمية الريفية بمساهمة رابطة الأنشطة العلمية والتقنية للشباب، تلمسان (LASTJ) والمنظمة الاسبانية للتنمية (IPADE) بتأطير من جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ومحافظة الغابات لولاية تلمسان، وقد دامت المدة أربعة أشهر من جويلية 2009 إلى أكتوبر 2009.

وقد تمت الدراسة في أربع بلديات وهي: تيرني، عين فزة، بني مستار وعين غرابة، والقرى التابعة لها أي ثلاثة عشر منطقة.

فعلى ضوء هذا تبادرت لدينا فكرة دراسة مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي وفي هذه المناطق تحديدا.

فمن خلال جمعنا للمعطيات الأولية عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في هذه المجتمعات قمنا بتسطير وتحديد مجتمع الدراسة وأسئلة الاستبيان.

ثانيا: مجتمع الدراسة:

1 – تصميم الاستمارة: تتعدد وسائل جمع البيانات الاجتماعية، يتفاوت موضوعات البحث وأهدافه، وبتعدد مصادر البيانات واختلاف طبيعة وخصائص عينة البحث أو مجاله البشري، وتشكل الاستمارة أو الاستبيان إحدى الوسائل الأساسية لجمع البيانات الميدانية في الدراسات الاجتماعية.

وقد اعتمدنا في دراستنا الميدانية جملة من الوسائل للحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على مدى مساهمة المرأة الريفية في التنمية المحلية في المناطق المدروسة كالملاحظة والمقابلة، لكن الاستمارة كانت هي الأسلوب الأساسي في جمع البيانات المطلوبة.

وقد تم تصميم الاستمارة استنادا إلى الأهداف التي حددت في منطلق الدراسة حيث قسمت إلى ثلاثة محاور رئيسية هي: المؤشرات الاجتماعية التي تمثلت في الأسرة، أي دراسة الأوضاع الاجتماعية والعائلية لمجتمع الدراسة، السكن وقد شمل على بضعة أسئلة تدرس الحالة البيئية، ثم الصحة في جملة من الأسئلة لمعرفة مدى الوعي الصحي والرعاية في هذه المناطق.

أما المؤشرات الثقافية فقد اشتملت على التعليم، أنشطة الفراغ والخدمات مركزين في ذلك دراسة عادات وتقاليد العينة وأخير المؤشرات الاقتصادية التي قسمت إلى ثلاثة حزم من الأسئلة تمثل العمل، الإنتاج والتنمية، محاولين عن طريقها معرفة عمل المرأة الريفية و تمثلاتها له ونظرتها للتنمية والبرامج المسطرة...الخ.

ولقد وقع اختيارنا على طريقة المقابلة الموجهة باستخدام الاستمارة أي ملء الاستمارة بأنفسنا مع تدوين كل الملاحظات وهذا لأننا قد وزعنا 15 استمارة في بادئ الأمر لكنها لم ترجع لأسباب أو لأخرى فاختيارنا للمقابلة المباشرة باستعمال الاستمارة، أحسن طريقة لأنها تعطي مصداقية أكثر من توزيعها ثم جمعها وهذا لاستخفاف المبحوثين بوزن البحث، ضف إلى ذلك المستوى التعليمي لعينة الدراسة.

وقد اشتملت الاستمارة على ستة وثلاثين سؤالا منها المفتوحة وأخرى المغلقة، فالمفتوحة تساعدنا على معرفة آراء أخرى وجديدة تمكننا من التوسع في التحليل، أما المغلقة فتكون عن طريق الاحتمالات بحيث يمكن ملئها بسرعة وتفريغها في جداول لترجمتها إحصائيا.

وقد تم توزيع 152 استمارة استرجعت 137 استمارة. استعبدت منها 37 استمارة، مراعاة منا على الجانب الإحصائي الحسابي وليكون هناك توازن بين عدد الاستمارات في المناطق وقع اختيارنا على 25 استمارة من كل منطقة.

2- عينة الدراسة: لقد انطلقت الدراسة في استخراج العينة من مبادئ أساسية تخدم أغراض البحث ولقد تميز اختيار عينة البحث لدراسة مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي بالاعتماد على طريقة تجمع بين العشوائية والمقصودة لحالات يفترض أنها تمثل الواقع, فالمقصودة عندما وقع اختيارنا على مناطق الدراسة أي على منطقة عين فزة، حفير، المفروش، أولاد بن زيان، أما العشوائية فكانت في تمثيل عينة النساء التي تم اختيارها فقد حددت بمئة (100)امرأة.

-الخصائص العامة لأفراد العينة:

تعتبر طريقة اختيار العينة إحدى المقاييس الهامة في البحوث الإمبريقية، حيث يستطيع الباحث عن طريقها جمع البيانات فرزها وتحليلها وفقا لأهداف الدراسة وقد تم في هذا الصدد التعرض لأهم خصائص العينة وذلك انطلاقا من البيانات الأولية باعتبارها قاعدة مرجعية أساسية في تفسير وتحليل البيانات الميدانية.

وهكذا ومن أجل إثبات أو رفض كليا أو جزئيا فرضيات الدراسة، سيتم في بداية الأمر، التعرف على البيانات الأولية، انطلاقا من الخصائص العامة للعينة، التي تفيد بدورها في الاطلاع على بعض المؤشرات الهامة من الجوانب العامة، النفسية، التاريخية والثقافية للمبحوثين، التي تمثل الإطار العام المتحكم في بعض التصرفات والمواقف في المجتمع، كما

تكشف هذه المؤشرات عن الظروف الاجتماعية في ظرف زمني محدد بفترة الدراسة، والتي امتدت من شهر فيفري 2009 إلى أكتوبر من نفس السنة في المناطق التالية:

-**عين فزة:** تقع المنطقة في الجهة الشرقية لولاية تلمسان ، تعرف بشساعة مساحتها، ونموها الديمغرافي، حيت تبلغ كثافتها السكانية حوالي 4000 نسمة. فموقعها الجغرافي القريب من المدينة حيت تبعد عن مركز الولاية ب10 كيلومترات فقد جعلها تكون أكتر تقدما وتطورا في أساليب العيش كما تميز سكانها بالمستوى الثقافي العالي، كما لاحظنا أن المرأة هناك تعيش مستوى عال و راق مقارنة بنساء المناطق الأخرى, فالمرأة في عين فزة تخرج و تعمل و تتسوق و تمارس كل ما يجول بخاطرها زيادة إلى وصولها مراكز سامية و درجات عليا في التعليم, لذا يمكن أن نصنفها من المناطق الحضرية كما سماها العالم العربي (ابن خلدون) الحضر قاصدا بها مجتمع المدينة، ونقيضها البدو أي المجتمع الريف، كما قدم الباحث الاجتماعي "فرديناند تونيز"– Ferdinand Toeniis" الاختلاف بين المصطلحين "الجماينشافت والجيزلشايفت" أي المجتمع ذو الطابع العائلي والمجتمع ذو الطابع الرسمي[1] (حسب الترتيب).

وللتميز بن المجتمع الحضري والمجتمع الريفي انتهى بعض الباحثين مثل "سوروكين Sorokine" و"زمرمان Zimmerman " إلى وضع معايير أساسية للاختلاف: النشاط المهني، البيئة، حجم المجتمع وكثافته، التجانس و اللاتجانس الاجتماعيين، التمايز والتشريح الاجتماعيين، التنقل والحركية الاجتماعية، منظومة التفاعل، حجم الاتصالات التي يمارسها الناس في حياتها اليومية[2].

-**حفير:** تقع قرية حفير التابعة لبلدية عين غرابة في الجنوب الغربي لولاية تلمسان وهي قرية صغيرة تتكون من مجتمع لا يفوق عدد سكانه 400 نسمة هذا يعني أن عدد عائلاته لا يفوق 70 عائلة, يغلب عليه الطابع الفلاحي والرعي، ومناخه القاسي البارد شتاءا والحار

[1]:علي فؤاد أحمد : علم اِجتماع الريفي. مرجع سابق ص 38 .
[2]: نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية. مرجع سابق. ص 330 .

الجاف صيفا. فمن خلال الدراسة الاستطلاعية ومعايشتنا لمجتمع الدراسة مدة زمنية لا بأس بها استطعنا أن نلاحظ أن المرأة في مجتمع حفير تعاني القهر و الحرمان, إلى جانب تدني مستواها المعيشي و التعليمي, فلا يجب أن تتحدث عن حقوقها بل واجباتها فقط, هذا ما لاحظناه عند استجوابنا لها, حيث لا تترك المرأة لوحدها مع الباحثة أثناء طرح الأسئلة و إن غاب المسؤول تجيب و تحكي معاناتها لكن سرعان ما يتغير الأمر بحضوره وتتغير الأجوبة لذا فقد استعملنا بعض الحيل لتحكي لنا المبحوثات واقعها, إلى جانب تدوين كل الملاحظات القيمة.

-**المفروش:** هي منطقة صغيرة تابعة لبلدية تيرني تقع جنوب الولاية بالمحاذاة مع سد المفروش لذا فهي تحمل نفس الاسم، وهي مجتمع صغير، لا يزيد عدد سكانه 500 نسمة، بحيث لا تبعد كثيرا عن مركز الولاية سوى ب 6 كلم. من خصائص مجتمعها أنه مجتمع متفتح يرحب بالتطور و التغير, حيث تعيش المرأة فيه بحرية نسبية, تبحث عن الرقي بأفكارها و مستواها المعيشي, كما أنها نموذج عن المرأة التقليدية.

-**أولاد بن زيان:** وتقع غرب الولاية وهي تابعة لبلدية بني مستار، حيت يبلغ عدد سكناتها 136 سكن، معظمها مهجورة لأن سكانها رفضوا العودة إليها بسبب نقص المرافق الضرورية والاستقرار، يبلغ عدد سكانها 400 نسمة، يغلب عليها الطابع الرعوي نظرا لجفاف مناخها وتضاريسه الوعرة فمناخه يشبه ذلك الصحراوي, أما عن المرأة هناك فقد كانت تعاني, فرغم امتلاكها للحرية النسبية, و مهاراتها الحرفية إلا أنها تعاني التهميش داخل مجتمعها الذي لا يوجد فيه أي مرفق للحياة, فصعوبة الحياة هناك جعلتها تكره وتتلاشى و تنسحب من المجتمع.

-دراسة عينة البحث:

1 جدول يمثل التوزيع العمري لعينة الدراسة:

	من 20 إلى 25		من 26الى 31		من32 الى37		38 فما فوق		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	02	%8	04	%16	11	% 44	08	% 32	25	%100
حفير	13	%52	05	%20	03	% 12	04	% 16	25	%100
مفروش	01	%04	03	%12	10	% 40	11	% 44	25	%100
أ. بن زيان	00	%00	03	% 12	13	%52	09	%36	25	%100

ت= التكرار

%= النسبة.

عين فزة

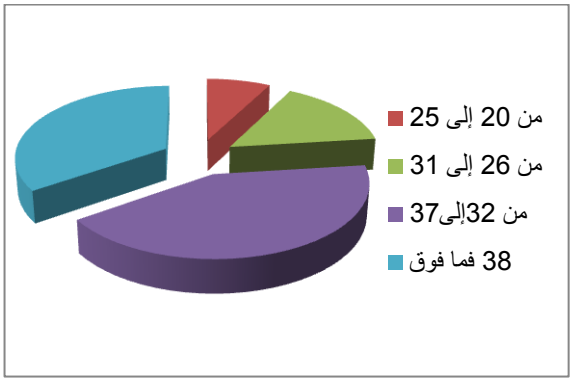

حفير

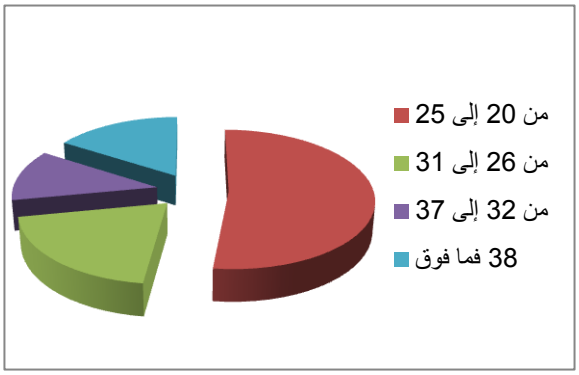

المفروش

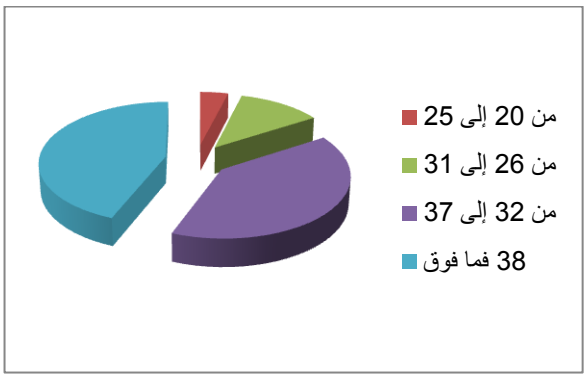

أولاد بن زيان

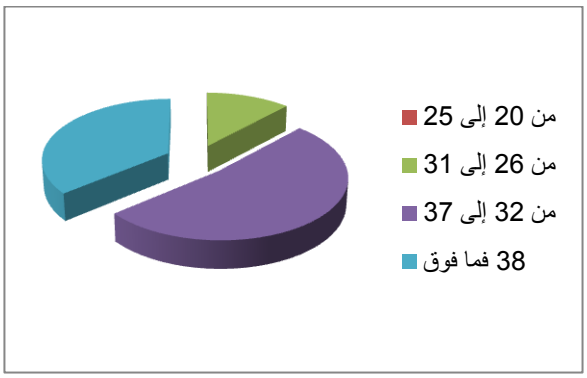

أما فيما يخص عينة النساء فقد كانت عشوائية حيث يوضح لنا ذلك الجدول رقم 1 والمخططات أعلاه لتوزيع الفئات العمرية لنساء المناطق التي أجريت فيها الدراسة حيت نلاحظ أنه لكل منطقة فئة رائدة وهذا كي لا نكون قد استثنينا طبقة اجتماعية ما ونكون بذلك قد الممنا بمختلف الفئات العمرية والتي بدورها تفسر لنا أدوار مختلفة ومعايير وقيم متباينة،

فالفئة العمرية الممثلة بين 30 و35 سنة قد غلبت على منطقتي عين فزة و أولاد بن زيان حيث مثلتها بنسبة 44 % و52 % على التوالي، أما حفير فقد كانت نساء عينة الدراسة أغلبهم تتراوح أعمارهم بين 20 و25 سنة ب52% ،أما النسبة الكبيرة بمجتمع المفروش فقد كانت من نصيب النساء أكثر من 35 سنة بنسبة 44 %.

أما عن الوضعية الاجتماعية للمبحوثات نجد الجدول رقم 2 .

2-جدول يمثل الحالة المدنية لعين الدراسة:

	عزباء		متزوجة		مطلقة		أرملة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	05	%20	19	%76	00	%00	01	%04	25	%100
حفير	07	%28	17	%68	00	%00	01	%04	25	%100
مفروش	13	%52	12	%48	00	%00	00	%00	25	%100
أ بن زيان	03	%12	15	%60	01	%04	06	%24	25	%100

عين فزة

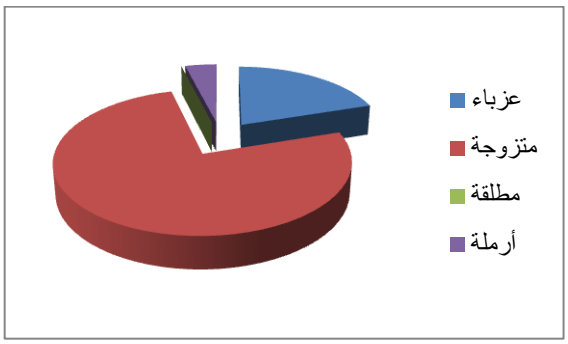

حفير

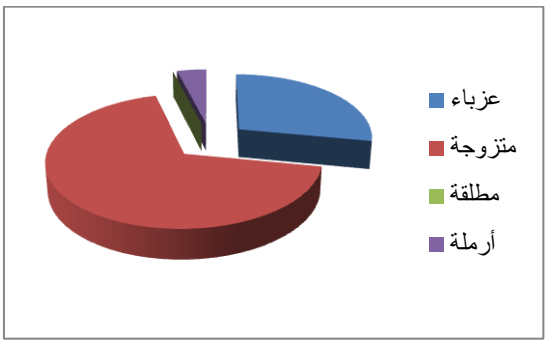

المفروش

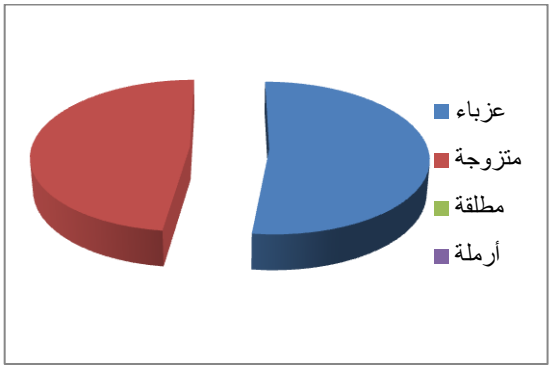

أولاد بن زيان

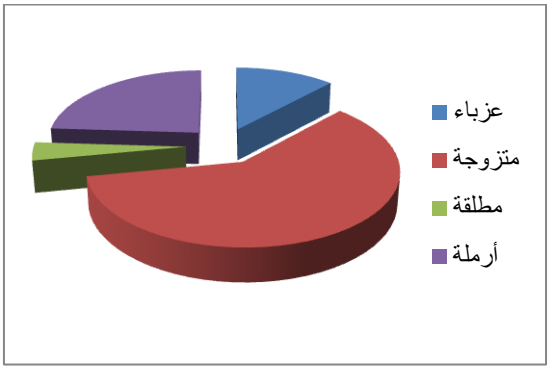

إن معظمهم النساء كن متزوجات بنسبة 76% و68% و60% في المناطق، عين فزة، حفير، وأولاد بن زيان بالترتيب فزيادة إلى أن هذا يخدم الدراسة فقد كان متعمدا منا وذلك ما تتطلبه دراسة بعض المتغيرات والمؤشرات، أما المفروش فقد كانت أغلب النساء غير متزوجات بنسبة 52% وهذا نزولا عند رغبة المبحوثات بطلب منهن بإقامة الدراسة معهن على وجه الاستثناء.

ثالثا: الدراسة الأساسية:

بعد توزيع الاستمارات وجمعها تأتي مرحلة تفريغ البيانات وتحليلها والتي تعتبر آخر مرحلة في البحث السوسيولوجي، وهذا بعد جمع البيانات والمعطيات ميدانيا، وقد لجأنا إلى تفريغها وتحليلها حسب الطرق المنهجية الآتية:

1 تطبيق المنهج الإحصائي: لقد تم التركيز على المنهج الإحصائي في هذا البحث بهدف الوصول إلى نتائج إحصائية تبرز مدى أهمية الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، كما يعتبر هذا المنهج الأداة المكملة، لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق الملاحظة و المقابلة.

كما قد لجأنا إلى المقارنات الإحصائية وتحليل المعطيات الكيفية اعتمادا على تصريحات المبحوثين مستعينين في ذلك طريقة العرض الجدولي وقد تمثلت في نوعان حددتها أهمية المعطيات الإحصائية:

1 الجداول البسيطة: سمحت طريقة العرض الجدولي البسيط من تصنيف وتحليل البيانات العامة للعينة المدروسة مقتصرة على طريقة التكرارات والنسب المئوية لاستخلاص نتائج عامة عن الواقع المدروس.

2 -الجداول المركبة: تم استعمال الجداول المركبة من أجل الحصول على نتائج أكثر دقة، تبرز مدى أهمية المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة، ونجاعة المؤشرات التي حددت في ضوء الدراسة النظرية.

3 -منهج تحليل المضمون: جاءت عملية تحليل المضمون لتكمل عملية التحليل الأولى، وذلك نظرا للارتباط الوثيق بينهما وللوصول إلى النتائج النهائية والتحقق من الفرضيات.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

وكما ذكرنا أنها تميزت بالجدول البسيط والمركب وذلك حسب مؤشرات الدراسة وقد كانت كالأتي:

أولا:تحليل نتائج المؤشرات الاجتماعية:

أ-الأسرة:

تعتبر الأسرة الخلية الرئيسية لبناء المجتمع وهي أيضا مؤسسة الإنسان الأولى التي تسمو به عما سواه. لذا فقد قررنا أن ندرس الأسرة من حيث الحجم والنوع لأن هذا يعطي عدة تفسيرات، ولأنه من المعروف أن التجمعات القرابية التي تسود داخل المجتمعات التقليدية أو الريفية تأخذ شكل الأسرة الممتدة أو المركبة، وهذا يعني سيادة التجمعات القرابية أو الوحدات العائلية التي تضم أكثر من أسرة صغيرة وأكثر من جيل واحد وقد تصل إلى مستوى جيلين أو ثلاثة. و عليه ندرس الجدولين الآتيين:

3-جدول يمثل عدد أفراد الأسرة:

	اقل من 5 أفراد		من5 إلى 10		اكتر من 10ة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	24	%96	01	%04	00	%00	25	%100
حفير	09	%36	15	%60	01	%04	25	%100
مفروش	05	%20	20	%80	00	%00	25	%100
أ بن زيان	08	%32	17	%68	00	%00	25	%100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد أفراد الأسر مرتفع حيث يصل إلى عشرة أفراد تقريبا بنسب عالية جدا فمثلا المفروش التي سجلت أعلى نسبة ب 80% و التي تمثل العدد بين 5 و 10 أفراد ثم تليها أولاد بن زيان ب 68 % و حفير ب 60 % , لكن عين فزة كانت مناقضة تماما حيث سجلت 96 % من عدد الأفراد أقل من 5 أفراد, إن هذا يعطينا عدة تفسيرات منها وجود الأسر الممتدة , و تدني المستوى المعيشي وسنكتشف هذا لاحقا من خلال الجداول المتبقية.

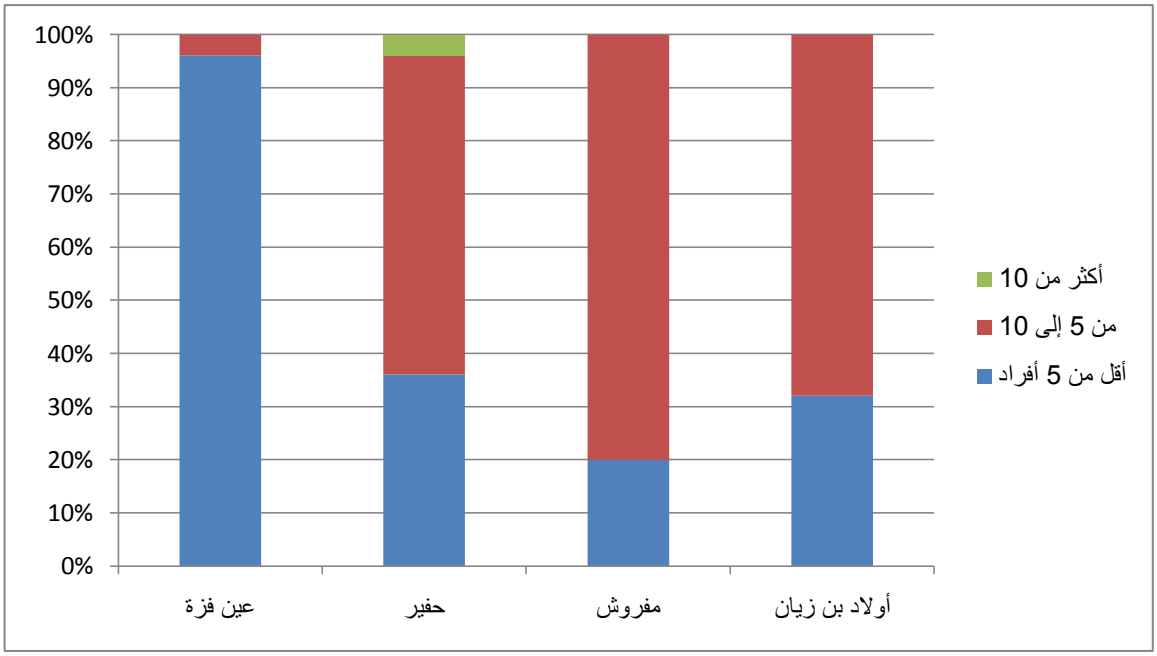

4-جدول يوضح نوع الأسرة:

	صغيرة		ممتدة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	25	%100	00	%00	25	%100
حفير	01	%04	24	%96	25	%100
مفروش	03	%12	22	%88	25	%100
أ بن زيان	07	%28	18	%72	25	%100

و كما خمنا في التحليل السابق أن عدد الأفراد مرتبط بنوعية الأسرة حيث نلاحظ أن المناطق التي احتلت الصدارة في أكبر عدد للأفراد هي أسر ممتدة و العكس موجود, وكما نلاحظ في الجدول أن أعلى نسبة كانت لمجتمع حفير بنسبة 96 % و المفروش ب 88 % و أولاد بن زيان ب 72 % باستثناء عين فزة التي كانت 0% .

ويؤكد لنا الجدول الثالث والرابع أن عدد الأفراد في منطقة حفير والمفروش وأولاد بن زيان التي سجلت أعلى نسبة لعدد أفراد العائلة بين 5 و 10 أفراد، على التوالي مرتبط ارتباطا وثيقا بالأسرة الممتدة أيضا بأكبر نسب بنفس الترتيب, لكن في المقابل إن هذا النموذج لا يتناسب مع المجتمعات الحضرية أو شبه الحضرية التي يتزايد نموها مع انطلاق حركة التنمية

والتحديث الحضاري داخل المجتمع ومنطقة عين فزة نموذج على ذلك حيث كانت أعلى نسبة 96% تمثل الأسر التي عدد أفرادها أقل من 5 أفراد ضف إلى ذلك نسبة 100% التي مثلت الأسر الصغيرة أو الزواجية. و الأعمدة الآتية تسهل علينا المقارنة بين المناطق .

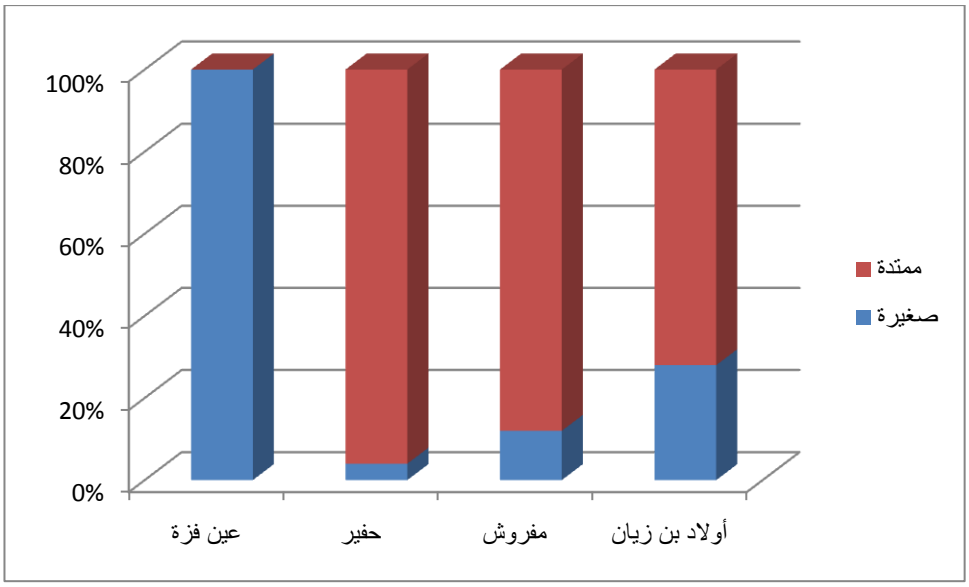

5-جدول لدراسة المستوى المعيشي للأسرة:

	مزري		متوسط		كفاية		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	00	%00	00	%00	25	%100	25	%100
حفير	03	%12	10	%40	12	%48	25	%100
مفروش	01	%04	17	%68	07	%28	25	%100
أ بن زيان	13	%52	11	%44	01	%04	25	%100

يعتبر المستوى المعيشي للأفراد مؤشر من مؤشرات التنمية و مستوى المجتمع لذا نلاحظ من خلال النتائج في الجدول أعلاه أن منطقة عين فزة المتحضرة, ومجتمعها المتطور , يعيش أفرادها في مستوى جيد مقارنة مع المناطق الأخرى مثل حفير التي كان مستواها يتراوح بين المتوسط و الكفاية بنسبة 40 و 48 % و كذا المفروش التي كان معظم أفرادها في المستوى المتوسط ب 68 % لكن مجتمع أولاد بن زيان فقد أسفرت النتائج على تدني مستواه المعيشي إلى المزري ب 52 % .

6-جدول يوضح مدى توفير احتياجات الأسرة:

	الغذاء						اللباس						المأوى					
	عادي		متوسط		غ ملائم		عادي		متوسط		غ/ملائم		عادي		متوسط		غ/ملائم	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ع/فزة	25	100	00	00	00	00	25	100	00	00	00	00	25	100	00	00	00	00
حفير	05	20	17	68	03	12	00	00	21	84	04	16	01	04	22	88	02	08
مفروش	00	00	20	80	05	20	01	04	19	76	05	20	01	04	15	60	09	36
أ/ب/زيان	00	00	08	32	17	68	01	04	02	08	22	88	00	00	20	80	05	20

نلاحظ من الجدول نفس النتائج التي توصلنا إليها في الجدول الخامس و هذا الجدول ما هو إلا تأكيد للنتائج السابقة أي أن مجتمع عين فزة , حفير و المفروش مجتمعات مستواها يتراوح بين المتوسط و الحسن مقارنة بأولاد بن زيان التي تعيش حالة مزرية مع نقص في الاحتياجات إن لم نقل انعدامها.

نلاحظ من خلال المعطيات أن المجتمع ذو عدد الأفراد القليل, مجتمع متحضر, وينعكس هذا على المستوى المعيشي للأسرة حيث نلاحظ حسب الجدول الخامس والسادس العلاقة الإيجابية بين التحديث الحضاري الذي يسعى إلى تحضير المجتمعات الريفية وتحسين مستويات معيشتهم وظهور نظم الرعاية الاجتماعية والزيادة في توفر احتياجات الأسرة، عن طريق النسبة 100% و التي مثلتها منطقة عين فزة أما المناطق المتبقية فكانت متباينة من حيث مستواها المعيشي فمجتمع حفير رغم أنه تقليدي إلا أن مستواه المعيشي كفاية نسبيا بنسبة 48% إلى جانب توفر الاحتياجات من غذاء، لباس ومأوى، بالمستوى المتوسط ثم بدأ بالتدني تدريجيا، فالمفروش التي سجلت أعلى نسبة للمستوى المعيشي المتوسط وفي تذبذب توفر الاحتياجات ب68% مقارنة بمجتمع أولاد بن زيان الذي كانت له أعلى نسبة للمستوى المتدني المزري أي 52% إلى جانب نقص توفر احتياجات الأسرة بالمعدل المتوسط. والمرصوفات أسفله تشرح ذلك أكثر.

الغذاء

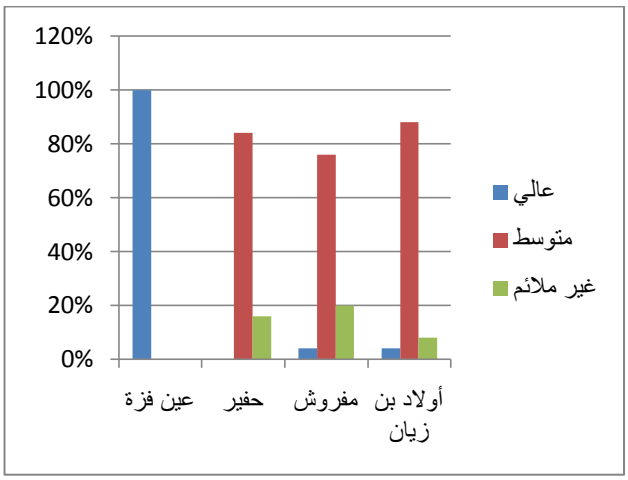

اللباس

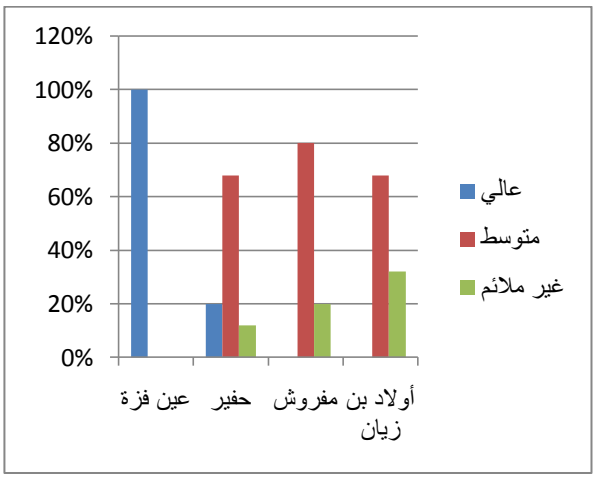

المأوى

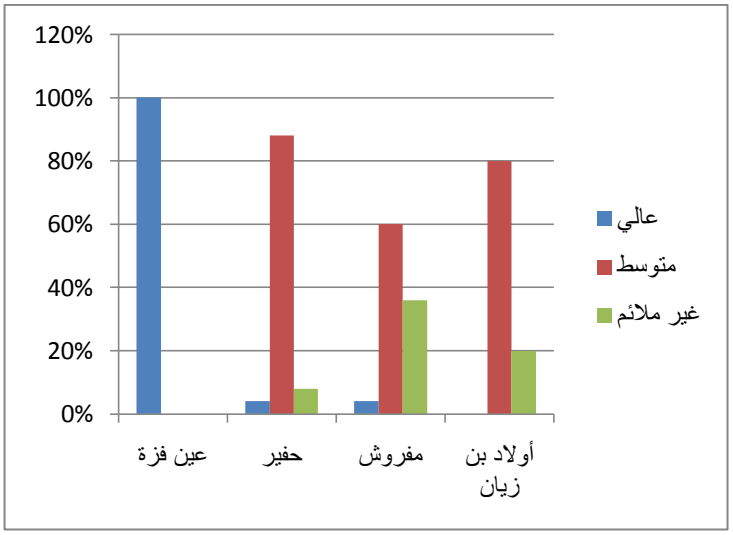

7-جدول يمثل اختيار الزوج:

	لك رأي في اختيار الزوج				المجموع	
	نعم		لا			
	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	25	%100	00	%00	25	%100
حفير	00	%00	25	%100	25	%100
مفروش	17	%38	08	%32	25	%100
أ بن زيان	09	%36	16	%64	25	%100

وكما ذكرنا سابقا أن هناك علاقة بين التحضر أو التحديث الحضاري و الروابط والولاءات الأسرية , كذلك من التغيرات الناجمة عن تزايد حرية الفرد في انتقاء شريك حياته خاصة عند المرأة و هي ظاهرة لم تكن موجودة من قبل ويبين لنا ذلك الجداول السابع بأن نساء عين فزة لهن رأي في اختيار الزوج أو اختيارهن للزوج بأنفسهن على الأرجح كما كانت النسبة 68% من مجتمع المفروش للزواج بناءا على اقتراح الأقارب واختيار المرأة للزوج، كما اقترنت النتيجة 100% في مجتمع حفير و64% في مجتمع أولاد بن زيان بالزواج نزولا عند رغبة الأب وأمره، فهذا ما دعانا إلى الاستجواب عن الطلاق لكن رغم هذا إلا أن النتائج كشفت عن عدم وجود طلاق ونقول كلمة استثنائية أي عن عينة الدراسة فقط وما يمثله الجدول الثامن.

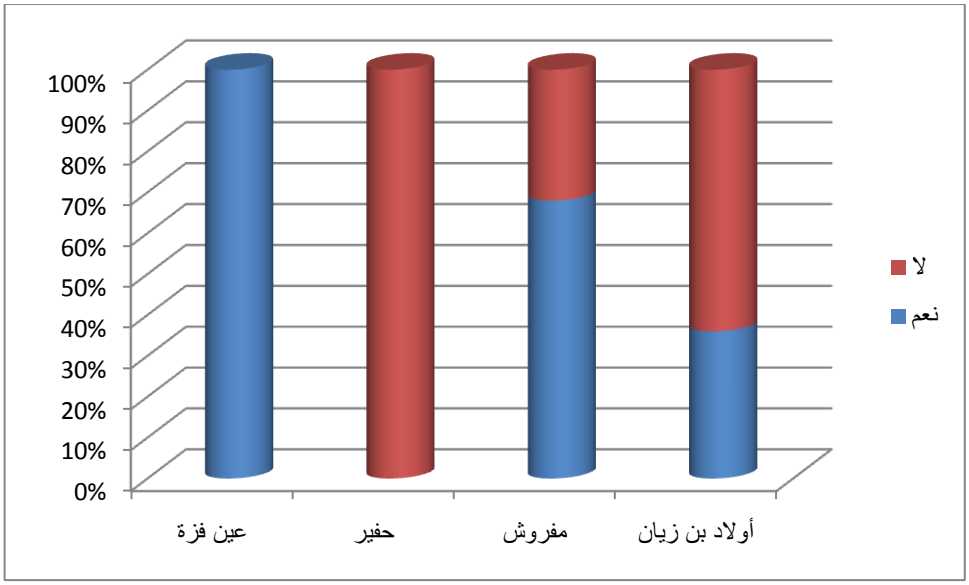

8-جدول لدراسة الطلاق:

	حدث طلاق داخل الأسرة				تحصلت المطلقة على حقوقها			
	نعم		لا		نعم		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	00	%00	25	%100	00	%00	00	%00
حفير	00	%00	25	%100	00	%00	00	%00
مفروش	00	%00	25	%100	00	%00	00	%00
أ بن زيان	01	%04	24	%96	00	%00	00	%00

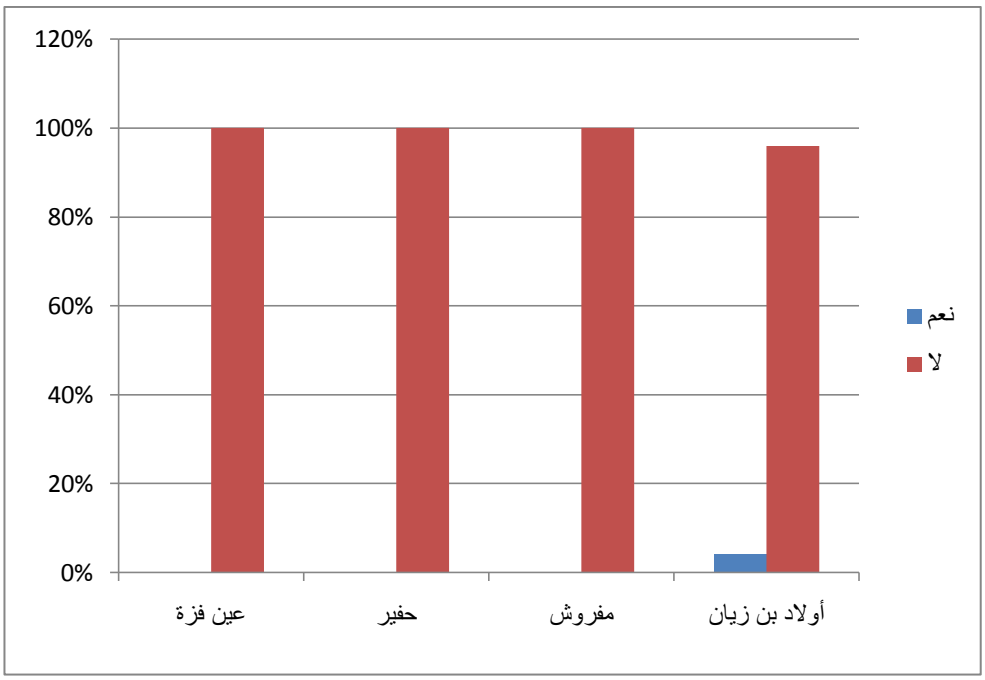

نلاحظ من خلال النتائج أنه يكاد الطلاق يكون منعدما في هذه المناطق التي يغلب عليها طابع زواج الأقارب لذا نرى أن الطلاق قليل جدا.

9-جدول يمثل موقف اتخاذ القرارات وسلطة رب العائلة:

	لك رأي في اتحاد القرارات				سلطة رب العائلة على الأسرة			
	نعم		لا		نعم		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	25	%100	00	%00	00	%00	25	%100
حفير	01	%04	24	%96	24	%96	01	%04
مفروش	11	%44	14	%56	14	%56	11	%44
أ بن زيان	12	%48	13	%52	13	%52	12	%48

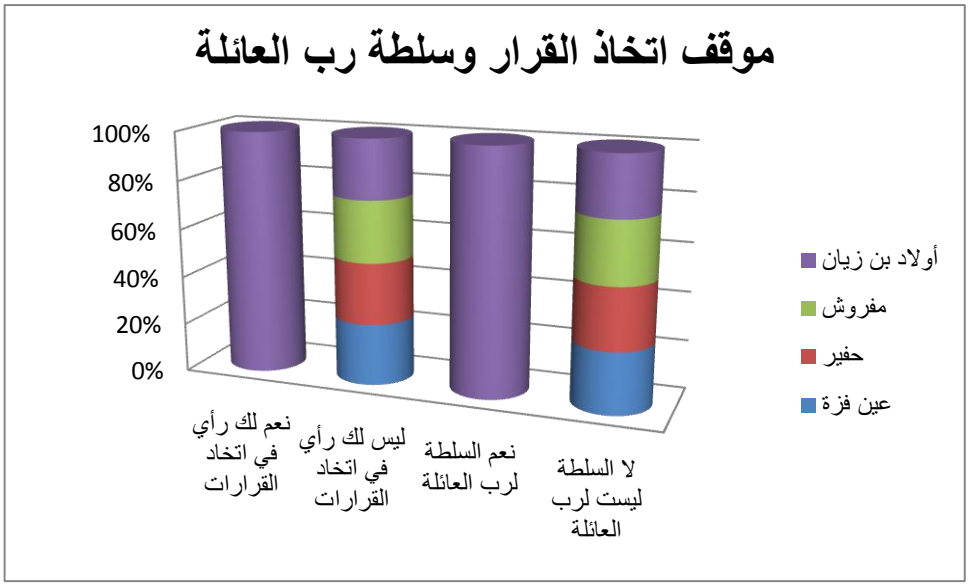

أما عن المرأة وموقف اتخاذ القرار وسلطة رب العائلة، فتغير العلاقة بين الزوج والزوجة تقوم على أساس يقرب من المساواة وتسقط فكرة سيادة الرجل نتيجة لتغير قيم الذكورة و الأنوثة داخل المجتمعات المتحضرة والمثال في دراستنا مجتمع عين فزة التي عبرت فيه النسبة 100% عن اشتراك المرأة في اتخاذ القرارات وعدم وجود سلطة تمارس عليها حسب الجدول التاسع، أما حفير المفروش وأولاد بن زيان فقد كانت عكس ذلك والنسب تبرهن على ذلك لأنها كانت متقاربة في وجود سلطة تمارس على المرأة بحيث تقصيها من المساهمة في اتخاذ القرارات.

ب-السكن:

10-جدول لدراسة حالة السكن ووضعيته:

	وضعية السكن						حالة السكن					
	ملكية		إيجار		إعارة		قصديري		حوش		سكن راق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ع/فزة	25	%100	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	25	%100
حفير	25	%100	00	%00	00	%00	03	%12	21	%84	01	%04
مفروش	25	%100	00	%00	00	%00	01	%04	18	%72	03	%12
أولاد بن زيان	07	%28	00	%00	18	%72	09	%34	16	%64	00	%00

تعتبر قضية امتلاك المنزل في المجتمعات الريفية قضية كرامة و أنافة و شهامة حيث لا يتصور الفرد الريفي نفسه مستأجرا لذا فقد برهنت النتائج ذلك و كانت النسبة 100 % تمثل ذلك في كل من عين فزة , المفروش و حفير عدا أولاد بن زيان التي كانت تقيم أسرها في منازل مستعارة و ذلك لأسباب أمنية مرت بها المنطقة , أما عن حالة السكن فقد اختلفت من منطقة لأخرى فالسكنات الراقية لم تكن متوفرة بقدر ما توفرت في عين فزة, أما باقي المناطق فكانت عبارة عن أحواش تقليدية, و منازل ريفية.

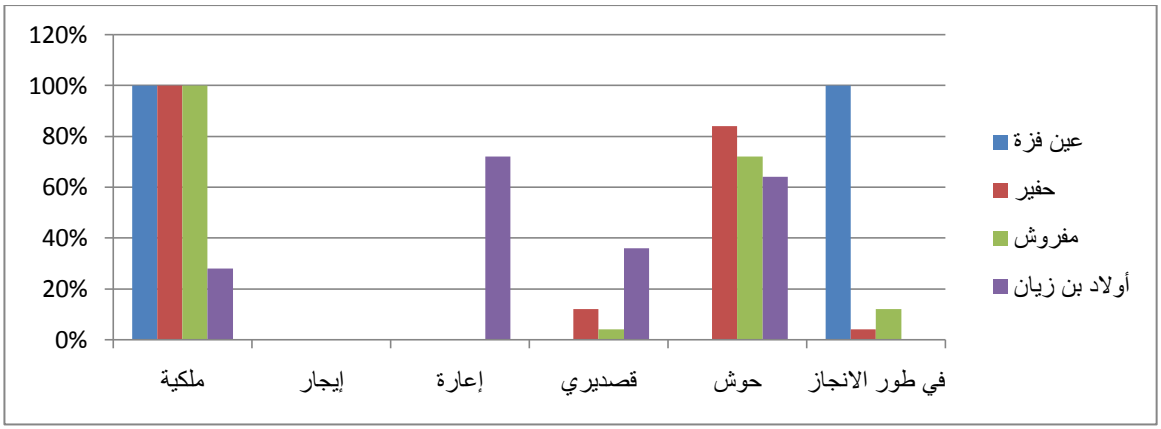

11-جدول دراسة طبيعية للسكن:

	جماعي						فردي	
	مزدحم		متوسط		مناسب			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	00	%00	00	%00	00	%00	25	%100
حفير	22	%88	03	%12	00	%00	00	%00
مفروش	04	%16	20	%80	00	%00	01	%04
أ بن زيان	19	%76	06	%24	00	%00	00	%00

يعتبر المسكن الجماعي قبلة العائلات النووية أو المركبة أو الممتدة , فهذا الجدول الذي يجيب لنا عن طبيعة السكن هو امتداد لطبيعة العائلة , فالاجتماع العائلي يعتبر من أساسيات المجتمع الريفي , فرغم الازدحام الموجود إلا أن العائلات التقليدية تفضل البقاء في مسكن واحد على التفرقة و هذا الجدول أكبر دليل على ذلك بالنسبة لمجتمع حفير الذي بلغ نسبة 88 % من العائلات التي تعيش معا بازدحام أما المفروش فمسكنها كان أقل ازدحاما من سابقتها بنسبة 80 % لأقل ازدحاما و كذا أولاد بن زيان ب 76 %, أما مجتمع عين فزة فقد انسلخ من هذا المبدأ ب 100 % للعلئلات التي تملك منازل منفردة .

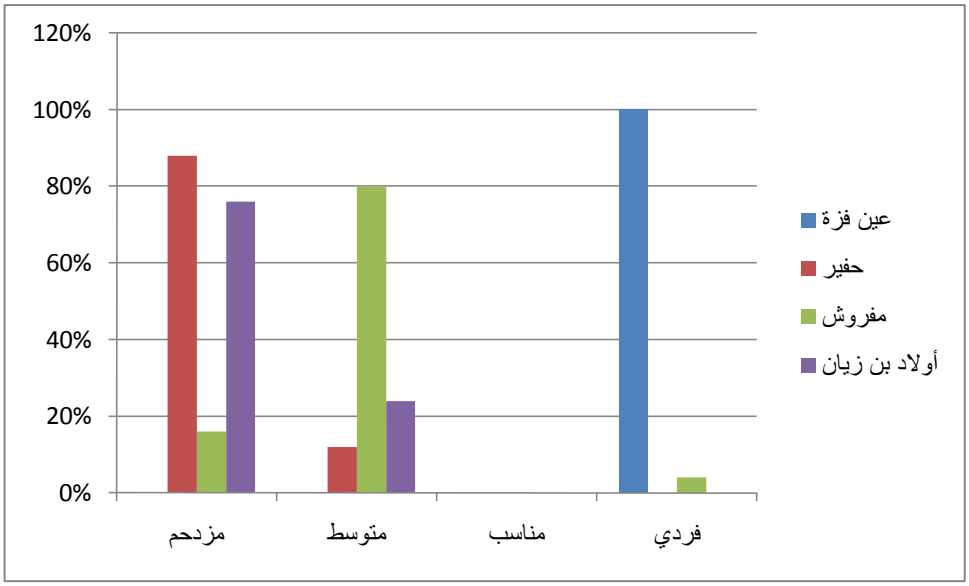

12-جدول لدراسة مدة الإقامة في السكن:

	اقل من 5 سنوات		أكثر من 5سنواتة	
	ت	%	ت	%
عين فزة	00	%00	25	%100
حفير	00	%00	25	%100
مفروش	00	%00	25	%100
أ بن زيان	05	%20	20	%80

تعتبر جل عينة الدراسة من السكان الأصليين للمنطقة, فقد تعمدنا دراسة ذلك من أجل معرفة مدى بلادتهم و أصالتهم, للتأكد من وحدتهم في العادات و التقاليد والعرف... إذن هم السكان المحليين و الأصليين للمنطقةحسب النتائج.

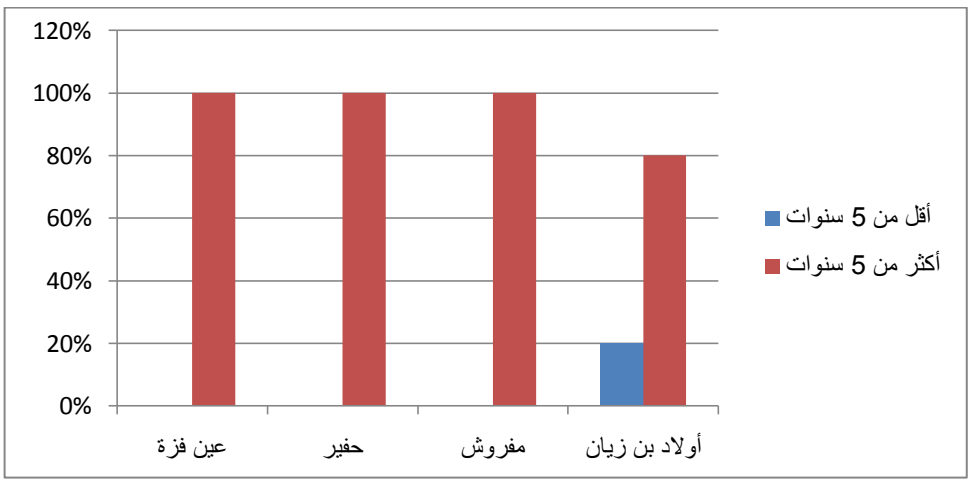

13-جدول يوضح لنا توفر المنزل على المستلزمات إلى جانب تربية الحيوانات فيه:

	الماء				الغاز				الكهرباء				تربية الحيوانات به			
	نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ع/فزة	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00	00	00	25	100
حفير	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00	12	48	13	52
مفروش	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00	16	64	09	36
أ/ب/زيان	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00	02	08	23	92

تسعى الجزائر جاهدة لتوفير المستلزمات الضرورية للسكان من أجل ضمان راحتهم وتحسين مستواهم المعيشي فعليه تتوفر المناطق على الماء , الكهرباء و غاز البيتان, نفهم من خلال هذا أن رمزا من رموز المرأة الريفية قد اِندثر ألا وهو جلب الماء من البئر أو الواد أو العين, الذهاب للغابة أو الجبال لجلب الحطب للطهي و التدفئة. فرغم زوال هذا الرمز إلا أن تربية الحيوانات لا زالت المرأة الريفية محافظة عليها خاصة في حفير والمفروش التي مثلتها النسب 46 و 64 % على التوالي.

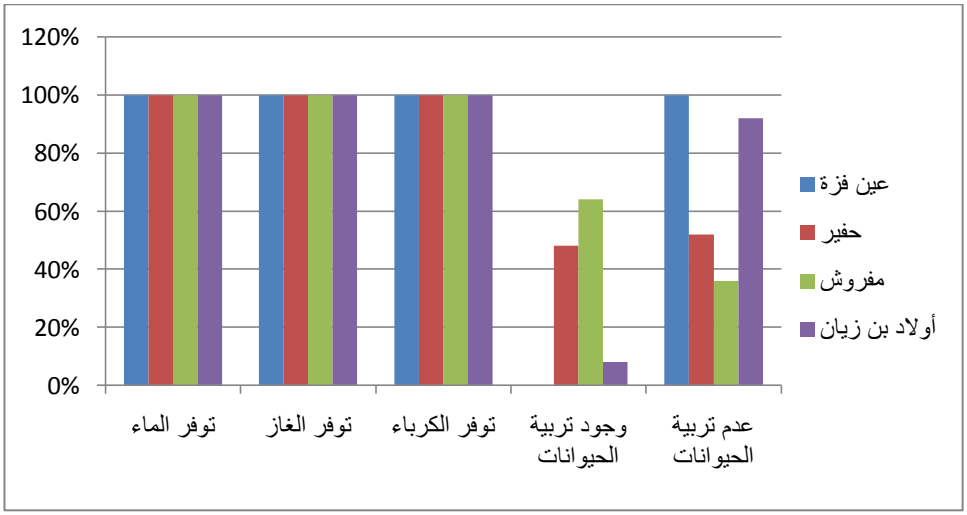

يعتبر المسكن المملكة الصغرى للمرأة، لأنه المؤسسة التي يتفاعل بداخلها المقومات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، فيتضح لنا جليا من خلال الجداول 10-11-12-13 أن العلاقة قوية بين المكانة الاجتماعية والاقتصادية والتغير في الظروف السكنية وهي التي تعكس الجانب المادي من حيث أن الأسرة ذات المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية تميل

للإقامة في مساكن تليق بوضعها وتوفر من الظروف السكنية ما يتفق ومستواها، كما أنها تفضل الإقامة في مواقع سكنية أكثر تقدما وتحضرا، فهذا إذن يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة والأوضاع السكنية فكلما ارتقت المكانة تزايد الميل لتحسين الأوضاع، فنلاحظ ذلك على مجتمع عين فزة الذي تعيش معظم أسره في وضع اجتماعي واقتصادي جيد وهذا لامتلاكها سكنات عصرية خاصة أي ملكية وفردية وهي في حالة جيدة إن لم نقل ممتازة تتوفر على جميع الظروف الصحية ومستلزمات العيش الضرورية بنسبة 100% مقارنة مع مجتمع حفير والمفروش و أولاد بن زيان التي كانت أسرها تملك سكنات تقليدية أي حوش بنسب 84% و72% على التوالي وهي جماعية في طبيعتها ومزدحمة بنسبة 88% و80% بنفس الترتيب، كما ينقصها بعض المقاييس الصحية وذلك لتربية الحيوانات مثل: البقر، الماعز، الغنم، الكلاب والقطط داخل المنزل خاصة في مجتمع المفروش بنسبة 64% وحفير 48% أما مجتمع أولاد بن زيان الذي لاحظنا أن أغلبية أسره تعيش في سكنات ليست ملكها بل إعارة بنسبة 72%، ملك للعائلات التي غادرت المنطقة وهذا إثر الظروف الأمنية التي مرت بها المنطقة هذا ما جعل السكان يغيرون من أماكن سكنهم بحثا عن الاستقرار والرفاهية وهذا للعائلات المستقرة اقتصاديا حيث نلاحظ أن مجتمع الدراسة اشتمل على نسبة 20% من السكان الذين قطنوا المنطقة حديثا ليتقاسموا السكن مع عائلات أخرى هذا ما أدى إلى عامل الازدحام في السكن بنسبة 76%.

ج- الصحة:

14- جدول لدراسة معدل الإنجاب:

	كل سنة		كل سنتان		ثلاث سنوات	
	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	00	%00	13	%52	12	%48
حفير	17	%68	05	%20	03	%12
مفروش	03	%12	18	%72	04	%16
أ بن زيان	05	%20	19	%76	01	%04

تعتبر الصحة مؤشرا من مؤشرات التنمية والتقدم الاجتماعي حيث أصبحت جل دول العالم الثالث تولي اهتمام كبير لها باعتبارها محددا رئيسيا لحجم السكان، وخاصة في البلدان النامية بعد الانخفاض الكبير الذي طرأ على معدلات الوفيات في حين كان انخفاض معدلات الخصوبة ضئيلا، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، التي تشكل عبئا ثقيلا على التطور الاقتصادي والاجتماعي لما تتطلبه من نفقات مقابلة على الغذاء والصحة واللباس والسكن والتعليم والمرافق وغيرها. ويتعدى تأثير ارتفاع معدلات الخصوبة التأثير على النواحي الاقتصادية والاجتماعية إلى النواحي الديمغرافية حيث تؤثر على التركيب العمري للسكان وكثافتهم وتوزيعهم وخصائصهم المختلفة، كما تعمل على رفع معدلات الإعالة فيما بينهم. ويوضح لنا الجدول رقم 14 أن مجتمعات الدراسة عين فزة، المفروش وأولاد بن زيان يمكن أن نقول بأنها تقوم بعملية تنظيم أو تحديد النسل مقارنة مع مجتمع حفير الذي نجد في الأسرة معدل طفل كل سنة بنسبة 68 %والنتائج تدل على ذلك وترتبط بالتراث الثقافي لها .

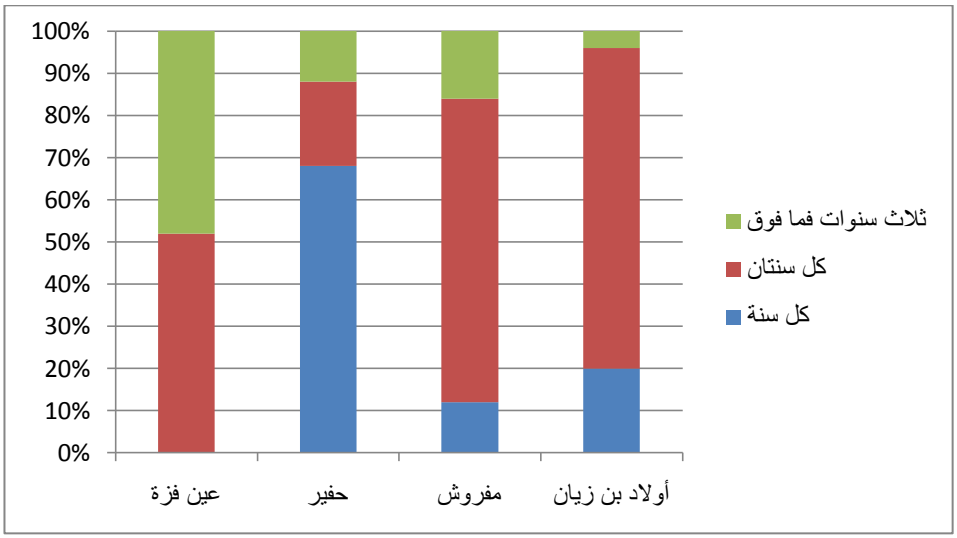

15-جدول لدراسة معدل الإجهاض ووفاة الأطفال أثناء الولادة:

	وفاة طفل أثناء الولادة				حدوث إجهاض			
	نعم		لا		نعم		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	03	%12	22	%88	01	%04	24	%96
حفير	00	%00	25	%100	01	%04	24	%96
مفروش	00	%00	25	%100	07	%28	18	%72
أ بن زيان	01	%04	24	%94	05	%20	20	%80

كما تعتبر دراسة الوفيات بمستوياتها ومؤشراتها المختلفة وخاصة وفيات الأطفال والرضع إحدى الموضوعات التي تشغل الباحثين و الديمغرافيين والمخططين لما لها من أثر كبير في تركيب السكان ومعدل نموهم وخصائصهم العامة، كما يرتبط انخفاض مستوى الوفاة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وغالبا ما يعتبر تدني معدلات الوفاة واحدا من أهم المؤشرات لقياس تقدم المجتمعات وتحضرها، ويؤدي إلى توسيع القاعدة الهرمية في البنية السكانية وتشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم 15 إلى وجود انخفاض في معدل الإجهاض ومعدل وفياة الأطفال، بنسب 4% 4% 28 % و 20 %حسب الترتيب والذي يعتبر أيضا مؤشرا من المؤشرات الأساسية لازدياد الخدمات الصحية وتنامي الوعي الصحي .

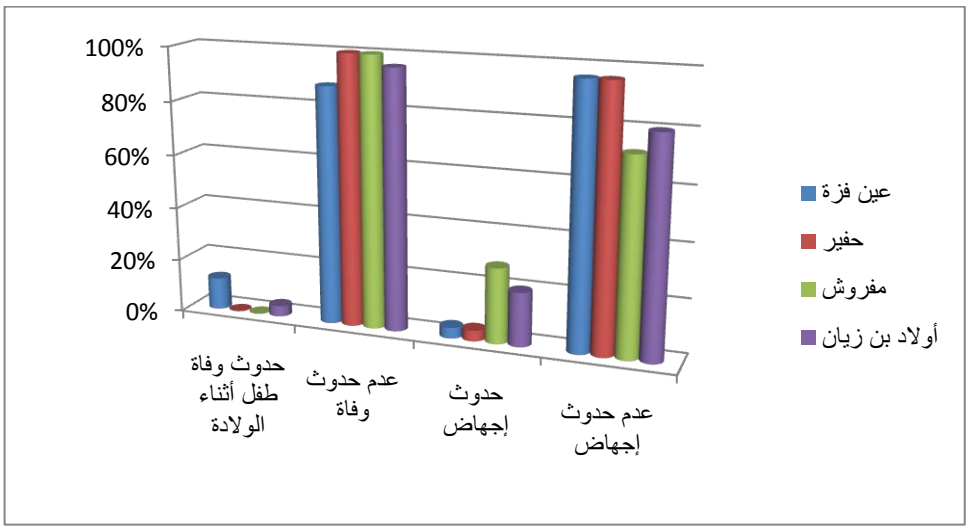

16-جدول يدرس الخدمات المقدمة في القطاع الصحي بالمنطقة:

	يوجد مركز صحي بالمنطقة				الخدمات المقدمة					
	نعم		لا		حسنة		متوسطة		منعدمة	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	25	%100	00	%00	00	%00	06	%00	19	%76
حفير	25	%100	00	%00	00	%00	00	%00	25	%100
مفروش	25	%100	00	%00	00	%00	00	%00	25	%100
أ بن زيان	00	%00	25	%100	00	%00	00	%00	00	%00

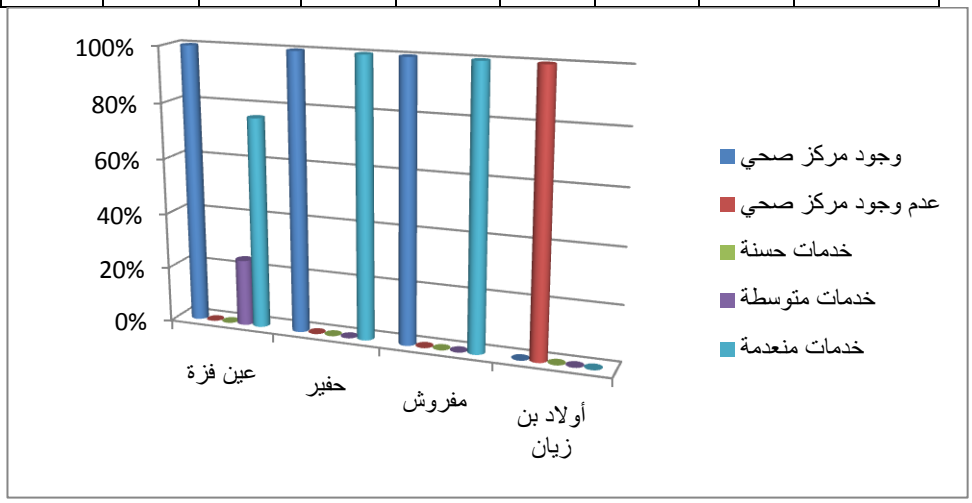

فرغم انخفاض معدل الوفيات و الاجهاض الذي يفسر بزيادة الرعاية والتكفل الصحي إلا أن القطع الصحي بالريف الجزائري شبه منعدم .

17-استعمال الأعشاب للمعالجة:

	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	03	%12	22	%88	25	%100
حفير	25	%100	00	%00	25	%100
مفروش	17	%68	08	%32	25	%100
أ بن زيان	24	%96	01	%04	25	%100

يمكن أن نفسر سبب صحة المرأة الريفية و قلة الاجهاض لديها إلى عامل استعمال الأعشاب , فزيادة على استعمالها لها, فهي لها دراية كبيرة بالأعشاب, فقد برهنت على ذلك النتائج المتحصل عليها في مناطق حفير, المفروش و أولاد بن زيان ب 100%,

68% , 96%, على التوالي و يمكن أن نقول أنه و لا بد من ذلك لعدم توفر الخدمات الصحية اللازمة بالمراكز في المناطق الريفية ضف إلى ذلك عامل عدم توفر الامكانات اللازمة للمعالجة أي ضعف الدخل الفردي (الفقر).

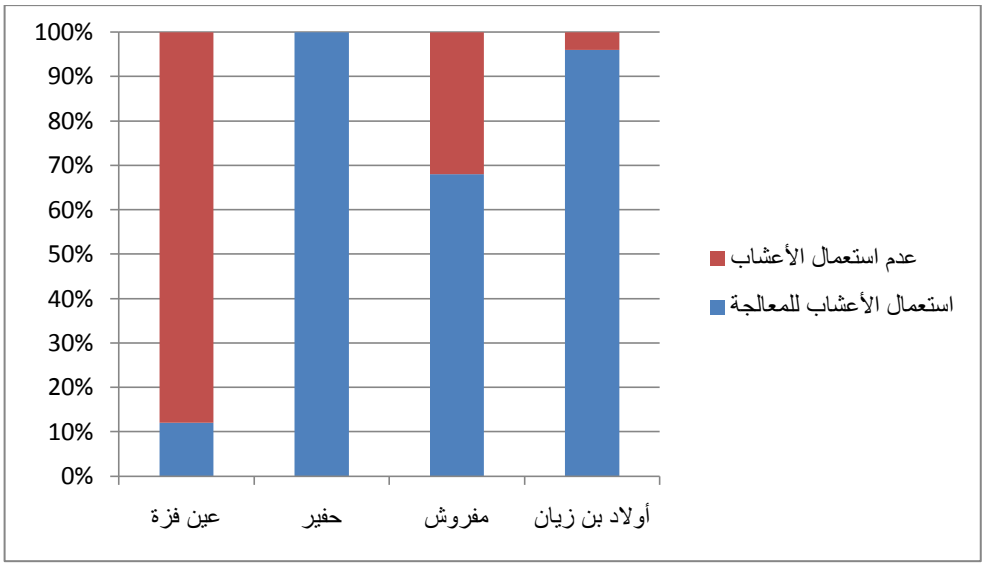

ثانيا:جداول المؤشرات الثقافية:

أ - التعليم:

18-جدول لدراسة المستوى التعليمي لعينة الدراسة:

	أمية		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ع/فزة	00	%00	02	%08	03	%12	06	%24	14	%56	25	%100
حفير	17	%68	04	%16	03	%12	01	%04	00	%00	25	%100
مفروش	05	%20	03	%12	05	%20	09	%36	03	%12	25	%100
أ/ب/زيان	19	%76	03	%12	02	%08	00	%00	01	%04	25	%100

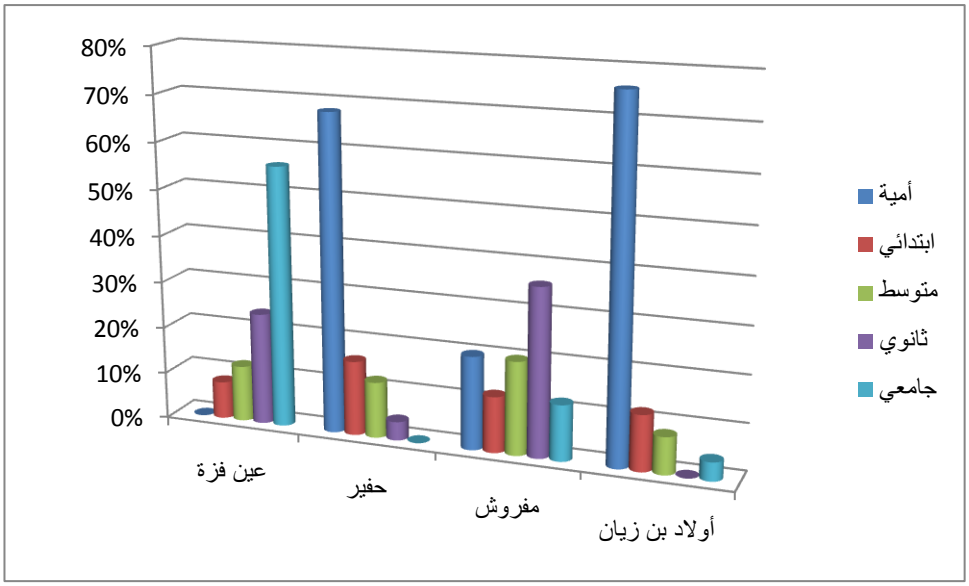

يرجع اهتمامنا بالمستوى التعليمي للمرأة الريفية وذلك لما لها من دور اجتماعي وثقافي وإيماننا بالبيئة التي يعيش فيها الطفل في السنوات الأولى من عمره وعلى نموه ومستقبله.

فتبين الدراسة لعينة مجتمع البحث توزيع المستوى التعليمي أن نسبة الأمية مرتفعة جدا خاصة في مجتمع حفير، المفروش وأولاد بن زيان بنسبة 68%، 20% و76% حسب الترتيب في حين انعدمت بمنطقة عين فزة التي سجلت فيها أعلى نسبة للتعليم الجامعي 56%.

فالمرأة تلعب دور رئيسيا في تنمية الموارد البشرية الصغيرة، والأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى لتنشئة الطفل، فهي لا تقوم بالدور التربوي فقط بل أيضا ترسيخ صور وعادات وتقاليد وثقافة المجتمع الذي يعيش فيه ومبادئ الحياة الاجتماعية، والتوعية الدينية حتى لا يقعوا فريسة لموجات التطرف وترسخ فيهم القيم والسلوك الاجتماعية، فالجدول 19 للإحصائيات الميدانية دليل على ذلك.

وتعتمد درجة إسهامات المرأة الريفية الاجتماعية والثقافية على مدى الخدمات المقدمة في المجتمع التي تساعدها على القيام بهذه الأدوار، وتتمثل في منشآت للخدمات الاجتماعية، كالوحدات الاجتماعية، المدارس، دور الحضانة، مراكز التدريب والتكوين المهني، مراكز الخدمات الصحية ومنشآت الخدمات الثقافية التي تمثلت في المكتبات، والأندية الرياضية والاجتماعية، ووسائل الإعلام، ولدراسة هذا خصصنا الجداول رقم 20-22-24

التي تمثل نسبة التمهين، وسائل الإعلام ومرافق ومنشآت الخدمات الثقافية، على التوالي، حيث لاحظنا انعدام المنشآت الثقافية في هذه المناطق باستثناء عين فزة التي اعتبرناها منذ البداية مجتمع شبه متحضر، والحال سواء بالنسبة للتمهين، فليست المرأة في حاجة إلى الخدمات فقط، ولكنها في حاجة أيضا إلى إعدادها الإعداد الجيد وتمكينها من القيام بكل هذه الإسهامات، فإذا كان المجتمع يريد الاستفادة من مساهمة النساء كاملة في التنمية، فعليه أن يساعدهن على أداء دورهن بالإعداد والإجراءات التي تساعدهن على تحمل مسؤوليتهن، كما يتضمن هذا الإعداد تنمية مهاراتهن على استخدام هذه المعلومات في كل نواحي الحياة، وتدعيم اتجاهاتهن وإيمانهن بأهمية دورهن في تنمية مجتمعهن، وتنمية الوعي الثقافي لديهن، لتتعرف على ما يدور حولهن في العالم المحلي والخارجي، ولتعرفن حقوقهن وواجباتهن، وهذا لا يأتي إلا عن طريق المزيد من الخدمات التعليمية والبرامج الثقافية المقدمة للمرأة الريفية.

19-جدول لدراسة تمدرس الأطفال:

	توجد مدرسة بالمنطقة				جميع الأطفال يدرسون				تساعدينهم بواجباتهم				يوجد قسم محو الأمية			
	نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ع/فزة	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00
حفير	25	100	00	00	17	68	08	32	08	32	17	68	00	00	25	100
مفروش	25	100	00	00	25	100	00	00	20	80	05	20	25	100	00	00
أ/ب/زيان	25	100	00	00	20	80	05	20	06	24	19	76	00	00	25	100

يبين لنا الجدول بأن الأطفال في الريف لا يهتمون بالدراسة بل انشغالهم منذ نعومة أضافرهم بالقطاع الفلاحي. فرغم توفر المدرسة إلا أننا نلاحظ نسبة 32 % بحفير و20 % بأولاد بن زيان من الأطفال الذين لا يدرسون وهذا راجع إلى عدة أسباب منها عدم توفر لا الضروف الملائمة و لا الإمكانات اللازمة, لكن مجتمع عين فزة و كالعادة نتائجه تتناقض و نتائج المجتمعات الأخرى, لكن نلاحظ أن جميع الأطفال بمنطقة المفروش يذهبون للمدارس ويمكن أن يكون الأمر راجع إلى حرص الأمهات على تعليم أطفالهم وهذا ما نلاحظه في مساعدة الأمهات لأبنائهم في واجباتهم كمجتمع عين فزة على عكس

مجتمع حفير و أولاد بن زيان الذان كانتا نسبتي مساعدة الأمهات للأبنء و حرصهم على تمدرسهم جد متدنية ب 32% و 24% على التوالي.

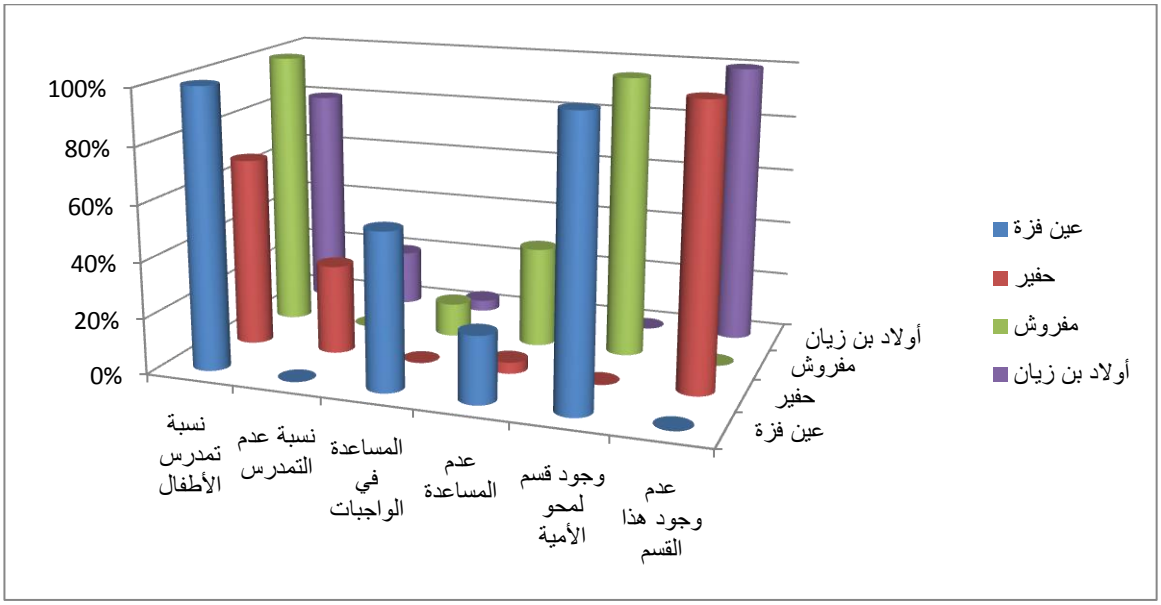

20- جدول لدراسة نسبة التمهين لعينة المجتمع المدروسة:

	لديه شهادة تكوين مهني				المجموع	
	نعم		لا			
	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	19	%76	06	%06	25	%100
حفير	00	%00	25	%25	25	%100
مفروش	05	%20	20	%20	25	%100
أ بن زيان	01	%04	24	%24	25	%100

التكوين لدى المرأة الريفية ضئيل جدا مقارنة بنظيراتها في المدينة حيث مثلت نسبة 76 % من الذين لهم شهادة بعين فزة, لكن في المقابل لا توجد سوى 20 % في المفروش و4% في أولاد بن زيان, و هذا راجع لانعدام مراكز التكوين المهني في المناطق الريفية وعامل ترك الفتاة التنقل إلى مناطق أخرى من أجل التعلم و اكتساب المعرفة و المهارات شيء مرفوض لدى المجتمعات المحافظة و التقليدية, فالفتاة قبل بلوغها تشرع العائلة في التفكير بتزويجها, لذا التعليم و التكوين حلم يموت مع ولادة الفتاة في هذه المجتمعات.

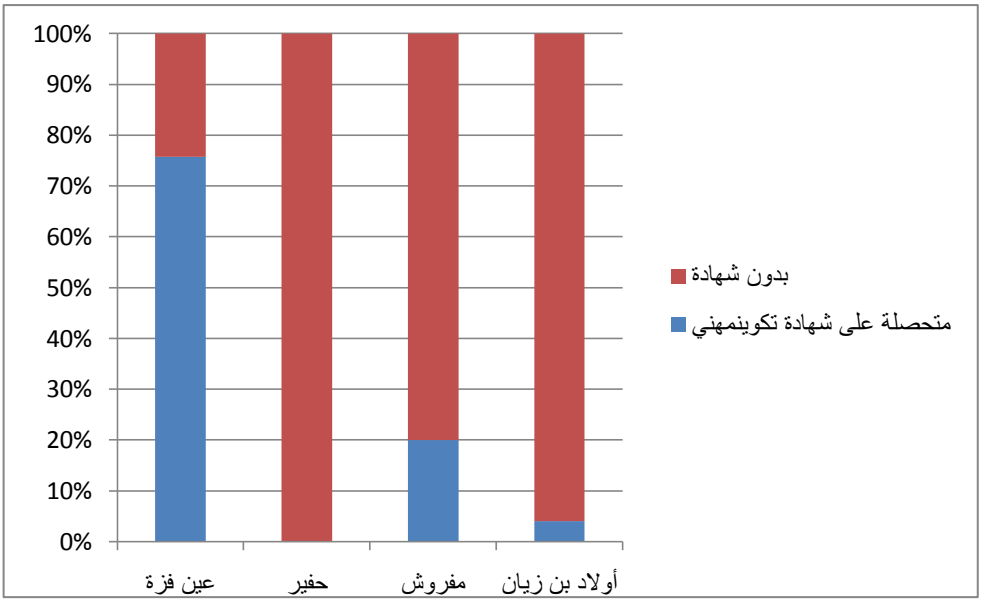

ب- أنشطة الفراغ:

21- جدول بحث في توقيت الأشغال المنزلية:

	متى تقومين بالاشغال المنزلية							
	صباحا		مساء		ليلا		كل يوم	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	20	%80	05	%20	00	%00	00	%00
حفير	24	%96	00	%00	00	%00	01	%04
مفروش	24	%96	00	%00	00	%00	00	%00
أ بن زيان	24	%96	00	%00	00	%00	01	%04

تعتبر المرأة الريفية عنصرا نشطا للغاية, حيث نلاحظ ذلك في هذه المجتمعات إذ تنهض كل النساء في الصباح الباكر لتقوم بالأشغال المنزلية وذلك بين نسبة 80% و 96 % حسب ترتيب المناطق و هذا ليبقى لها متسع من الوقت للقيام بأشغال أخرى كمساعدة الأولاد في دراستهم, مزاولة نشاطات أخرى كالحرف و الصناعات اليدوية, أو الاستمتاع بوقت الفراغ....إلخ.

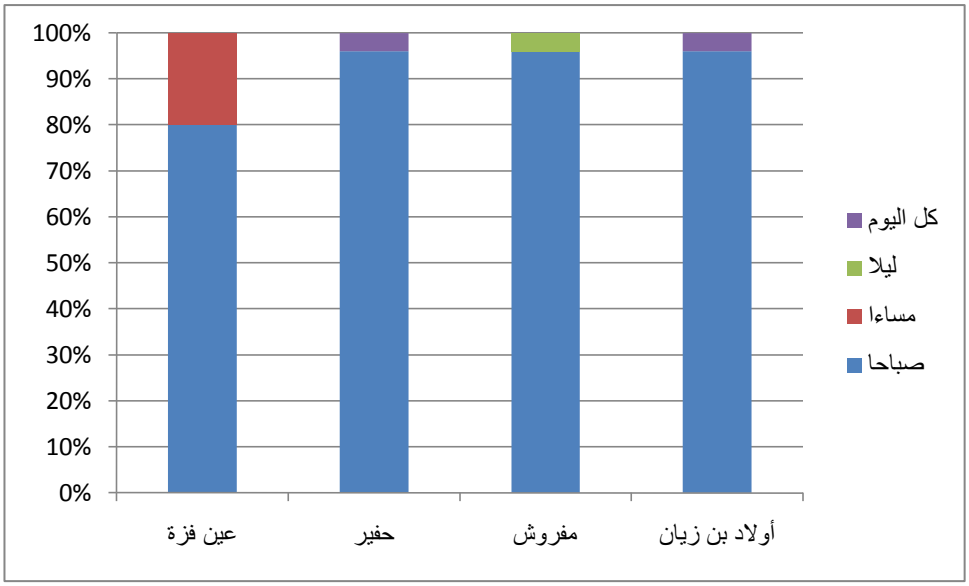

22- جدول لتوضيح مدى امتلاك وسائل الإعلام:

	التلفاز				المذياع				الانترنيت			
	نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ع/فزة	25	%100	00	%00	25	%100	00	%00	16	%64	09	%36
حفير	25	%100	00	%00	25	%100	00	%00	00	%00	25	%100
مفروش	25	%100	00	%00	25	%100	00	%00	00	%00	25	%100
أ/ب/زيان	25	%100	00	%00	25	%100	00	%00	00	%00	25	%100

أصبحت اليوم وسائل الاعلام من الضروريات حيث لا يخلوا منزل من التلفاز و المذياع كما تعتبر من وسائل الترفيه لدى المرأة الريفية, و ذلك لانعدام المرافق الضرورية لذلك, أما الأنترنت فتبقى شيء جديد و حديث على المناطق الريفية.

23- جدول لدراسة نشاط الترويج:

	مشاهدة التلفاز		الاستماع للمذياع		النوم		المطالعة		عمل فلاحي		عمل حرفي		تربية الحيوانات		زيارة الأقارب		الانترنيت	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ع/فزة	25	100	02	08	00	00	09	36	00	00	08	32	00	00	03	12	01	04
حفير	25	100	00	00	13	52	00	00	00	00	25	100	25	100	13	52	00	00
مفروش	25	100	00	00	04	16	00	00	20	80	21	84	25	100	09	36	00	00
أ/ب/زيان	25	100	00	00	03	12	00	00	00	00	25	100	25	100	01	04	00	00

أنشطة الفراغ: وقد جاء تقسيم الخبراء لهذه النشاطات على أنها عمليات تقوم بها المرأة دون عائد مادي ولكنها تعود عليها براحة نفسية وجسمانية، كما أنها تعتبر مشاركة في أنشطة المجتمع أساسا لتقوية العلاقات بين الأسر، فالمرأة الريفية ليس لها برنامج يومي محدد تسير عليه، نظرا لكثرة أعمالها وانشغالاتها، وإنما كل يوم وما تقوم به من أعمال في المنزل والحقل لذا فيكون الترويح حسب الأعمال التي تقوم بها فإذا قامت بنشاط فلاحي فهي ستكون بحاجة إلى النوم والراحة، أما اليوم الذي تقوم فيه بالأشغال المنزلية فقط فالترويج سيختلف من امرأة لأخرى فهناك من تفضل القيام بعمل حرفي ما وهناك من

تفضل زيارة الأقارب وهناك من تفضل القيام بشيء آخر كالتنظيف، الطهي،...الخ لكن تبقى مشاهدة التلفاز وسيلة الترويح الأساسية بالنسبة للمرأة، وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم 23.

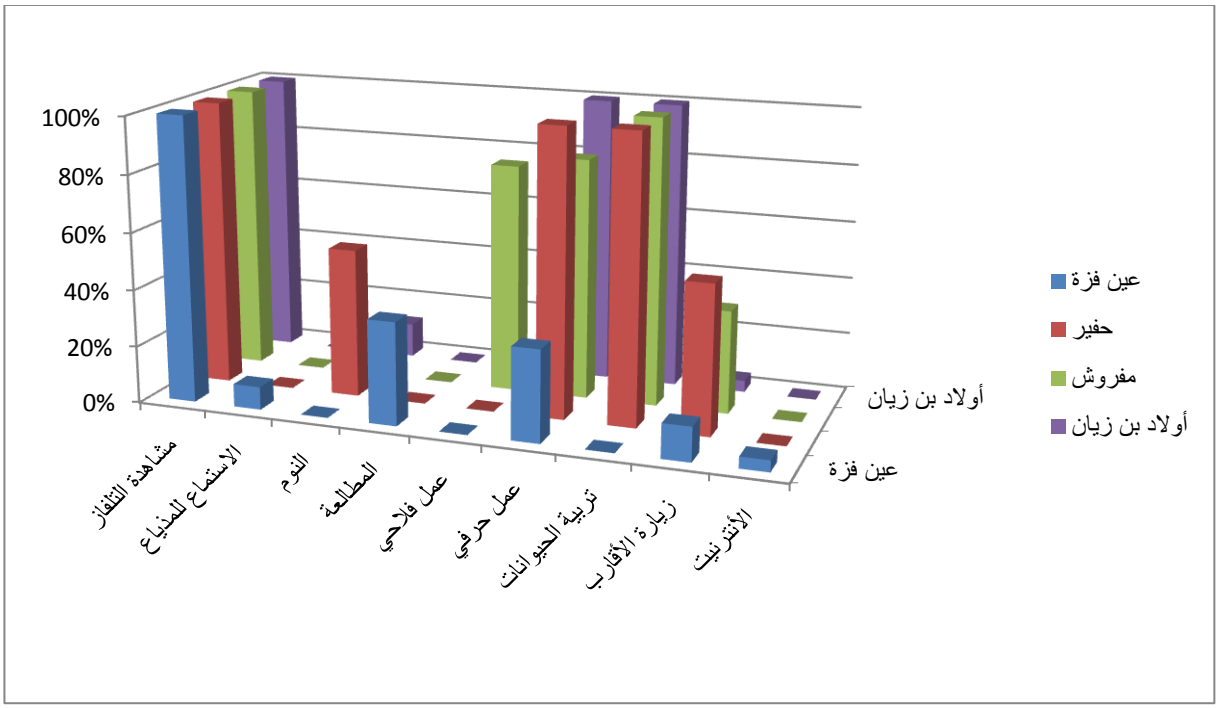

ج- الخدمات:

24-جدول لدراسة توفر المرافق الترويحية:

	مركز ثقافي				النوادي				حديقة تسلية				مكتبة عامة			
	نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ع/فزة	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00	00	00	25	100
حفير	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100
مفروش	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100
أ/ب/زيان	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100	00	00	25	100

يفتقر المجتمع الريفي إلى المرافق والمنشآت كما ذكرنا سابقا حيث تكاد تكون منعدمة هذا ما يوضحه لنا الجدول رقم 24، مما يؤدي إلى انعدام المشاركة النسوية فيها وفي الجمعيات

العامة والخاصة، لكن المرأة الريفية وفطانتها استطاعت أن تتغلب على هذه النقائص عن طريق خلق أجواء عائلية ترفيهية وممارسات اجتماعية فمن خلال الجدول رقم 26 أثبتت الأسرة الريفية أن تفكيرها تقليدي متعلق بالاقتناع بالأمور التقليدية، حيث نلاحظ زيادة حدة التقاليد لديهم بنسبة 100% في كل المناطق المدروسة وتجلى ذلك أيضا في الاحتفالات بالمناسبات الدينية والتقليدية التي أصبحت كرمز ثقافي اجتماعي هذا ما وضحته لنا إحصاءات الجدول رقم 27.

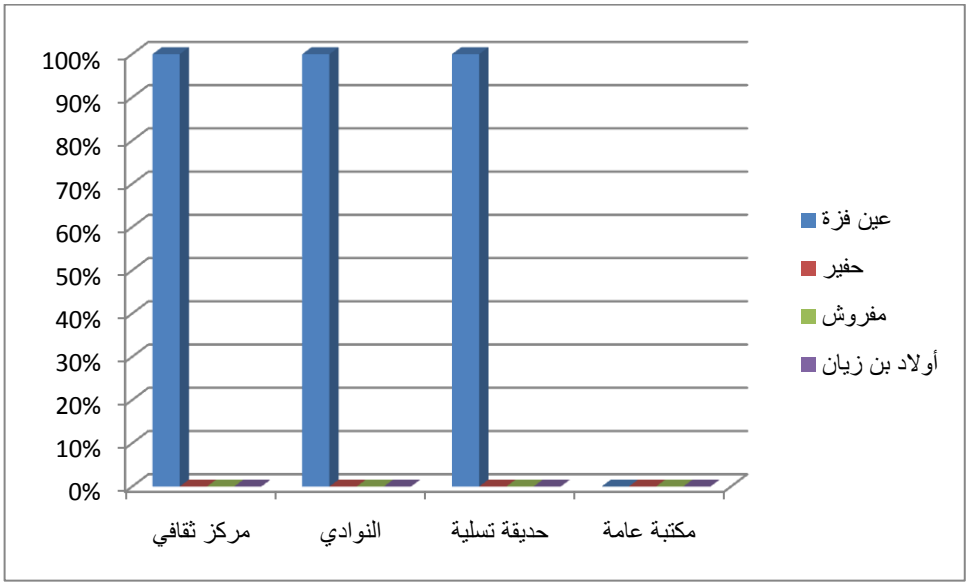

25- جدول يمثل الحركات الجمعوية بالمنطقة:

	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	25	%100	00	%00	25	%100
حفير	00	%00	25	%100	25	%100
مفروش	00	%00	25	%100	25	%100
أ بن زيان	00	%00	25	%100	25	%100

يفتقر الريف إلى التمثيل الجمعوي فعدا منطقة عين فزة لا يوجد في مكان آخر من مجتمع الدراسة.

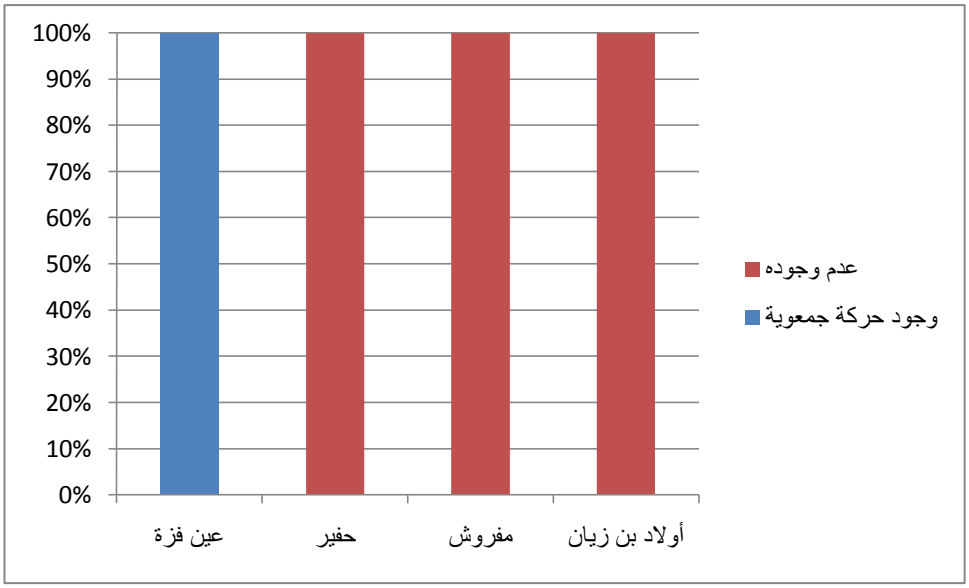

26- جدول لدراسة عادات وتقاليد الأسرة:

	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	25	%100	00	%00	25	%100
حفير	25	%100	00	%00	25	%100
مفروش	25	%100	00	%00	25	%100
أ بن زيان	25	%100	00	%00	25	%100

المرأة الريفية هي الخزان الآمن لتقاليد وعادات المجتمع حيث تحافظ عليها و تحفظها من الزوال و تورثها من جيل لآخر و الجدول أعلاه يبرهن ذلك, فرغم كل التحولات والتطورات التي تطرأ على المجتمع إلا أننا نلاحظ تمسكه بعاداته وتقاليده و نقصد بذلك منطقة عين فزة, فرغم تحضرها إلا أننا وجدناها محافظة على عادات و تقاليد المجتمع من خلال الاحتفالات الدينية وقد تجسد ذلك في نوع اللباس أي التقليدي و المأكولات والحلويات الخاصة بكل احتفال, ضف إلى ذلك الأناشيد و الأغاني الدينية و المحلية, كما يمكننا أن نقول بأن هذه العادات هي رمز كل منطقة تحافظ على وحدة أهلها وسكانها, إذن هي نوع من الرابط الاجتماعي المحلي.

27- احتفالات العائلة:

	المولد النبوي		الناير		رأس السنة		العيد	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	25	%100	25	%100	25	%100	25	%100
حفير	25	%100	25	%100	25	%100	25	%100
مفروش	25	%100	25	%100	25	%100	25	%100
أ بن زيان	25	%100	25	%100	25	%100	25	%100

و كما قلنا فالمرأة تحافظ على التقاليد من خلال ممارستها و إحيائها في كل مناسبة, فلديها رموز تستعملها لكل احتفال في طابع خاص فمثلا المولد النبوي ليس فقط الاحتفال به لكن جعله حدثا مميزا بالمأكولات و الألبسة و المدائح, و قد تجلى ذلك في زيارات العائلات لبعضها البعض و تبادل تلك الرموز كالأكل مثلا....

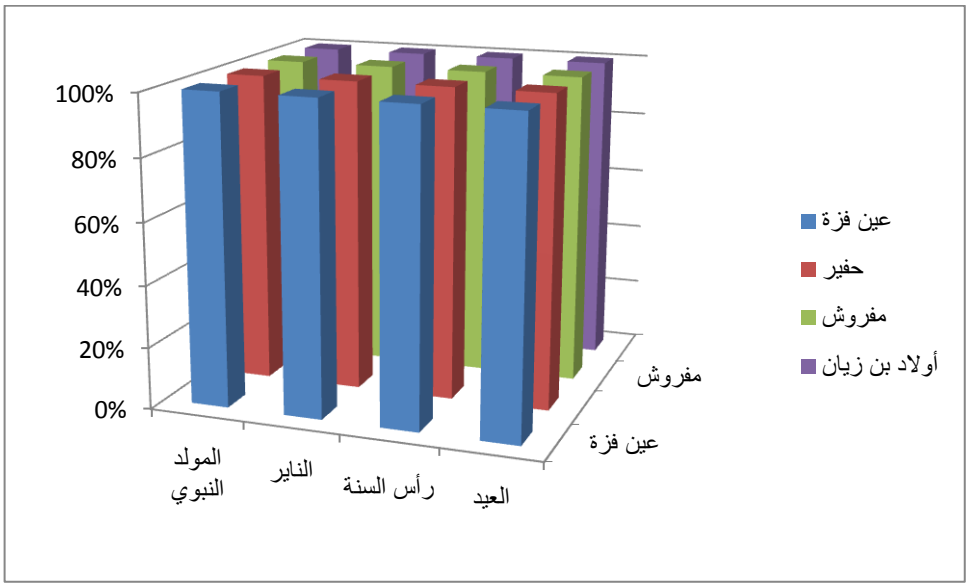

ثالثا: المؤشرات الاقتصادية:

أ - العمل

28- جدول يمثل مشاركة المرأة الريفية في العمل المأجور:

	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	07	%28	18	%72	25	%100
حفير	00	%00	25	%100	25	%100
مفروش	03	%12	22	%88	25	%100
أ بن زيان	00	%00	25	%100	25	%100

يعتبر عامل خروج المرأة الريفية للعمل المأجور شبه محرم هذا ما أسفرت عليه الدراسة الاحصائية من خلال الجدول رقم 28 الذي يدل على أن جل الإحصاءات تركزت على عدم وجود مشاركة للمرأة الريفية في العمل المأجور بنسب كبيرة وعليه سنقوم باستثناء الجداول رقم 29و30 من الدراسة والتحليل لأنهما يركزان على دافع المرأة للعمل المأجور ومدى قبوله في العائلة، رغم أن رأي النساء تمحور على تفضيلهن للعمل خارج المنزل سواءا في المجال الزراعي (الفلاحي) أو الصناعي (التجاري) أو المأجور لكن يبقى حلم يقصيه المجتمع للفتاة وهذا ما نلاحظه في الجدول رقم 31، والجدول رقم 32 أعطانا نتائج عن تمثلات المرأة لهذا الحلم الذي اعتبره البعض تحرر في كل من مجتمع المفروش وأولاد بن زياد بنسب 52% و44% والبعض الآخر في مجتمع حفير ترجمه للإيمان بالمستقبل بنسبة 72% لكن مجتمع عين فزة التي ترى نساؤه أن عمل المرأة ليس للأجر بل لتحقيق الذات فقد ركزت على أنه إيمان بالمستقبل، تنمية المهارات والثقة بالذات ب 40%، 36% و24%.

29- دافع المرأة للعمل:

	اثبات الذات		الأجر		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	07	%28	00	%00	07	%28
حفير	..	..	..	..	..	
مفروش	00	%00	03	%12	03	%12
أ بن زيان	..	..	..	..	..	

بما أن العمل المأجور في هذه المناطق شبه منعدم فسنستثني هذا الجدول من الدراسة والتحليل.

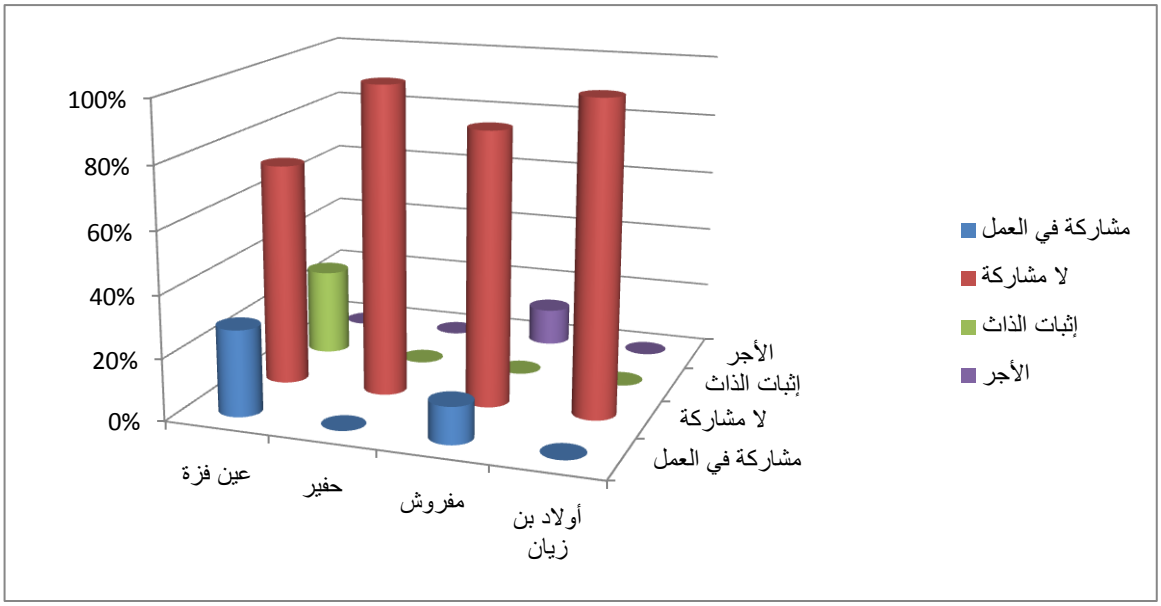

30- جدول لدراسة مدى قبول عمل المرأة المأجور في العائلة في العائلة:

	مشاكل مع العائلة بسبب العمل				سيطرت شخص ما على					
	نعم		لا		عملك		أجرك		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	00	%00	07	%28	00	%00	00	%00	07	%28
حفير	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مفروش	01	%04	02	%08	00	%00	01	%04	02	%08
أ بن زيان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

و كما ذكرنا سابقا فهذه النسب ضئيلة جدا كي نصدر حكما على المنطقة, لذا فسنحذف هذا الجدول أيضا من الدراسة و التحليل.

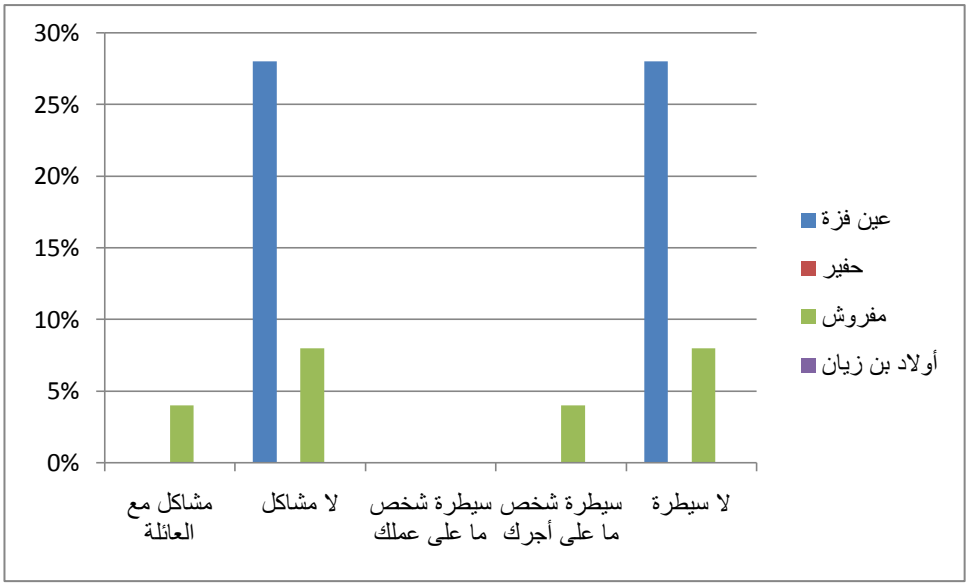

31- جدول لمعرفة المكان المفضل للمرأة في العمل:

	داخل المنزل		خارج المنزل		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	00	%00	25	%100	25	%100
حفير	00	%00	25	%100	25	%100
مفروش	00	%00	25	%100	25	%100
أ بن زيان	00	%00	25	%100	25	%100

رغم الضغوطات التي تمارس على المرأة الريفية إلا أنها تفضل العمل خارج المنزل فقد أجابت كل النساء بالعمل خارج المنزل وذلك لأنها ترى فيه مكملاتها.

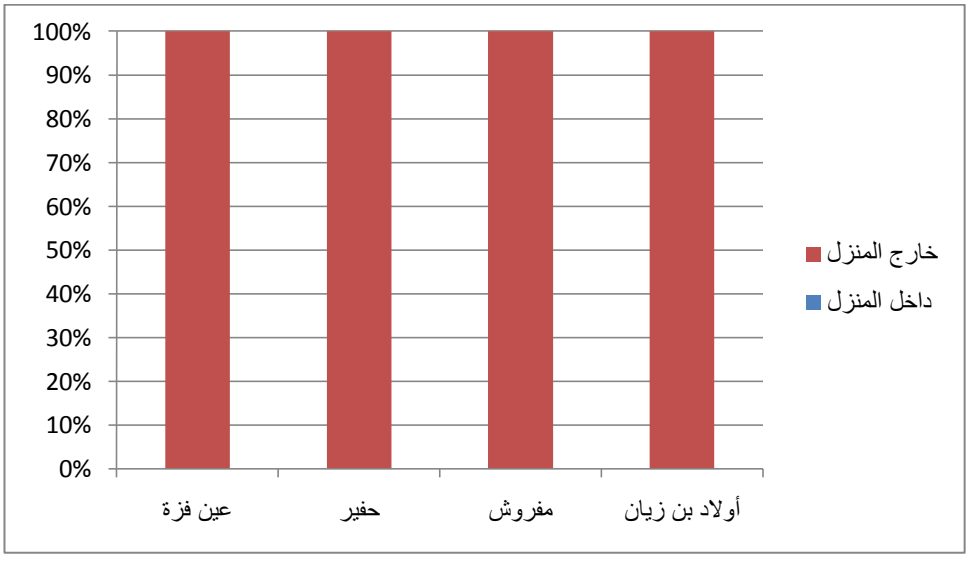

32- جدول لقراءة تمثيلات (نظرة) المرأة للعمل:

	العمل بالنسبة للمرأة									
	عقوبة		تحرر		ثقة بالذات		تنمية المهارات		الإيمان بالمستقبل	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	00	%00	00	%00	06	%24	09	%36	10	%40
حفير	00	%00	07	%28	00	%00	00	%00	18	%72
مفروش	00	%00	13	%52	04	%16	00	%00	08	%32
أ بن زيان	00	%00	11	%44	09	%36	00	%00	05	%20

و كما قلنا تفضل المرأة الريفية العمل خارج المنزل لأنها تتمثله تحررا بنسبة 52 % و44 % لكل من المفروش و أولاد بن زيان أما عين فزة فقد تباينت النسب بين الثقة بالذات, تنمية المهارات و الإيمان بالمستقبل أيضا التي تمثلتها نساء حفير ب72 %. وهنا تختلف نظرة النساء من منطقة لأخرى ومن مجتمع لآخر و ذلك حسب الضروف التي تعيشها كل واحدة.

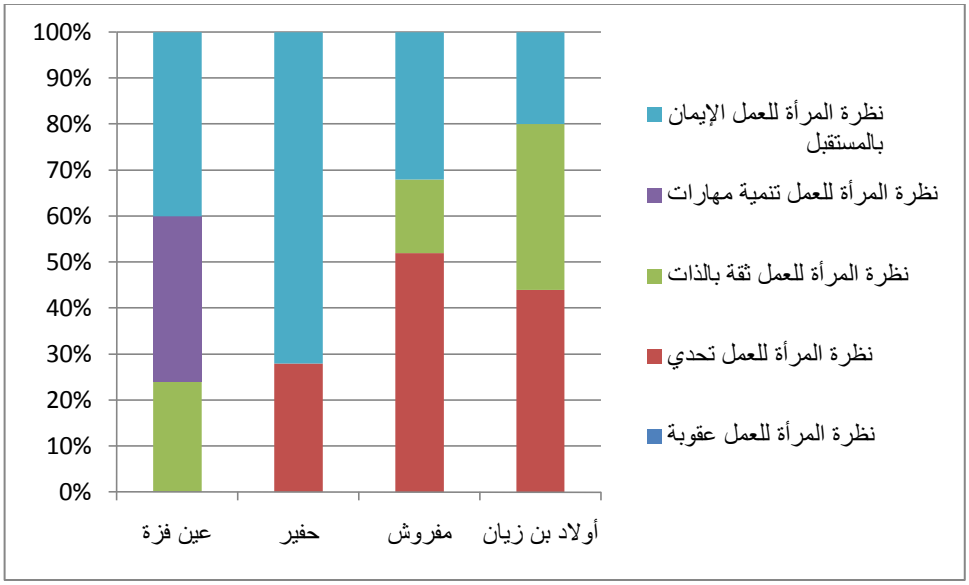

33- جدول لمعرفة آراء عن العمل:

	عمل المرأة مقبول في المجتمع المحلي				الأشغال المنزلية وتربية الأولاد عمل				تساعدين رب العائلة في عمله			
	نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ع/فزة	13	%52	12	%48	25	100	00	%00	00	%00	25	100
حفير	00	%00	25	100	00	%00	25	100	25	100	00	%00
مفروش	03	%12	22	%88	23	%92	02	%08	25	100	00	%00
أ/ب/زيان	01	%04	24	%96	00	%00	25	100	25	100	00	%00

وعمل المرأة الريفية يعد من الاقتصاد المنزلي الخاص بترتيب المنزل وتنظيفه، صنع الغذاء...الخ فهي في هذه المجتمعات البدوية، الرعوية تقوم بأنشطة تساهم في دخل الأسرة من عمل زراعي حرفي ورعوي إلى جانب مساعدة الرجل في عمله والتي أثارت الجدول رقم 33 بنسبة 100% في المناطق حفير، المفروش وأولاد بن زياد وقد أقصت نساء عين فزة هذا الدور برفضه. حيث تقول النساء أن عمل المرأة غير مقبول في المجتمع الريفي بنسب 48 % 100% 88 % 96% للمناطق بالترتيب عين فزة حفير المفروش أولاد بن زيان, أما عن اعتبار الأشغال المنزلية عمل فقد تباينت الآراء فعين فزة وافقت عليه بالإجماع, أما المفروش فب 92% أما حفير و أولاد بن زيان فقد رفضته تماما.

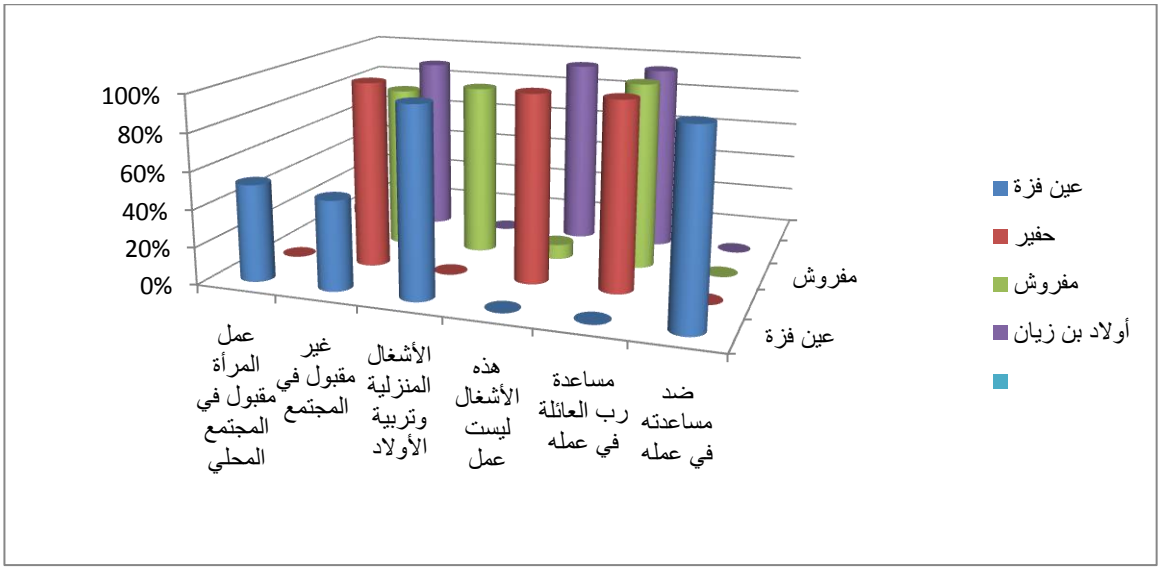

ب -الإنتاج:

34- جدول لدراسة الأشغال اليدوية للمرأة:

	هل لديك حرفة				هل من دخل من خلالها			
	نعم		لا		نعم		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	11	%44	14	%56	00	%00	11	%44
حفير	25	%100	00	%00	09	%32	17	%68
مفروش	22	%88	03	%12	22	%88	00	%00
أ بن زيان	25	%100	00	%00	25	%100	00	%00

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم النساء الريفيات يتقن حرفة, هذا ما وضحته البيانات 44 %, 100 %,88 % 100 % و ليس بالضرورة أن يكون لها دخل من خلالها.

ولقد اتفق الخبراء والباحثين على أنها العمليات التي تقوم بها المرأة ويكون فيها عائد ملموس، وهي تختلف من حيث النوع وطريقة الأداء وكذلك من حيث الأوقات المستنفذة في انجازها، فأجمعوا على أنها العمليات التي تؤدي إلى إنتاج ملموس للمرأة ولأسرتها. وتشير إحصاءات الجدول رقم 34 أن معظم النساء الريفيات يقمن بإسهامات إنتاجية حرفية والتي تعود بعائد ودخل من خلالها فقد كان مجتمع حفير, المفروش وأولاد بن زيان من المجتمعات الريفية التي تركزت بها الصناعات الحرفية بنسب 100%، 88% و100% والعائد أو الدخل من خلالها بنسب 32%، 88% و100%، ويدخل هذا في إطار إسهامات المرأة الاقتصادية من خلال الأنشطة والأعمال التي تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجه، هي تبدو في شكل مادي مأجور عن طريق ما تحصل عليه من ثمن لسلع والمنتجات التي تبيعها أو ربح من صناعة بعض المصنوعات اليدوية، وهناك أيضا إسهامات غير مباشرة فتمثل قيمة المواد التي تنتجها المرأة وتستهلك داخل المنزل، ويمثل ذلك في الدراسة الميدانية للجدول رقم 35 الذي يثبت قيمة مساهمة الأسرة الريفية عامة والمرأة خاصة في الإنتاج و الإقتصاد بصفة عامة.

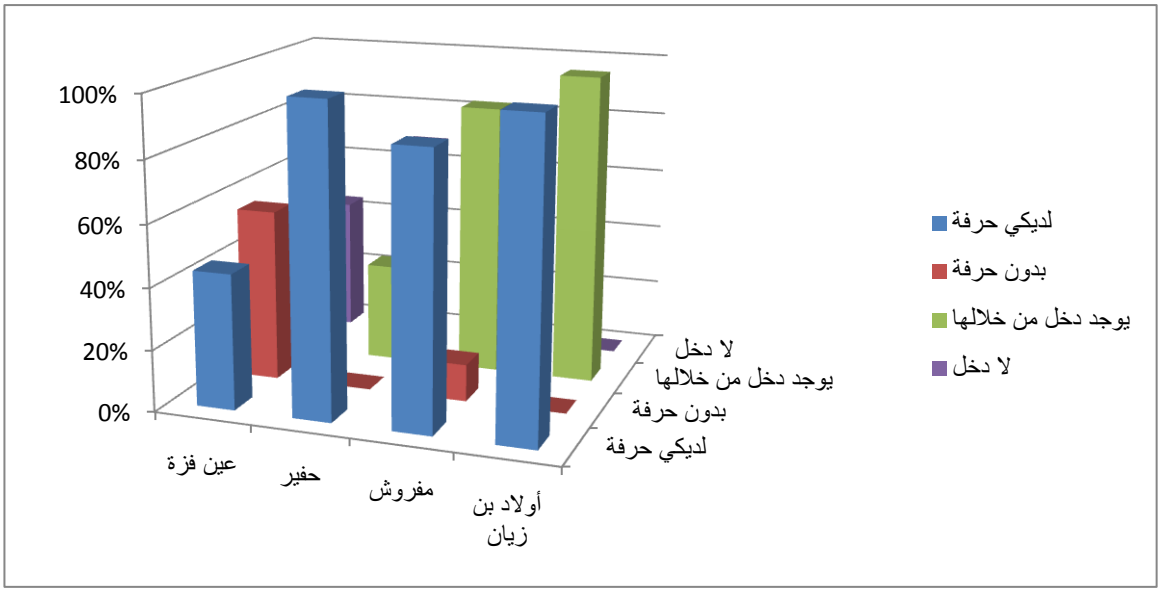

35- جدول لدراسة مدى إنتاج الأسرة:

	هل للأسرة إنتاج				هل تبع الأسرة الإنتاج				إنتاج مواد استهلاكية يدويا			
	زراعي		حيواني		نعم		لا		نعم		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ع/فزة	13	%52	04	%16	17	%68	00	%00	00	%00	25	100
حفير	04	%16	25	100	25	100	00	%00	25	100	00	%00
مفروش	19	%76	13	%52	25	100	00	%00	25	100	00	%00
أ/ب/زيان	05	%20	25	100	25	100	00	%00	25	100	00	%00

كل الأسر الريفية منتجة حسب بيانات الجدول و يختلف الانتاج من أسرة لأخرى فهناك الإنتاج الحيواني (البقر, الغنم, الماعز, الدجاج, الأرانب, الديك الرومي...) والإنتاج الفلاحي(الخضر, الفواكه, والفواكه الجافة...) وإنتاج المواد الاستهلاكية كالعسل, زيت الزيتون, الزبدة, الحليب بأنواعه...إلخ.

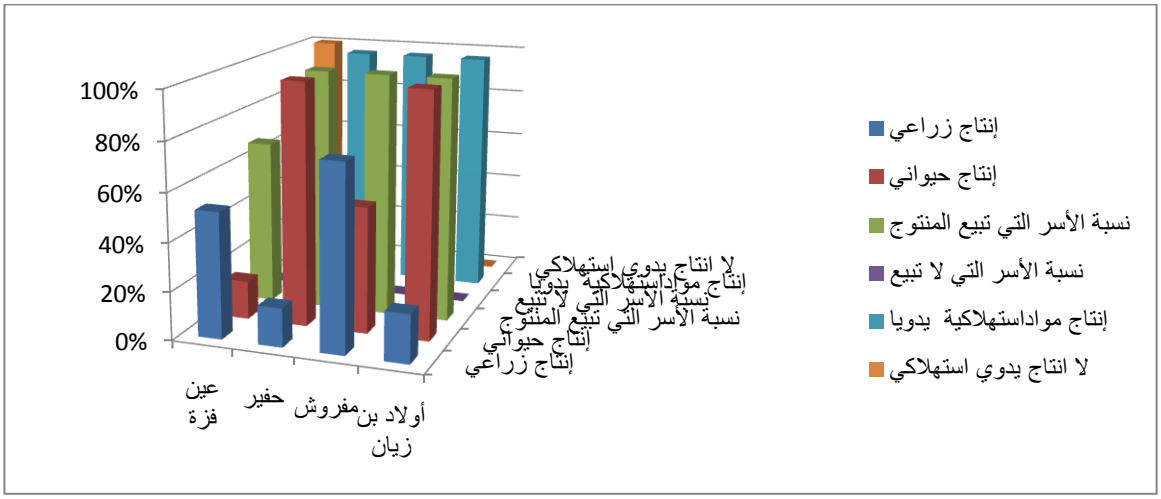

ج- التنمية:

36 - جدول لدراسة مدى سماع المرأة عن البرامج التنموية و الاستفادة منها:

	سمعت عن البرامج التنموية				استفدت من إحداها				لديك الرغبة للمشاركة			
	نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ع/فزة	25	100	00	%00	03	%12	22	%88	25	100	00	%00
حفير	25	100	00	%00	00	%00	25	100	17	%68	08	%32
مفروش	25	100	00	%00	01	%04	24	%96	25	100	00	%00
أ/ب/زيان	25	100	00	%00	00	%00	25	100	25	100	00	%00

إنه ومن كل ما سبق يتضح جليا مساهمة المرأة في تنمية المجتمع اجتماعيا، ثقافيا وحتى اقتصاديا لكن تبقى هذه الأدوار لا تنال التقدير الكافي ولا يوفر لها المعارف الإرشادية المطلوبة، ذلك لأن المرأة الريفية ومن خلال وسائل الإعلام تسمع عن البرامج التنموية التي تسطرها الدولة، لكن الاستفادة محدودة، حيث لم نلحظ في كل مناطق الدراسة سوى نسبة ضئيلة جدا في منطقة عين فزة ب 12% والمفروش ب 04%، أما حفير وأولاد بن زيان فقد انعدمت المشاركة النسوية من خلال برامج التنمية، وعند مقابلات لإحدى المستفيدات من مشروع للتنمية الريفية في الإطار الفلاحي بمنطقة المفروش وهي السيدة (ط.ن) والتي استفادت من تربية البقر تقول أن المرأة الريفية مهمشة كل التهميش فإذا أرادت الدولة أن تكون وتشارك بفعالية في البرامج عليها التقرب من المرأة الريفية ووضع لجان ومكاتب تحسيسية لشرح البرامج و مساعدتهم في الملفات المخصصة ومن هنا ستلمس الدولة ظهور موجة جديد للمشاركة النسوية في البرامج التنموية الفلاحية والزراعية وحتى مجال الصناعات الغذائية والمصغرة، حيث وحسب الجدول رقم 38 ترى المرأة أن لها دور فعال في المجتمع بنسب عالية 100% في عين فزة والمفروش, أما حفير وأولاد بن زيان ب 28% و4% على التوالي لكنها ليست راضية عن نمط عيشها بنسب 92% و100% لكل من حفير والمفروش وأولاد بن زيان.ومن المعوقات التي تعيق تقدمها ونجاحها اعتبرت المرأة التقاليد والمجتمع الذكوري سبب في ذلك.

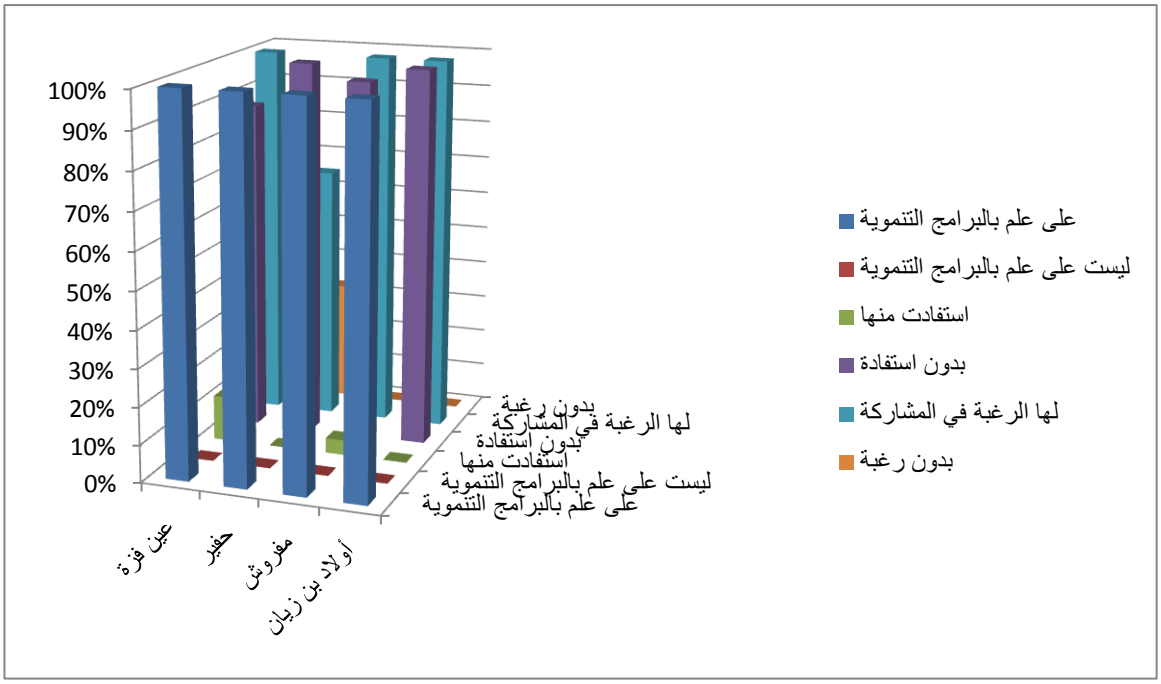

37-جدول لدراسة معوقات تقدم المرأة:

	التقاليد		المجتمع الذكري		نقص الإمكانيات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	17	%68	08	%32	00	%00	25	%100
حفير	11	%44	11	%44	03	%12	25	%100
مفروش	09	%36	16	%64	00	%00	25	%100
أ بن زيان	12	%48	05	%20	08	%32	25	%100

اعتبرت النساء المجتمع الذكوري و التقاليد عائقا أمام سيرها و تقدمها حيث احتلت أعلى النسب ذلك, وكما قد ظهر ذلك جليا في دراسة تعليمها و تكوينها لأنها لا تملك الحرية الكافية للخروج و التنقل و الاختلاط بكل شرائح المجتمع لاكتساب المعارف والمهارات, لذا قد وصلت المرأة في المدينة إلى أسمى المراكز و المراتب بفضل تحررها من المجتمع وتقاليده وأعرافه التي كانت تجعل منها دمية في يد الذكر يحركها كما يشاء تحت ستار المجتمع كشعار له.

38-جدول لمعرفة نظرة المرأة لواقعها:

	لك دور فعال في المجتمع				رضا المرأة عن نمط عيشها			
	نعم		لا		نعم		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عين فزة	25	%100	00	%00	25	%100	00	%00
حفير	07	%28	18	%72	02	%08	23	%92
مفروش	25	%100	00	%00	00	%00	25	%100
أ بن زيان	01	%04	24	%96	00	%00	25	%100

فرغم كل العوائق و المحددات التي تعيق سير المرأة الريفية و تقدمها إلا أنها ترى في نفسها ذات دور فعال في المجتمع و ذلك لإيمانها بمعارفها و مهاراتها, فإذا سمحت لها الفرصة لا نجدها إلا جاهدة للرفع من مستواها و الرقي به لاكتساب المكانة المرموقة, وأكبر دليل على ذلك عدم رضاها عن نمط عيشها الذي تريد تغييره جاهدة بطريقة أو بأخرى ماديا فقط و ليس على حساب معنوياتها من عادات و تقاليد وعرف...إلخ.

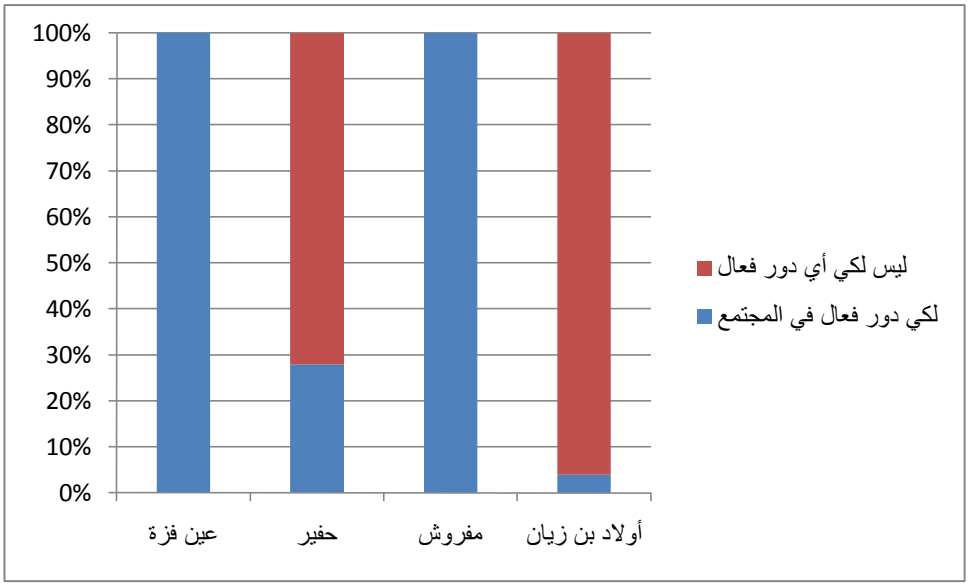

و كخلاصة للدراسة الميدانية, تساهم المرأة الريفية في تنمية المجتمع و هذا موجود منذ وجود البشرية لا نأتي نحن لنبرهن عنه, لكن ما نريد أن نثبته هو إلى أي مدى تكون هذه المساهمة, أي اجتماعيا, اقتصاديا و ثقافيا, إلى جانب مساهمتها في التنمية وفق الضروف و المناخ الذي يتيحه المجتمع لها, و ما هي معوقات هذه المساهمة. نتمنى أن نكون قد وفقنا في الإجابة على إشكالية الدراسة ولو بنسبة ضئيلة فقط لتكون ذات هدف وليس سرد فقط.

المبحث الثالث: مقارنة النتائج مع نتائج الدراسات السابقة.

أولا: مقارنة نتائج المؤشرات الاجتماعية:

لا يمكن لنا أن ندرس بالتفصيل نتائج الدراسات السابقة و مقارنتها مع نتائج دراستنا لأن ذلك سيتطلب منا وقتا أكبر و عدد من الصفحات أكثر, و عليه سنكتفي بذكر أهم النقاط, ولأن الدراسات لم تكن في مكان واحد أو بلد واحد أو محيط جغرافي واحد, ستختلف الظروف البيئية و الاجتماعية و الثقافية و حتى المناخ من منطقة لأخرى, و هذا ما سيجعلنا نكتفي فقط بالتركيز على العناصر الأساسية في هذا المجال, فلدراسة مساهمة المرأة في التنمية أو التغير الاجتماعي علينا تشخيص ووصف أوضاع و اتجاهات ومواقف المرأة من خلال دراسة الجوانب الأسرية, الصحية و التعليمية التي تعيشها, فإذا تحدثنا عن دور المرأة الأسري علينا أولا أن ندرسه من حيث العدد و المستوى المعيشي, نظام الزواج و حتى الطلاق, فقد درست ذلك "فوزية العطية" في كتابها " المرأة و التغير الاجتماعي في الوطن العربي" حيث خلصت إلى أن الظروف الصحية لم تتحسن كثيرا لدى فئات اجتماعية متعددة

بسبب سوء التغذيةو قلة العناية الصحية, عدم توفر التأمين و التلوث و كذا تدهور المستوى المعيشي الذي نقصد به التغذية و الملبس و السكن, رغم محاولاتها الجاهدة لتحسينه كما ذكرها الدكتور"عبد الحميد اسماعيل الأنصاري" في كتابه "دور المرأة الخليجية في التنمية", وقد أرجعت ذلك أيضا الدكتورة "سامية محمد فهمي" في كتابها "مشاركة المرأة في التنمية" إلى عدد أفراد الأسرة الكبير و كذا الاكتضاض داخل المنازل و الذي يؤدي إلى انتقال الأمراض, الأوبئة و سوء التغذية و الذي ينتج عنه ارتفاع عدد الوفيات, و قد توصلت إلى ذلك أيضا دراسة مركز البحوث الانتربولوجية الاجتماعية و الثقافية في دراسة ميدانية موسومة ب « femmes et developpement » و التي قد ركزت أيضا عن الظروف السكنية و ارتباطها بالصحة.

و دراستنا لم تغفل عن هذه الأمور رغم أن النتائج كانت متباينة إلا أننا توصلنا إلى نفس الاستنتاجات.

ثانيا: مقارنة نتائج المؤشرات الثقافية:

يعتبر التعليم من العوامل الأساسية التي تعمل على احداث التنمية و التغير الاجتماعي, وهو المعيار الأساسي لقياس المستوى العلمي و الثقافي للسكان, فتدني المستوى التعليمي الذي توصلنا اليه من خلال دراسة, نتيجة تعاني منها جل الدول العربية حسب الدراسات السابقة, وكحل تقترح محو الأمية, و تطبق مجانية و الزامية التعليم, و تعتبر هذه المشكلة في الريف أكثر من المدينة و هذا راجع إلى عدة عوامل تختلف من منطقة لأخرى حسب التركيبة البشرية لها و توفر المرافق الضرورية و الخدماتية ووسائل التعليم...الخ, حيث تساعد هذه الوسائل حتى على قضاء وقت الفراغ الذي قامت الدكتورة "سامية محمد فهمي"بدراسته على أنه الوقت الخاملو الذي تقوم فيه المرأة بعمل لا يعود لها بعائد, لكن يعود عليها بالراحة و الترفيه, لكن و لسوء الحظ لا تهتم الدولة كثيرا بالمجتمعات الريفية خاصة في هذا المجال حيث توصلنا إلى أنه ينعدم أو يفتقر على الخدمات و المرافق الضرورية لذلك, فالمرأة الريفية تحاول تخطي ذلك بخلق أجواء ترفيهية لنفسها من خلال المناسبات و العادات و التقاليد,فزيادة على الترفيه تحاول أن تورثها للأجيال و تحافظ عليها.

ثالثا: مقارنة نتائج المؤشرات الاقتصادية:

تعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة في التنمية لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمل, فقد قامت الكاتبة "هيفاء فوزي الكبرة" في كتابها "المرأة و التحولات الاقتصادية و الجتماعية" دراسة من المرأة العاملة في سوريا, بدراسة عمل المرأة بالتفصيل كما درست ذلك "فوزية العطية" و"سامية محمد فهمي" و "الأنصاري عبد الحميد اسماعيل" الذي ربط العمل بالدين و عرض مبررات عمل المرأة و موقف المعارضين, أما نتائج دراستنا فقد تعارضت مع نتائج هذه الدراسات ذلك لأن عامل خروج المرأة الريفية للعمل المأجور مرفوض في مجتمع الدراسة رغم التغير الاجتماعي الحاصل تبقى الروح التقليدية مسيطرة عليه لكن مساهمة المرأة الريفية في الانتاج تبرهن عكس ذلك فقد خلصت جل الدراسات المذكورة و حتى دراستنا هذه إلى أن المرأة الريفية تساهم في الانتاج سواءا يدوي أو حرفي من خلال مواد استهلاكية (كالخبز, زيت الزيتون, عسل النحل,

الزبدة, الحليب, اللبن, الخضر و الفواكه و الفواكه الجافة كالزبيب, و كذا تربية الحيوانات كالدجاج, الأرانب, البقر, الغنم, الماعز, الديك الرومي,الحجل...الخ, و مواد استعمالية أو للزينة مثل (الزرابي, الحصيرو صناعة الحلفاء بكل أنواعها, الماكرامي, صناعة الطين من أواني و أدوات تزيينية ...الخ, ضف إلى ذلك منتوجات الطرز و الخياطة و الحياكة بكل أنواعها.

فرغم كل ما تتقنه المرأة من حرف و صناعات إلا أن المجتمع لا يستثمرها بل يدعها تندثر و تموت مع أصحابها, ذلك لأنه لا يوفر لها المناخ المناسب, و التقدير الكافي للابداع والانتاج, فمن هنا نقول أن البراتمج التنموية التي تسطرها الدولة هي برامج فقيرة من حيث المشاركة النسوية أو من حيث التأطير, فهذا لا يجعلنا ننفي دور المرأة الريفية في التنمية الغير ظاهر من خلال التربية و التعليم و الانتاج و العمل لكن يبقى دور ليس له صدى فلو تثمنه بالمشاركة في البرامج التنموية لستترك بصمة و صدى خاص لا يكون له مثيل.

خاتمة الفصل الميداني.

التحقق من الفرضيات:

فمن خلال تحليل نتائج الدراسة نلاحظ أنه لا البناء الاجتماعي ولا النظم الاجتماعية ولا الثقافة التقليدية ماثلة أمام حرية المرأة الريفية وانحصار فرص الإبداع لديها وضيق مشاركتها في المجتمع عامة بل هي تقبل التحدي وترفع الستار وتقبل التغيير فعليه نرفض الفرضية الثانية ونقبل الأولى أي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية من برامج جواريه واستراتيجيات وطنية للتنمية قادرة لفتح الباب والمجالات وإتاحة الفرص أمام المرأة الريفية للعمل والاندماج في المجتمع، والمشاركة في تنميته، ونبرهن على ذلك بنتائج الجدول رقم 31، 32، 34،35، 36، 38 فهي تريد العمل خارج المنزل مهما كان نوعه حيث تمثله بالتحرر والإيمان بالمستقبل أي أن نظرتها بعيدة وليست محدودة تقبل وتريد التغيير، تؤمن بما لديها من مهارات وكفاءات، تعمل وتنتج بقوة وعزم، ولديها رغبة جامحة في إظهار طاقاتها مهما ما يحول من معوقات دون طريقها وذلك لأنها غير راضية عن نمط عيشها.

ومن خلال هذه الدراسة استطعنا أن نجيب عن السؤال الأتي: ما مدى مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي؟ ونقول أنها تساهم بقوة في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي بالإنتاج السلعي وغير السلعي.

ومن خلال كل ما سبق وما جاء في الدراسة الميدانية نحدد مساهمة المرأة الريفية في التنمية في النقاط الآتية:

1 مساهمتها في التنمية الاجتماعية عن طريق:

- التنشئة الاجتماعية للنشء.
- تربية الأطفال.
- تعليم الأطفال.
- الرعاية الصحية.
- الاهتمام بالمنزل وشؤونه.

- توفير احتياجات الأسرة.

2 مساهمتها في التنمية الثقافية عن طريق:

- ترسيخ الدين في نفوس الأطفال.
- توعية الأطفال ثقافيا والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.
- الحفاظ على التراث الثقافي.
- توريث القيم والعادات والتقاليد عبر الأجيال.
- دورها كهمزة وصل بين المجتمع ومحدداته والنشء.
- تكوين الشخصية الثقافية.

3 مساهمتها في التنمية الاقتصادية عن طريق:

- العمل بنوعية الإنتاج الاقتصادي والإنتاج الخدماتي.
- الصناعات التقليدية واليدوية (الحلفاء، الصوفية، الطرز، السجاد...).
- الصناعات الغذائية (الخضر والفواكه, زيت الزيتون، العسل، المربى...).
- تربية الحيوانات والرعي (البقر، الغنم، الماعز، الدجاج، الأرانب...).
- زيادة الإنتاج وتوفير سلع استعمالية واستهلاكية.
- توفير عمل لنفسها وبذلك دخل فردي لرفع وتحسين مستواها المعيشي.

يلخص لنا المخطط الآتي عملية مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي.

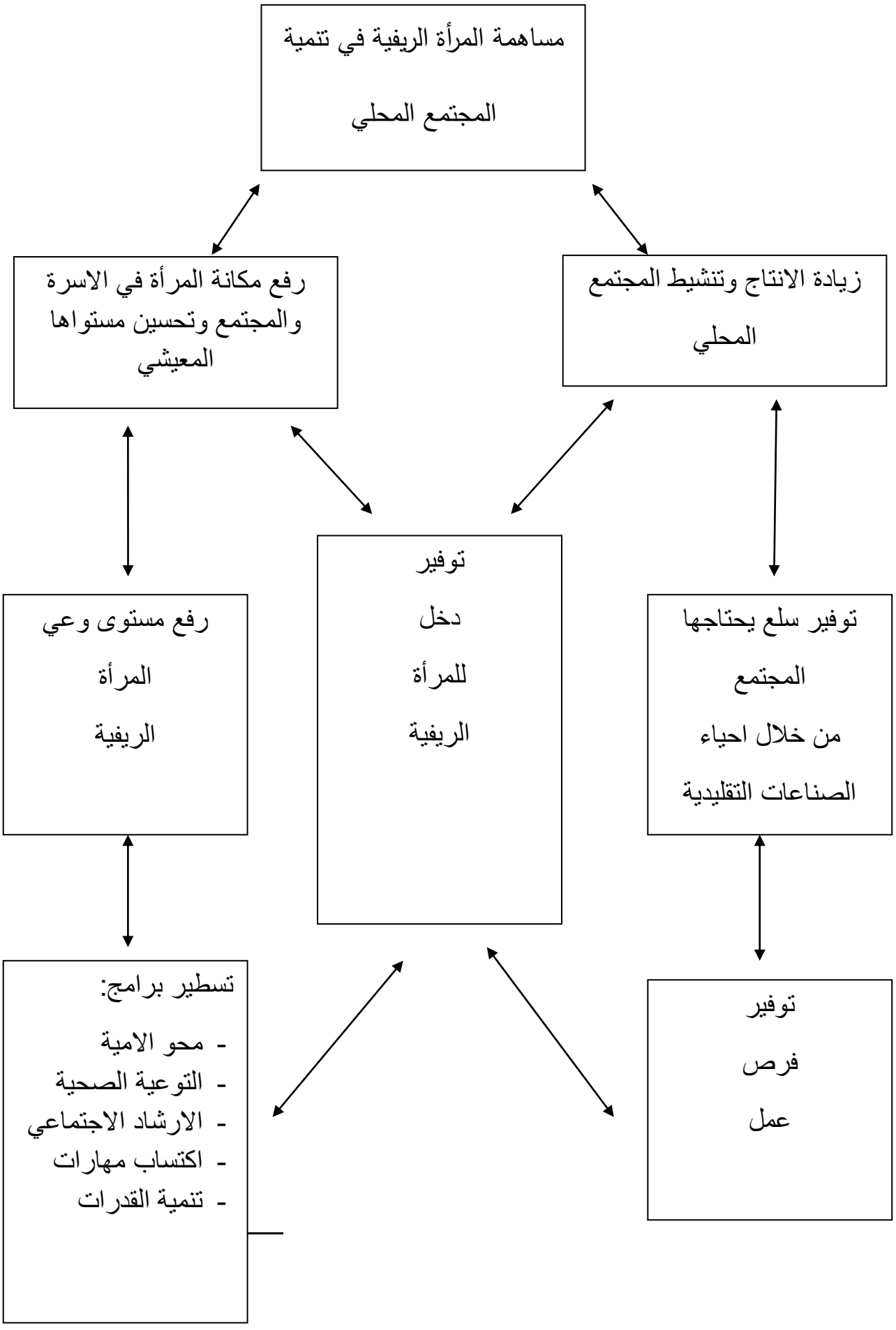
مساهمة المرأة الريفية في تنمية
المجتمع المحلي
رفع مكانة المرأة في الاسرة والمجتمع وتحسين مستواها المعيشي
زيادة الانتاج وتنشيط المجتمع المحلي
توفير
دخل
للمرأة
الريفية
رفع مستوى وعي
المرأة
الريفية
توفير سلع يحتاجها
المجتمع
من خلال احياء
الصناعات التقليدية
تسطير برامج:
- محو الامية
- التوعية الصحية
- الارشاد الاجتماعي
- اكتساب مهارات
- تنمية القدرات
توفير
فرص
عمل

الخاتمة:

قد يكون من الضروري أن نؤكد في خاتمة هذه الدراسة على أن أهمية أي بحث علمي لا تكمن فيما يجيب عليه من تساؤلات فقط بقدر ما ترجع أيضا إلى لما يثيره من تساؤلات تصلح أن تكون انطلاقة لبحوث أخرى في المستقبل.

وعلى الرغم من أن النتائج التي توصلت لها قد اتفقت مع بعض نتائج الدراسات السابقة التي أجريت أو الآراء التي جاءت حول مشاركة المرأة في عملية التنمية والتغير الاجتماعي إلا أن الظروف الاجتماعية والبيئة والطبيعة تختلف من مكان لآخر.

لكن على الأقل حاولت الدراسة التنقل بين مؤشرات التنمية الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية باستعمال مقاربات اجتماعية اقتصادية، وديمغرافية في نسق انتربولوجي من خلال النظرية الوظيفية التي تقوم بمعالجة قضية التغير الاجتماعي وتصور المجتمع على أنه نسق اجتماعي أو نسيج من العلاقات المنظمة بين الأفراد التي تتضمن الضرورة الوظيفية والنظرية الثقافية التي ترى أن الفرد يحمل معه جملة من الأفكار والمعتقدات والقيم والقواعد التي اكتسبها من محيطه وكذا في دراستها للتغير.

وتوصل البحث إلى نتائج مهما كان مستواها فتبقى نتائج لهذه الدراسة ونعلم مسبقا أن الباحث الاجتماعي عند دراسته لظاهرة ما، لا يستطيع أن يتحكم في كل المتغيرات التي تؤثر فيها وعليه أقترح على من يرغب في المتابعة في هذا المجال أن يتناوله بطرق بحث أخرى فمثلا بدلا من الخروج إلى الميدان وتوسيع عينة الدراسة, ضف إلى عامل الزمن وكذا انحصار الإمكانيات، التقرب من المكاتب المعنية بالتنمية أو الاستثمار مثل "ansej" – "anjem" – "cnac" واستخراج عينات مستفيدة والاتصال بها مباشرة بتقنية المقابلة وبحثها لمعرفة مدى فعاليتها في المجتمع.

فهذا الموضوع قد عالج متغيرين (التنمية والمرأة) شاسعين وشائكين، فالتنمية الموضوع الجديد المتجدد بنفسه والذي أغلط الباحثين والمفكرين من حيث طبيعته ونسبه أي إلى أيّ علم ينتسب والمرأة الموضوع الحساس الذي يحرك المجتمع والذي أثار مختلف الجوانب الدينية،

الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية...الخ استطاعت الانتربولوجية أن تضمهما في هذه الدراسة من خلال فرعها انتربولوجيا التنمية, و على إثر هذا تتبادر عدة تساؤلات إلى أذهاننا مثل: هل تختلف الأوضاع الاجتماعية, الثقافية و الاقتصادية التي تعيشها المرأة في الريف مع نظيراتها في المدينة؟ و هل لذلك تأثير على مساهمتها في تنمية المجتمع؟ فأي منهما تساهم بفعالية في تنمية المجتمع مع الحفاظ على محدداته؟.

الملاحق:

-استمارة الدراسة الميدانية:

- ضع علامة (x) في الخانة المناسبة وأجب عند الضرورة.
- السن: ....
- الحالة المدنية: عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐
- أولا: المؤشرات الاجتماعية:

أ – الأسرة:

1 -ما هو عدد أفراد الأسرة؟.....

2 -ما هو نوع أسرتكم؟ صغيرة ☐، ممتدة (مع الأجداد) ☐.

3 -ما هو مستواكم المعيشي؟ مزري ☐، متوسط ☐، كفاية ☐.

ما مدى؟	درجة عالية	متوسط	غير ملائم
توفير احتياجات الاسرة من الغداء			
توفير احتياجات الاسرة من اللباس			
توفير احتياجات الاسرة من المأوى			

4 -هل كان لك رأي في اختيار الزوج؟ نعم ☐ ، لا ☐.

- لا لماذا؟.....

5 -هل حدث طلاق في الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐.

- هل تحصلت المطلقة على حقوقها؟ نعم ☐ لا ☐.

- لا لماذا؟.....

6 -هل لك رأي في اتخاذ القرارات العائلية؟ نعم ☐ لا ☐.

- لا لماذا؟.....

7 -هل يمارس رب العائلة السلطة على الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐.

- علل:.....

ب- السكن:

8 -ماهي وضعية السكن؟ ملكية ☐ إيجار ☐ إعارة ☐.

- ماهي طبيعة السكن؟ جماعي ☐ فردي ☐

- إذا كان جماعي فهل هو؟ مزدحم ☐ متوسط ☐ مناسب ☐.

- ماهي حالة السكن؟ قصديري ☐ حوش ☐ في طور الانجاز ☐.

9 -منذ متى وأنتم تسكنون المنزل؟ أقل خمس سنوات ☐ أكثر من 5 سنوات ☐.

10 - هل تربي العائلة حيوانات بالمنزل؟ نعم ☐ لا ☐.

- نعم، ماهي؟.....

11 -

هل المنزل يتوفر على	نعم	لا	ما هو البديل
الماء			
الكهرباء			
الغاز			

ج- الصحة:

12-ماهو معدل الإنجاب؟ كل سنة ☐ كل سنتان ☐ ثلاث سنوات فما فوق ☐

	نعم	لا	العدد
هل حدث وفاة لطفل أثناء الولادة في العائلة			
هل حدث إجهاض			

13-هل يوجد مركز صحي بالمنطقة؟ نعم ☐ لا ☐.

- كيف هي الخدمات المقدمة؟ حسنة ☐ متوسطة ☐ منعدمة ☐

14-أين تتوجهين للمعاينة الطبية؟ .....

- لا لماذا؟.....

15-هل تستعملين الأعشاب للعلاج؟ نعم☐ لا ☐

ثانيا: مؤشرات ثقافية:

أ -التعليم:

16 – ماهو مستواك التعليمي؟ أمية ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

-آخر حدد.....

17- هل توجد مدرسة بالمنطقة؟ نعم ☐ لا ☐

- هل جميع الأطفال يدرسون؟ نعم ☐ لا ☐ .

- لا لماذا؟.....

- هل تساعدينهم في واجباتهم المدرسية؟ نعم ☐ لا ☐ .

- لا، لماذا؟.....

- هل هناك قسم لمحو الأمية بالمنطقة؟ نعم ☐ لا ☐ .

18- هل لديك شهادة تكوين مهني؟ نعم ☐ لا ☐ .

- نعم، ماهي؟.....

ب -أنشطة الفراغ:

19- متى تقومين بالأشغال المنزلية؟ صباحا☐ مساءا ☐ ليلا ☐ كل اليوم ☐

20- هل تملك العائلة جهاز تلفاز؟ نعم ☐ ، لا ☐ .

- هل تملك العائلة جهاز مذياع؟ نعم ☐ ، لا ☐ .

- هل تملك العائلة أنترنت؟ نعم ☐ ، لا ☐ .

21- ماذا تفعلين في وقت الفراغ؟ مشاهدة التلفاز☐ الاستماع للمذياع☐ النوم ☐ ، المطالعة ☐ ، عمل فلاحي ☐ ، عمل حرفي☐، تربية الحيوانات ☐.

زيارة الأقارب ☐ استعمال الأنترنت ☐ آخر حدد.....

ج- الخدمات:

22-

هل تتوفر المنظقة على:	نعم	لا
مركز ثقافي		
نادي		
حديقة تسلية		
مكتبة عامة		

23- هل هناك حركة جمعوية بالمنطقة؟ نعم ☐، لا ☐ .

- نعم، هل تشاركين؟.....

24 - هل للأسرة عادات وتقاليد خاصة؟ نعم ☐، لا ☐ .

- نعم، ماهي؟.....

25 - هل تحتفل العائلة ب: المولد النبوي☐، الناير☐، رأس السنة☐، العيد ☐.

- أثناء هذه الاحتفالات هل تسود عادات وتقاليد خاصة؟

- الأكل:.....

- اللباس: .....

- آخر: .....

ثالثا: المؤشرات الاقتصادية:

أ -العمل:

26 - هل تعلمين؟ نعم ☐ ، ماذا؟.....

لا ☐ ، لماذا؟.....

- إذا كنت تعملين فما هو دافعك وراء العمل؟ إثبات الذات ☐، الأجر☐ .

- هل لديك مشاكل مع عائلتك بسبب العمل؟ نعم ☐، لا ☐ .

- هل هناك سيطرة من قبل شخص ما على: عملك☐، أجرك☐، لا ☐.

- من هو؟ .....

27 – هل تجيدين العمل: داخل المنزل ☐، خارج المنزل ☐ .

- لماذا؟.....

28 – هل العمل بالنسبة لك: عقوبة☐ تحرر☐ ثقة بالذات ☐ تنمية مهارات ☐ الإيمان بالمستقبل ☐.

29 – هل عمل المرأة مقبول في المجتمع المحلي؟ نعم ☐ لا ☐ .

- لماذا؟.....

30 – هل الأشغال المنزلية وتربية الأولاد عمل؟ نعم ☐ لا ☐ .

31 – هل تساعدين رب العائلة في عمله؟ نعم ☐ لا ☐ .

- نعم، ما نوعه؟.....

ب – <u>الإنتاج:</u>

32 – هل لديك حرفة ما؟ نعم ☐ لا ☐.

- نعم، ماهي؟.....

- هل من دخل من خلالها؟ نعم ☐ لا ☐ .

- ما هو عدد الساعات اليومية التي تعملينها بالحرفة؟.....

33 – هل للأسرة إنتاج: زراعي ☐ حيواني ☐.

- ما هو؟.....

- هل تبيع الأسرة من هذا الإنتاج؟ نعم ☐ لا ☐.

- هل تقومين بإنتاج مواد استهلاكية يدويا؟ نعم ☐ لا ☐.

- ماهي؟.....

<u>ج–التنمية:</u>

34 – هل سمعت عن البرامج التنموية التي تقدمها الدولة؟ نعم ☐ لا ☐.

- هل استفدت من إحدى هذه البرامج؟ نعم ☐ لا ☐.
- نعم، ما طبيعة هذه الإستفادة؟.....
- هل لديك الرغبة في المشاركة؟ نعم ☐ لا ☐ .
- لا، لماذا؟.....

35 – ماهو الشيء الذي يعيق طموحك وتقدمك؟ التقاليد ☐ المجتمع الذكوري ☐.
نقص الإمكانيات ☐ .

36 – هل تحسين أن لك دور فعال في المجتمع؟ نعم ☐ لا ☐.
- كيف ذلك؟.....
- هل أنت راضية بهذا النمط من العيش؟ نعم ☐ لا ☐ .
- لا، لماذا؟.....
- ملاحظات عامة: (تسجلها الباحثة).
- .....
- .....
- .....
- .....

الخريطة الطبوغرافية لمجتمع الدراسة:

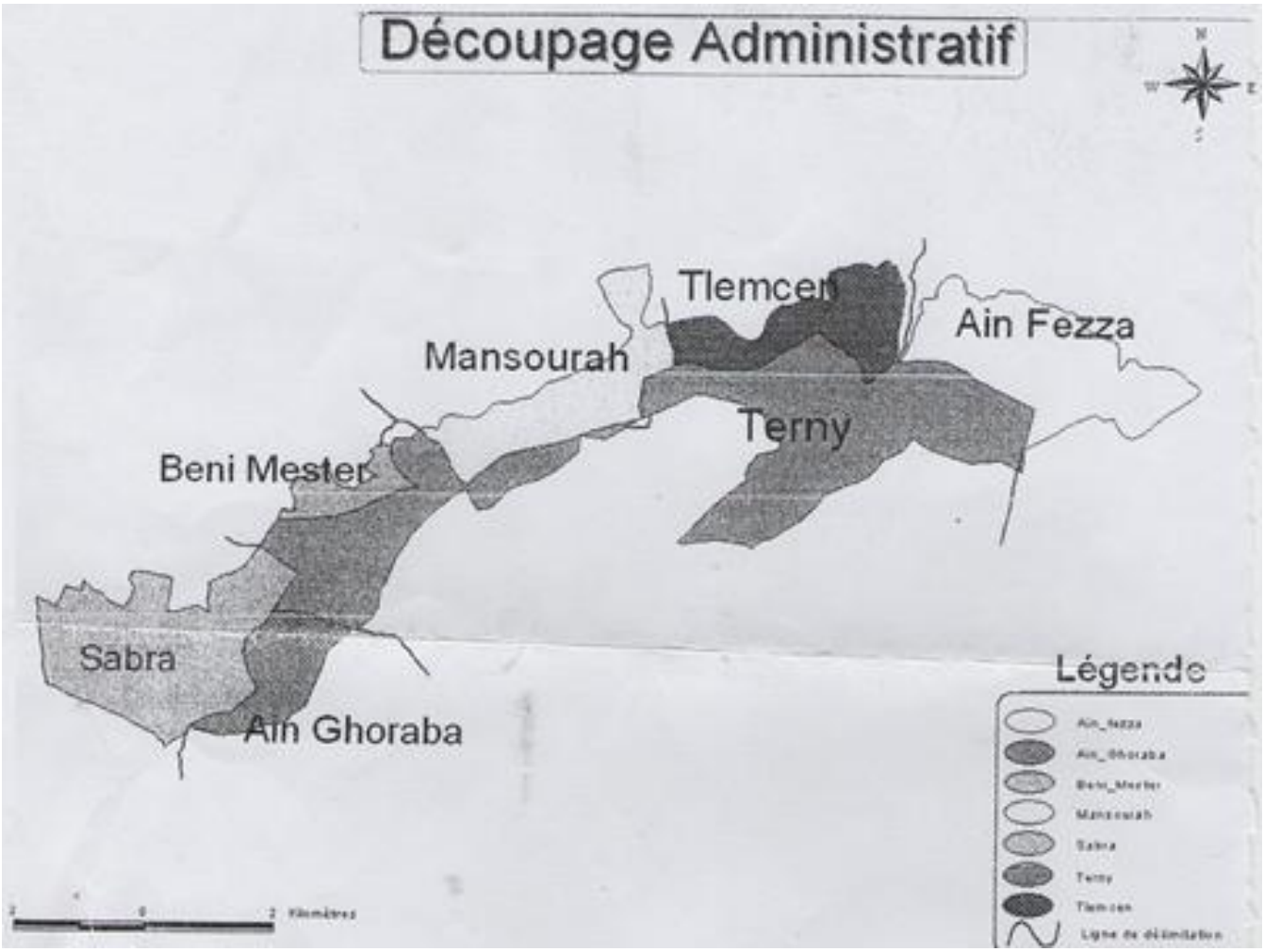

قائمة المراجع و المصادر:

أ- باللغة العربية:

1) -القرآن الكريم.
2) أحمد أمين: "الأخلاق" دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط2. 1921.
3) أحمد مصطفى خاطر:"تنمية المجتمعات المحلية" المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. د/ط1999.
4) ابن خلدون:كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العجم و البربر ومن عاشرهم من ذوي السلطان الأكبر.دار الكتب العلمية بيروت لبنان.ط/1 .1992
5) احسان محمد الحسن: "علم اجتماع المرأة" دار وائل للنشر. بغداد. ط1. 2008.
6) إدريس خضير:"التفكير الاجتماعي الخلدوني وأثره في علم الاجتماع الحديث". موفم للنشر والتوزيع. الجزائر. 2003. داط.
7) إس.سي.دوب ترجمة عبد الهادي الجوهري:التغير الاجتماعي.المكتب الجامعي الحديث.الإسكندرية.ط1. 1998.
8) السيد محمد بدوي: "مبادئ علم الاجتماع" دار المعارف بمصر.ط3. 1976.
9) باسل البستاني:"الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج"دار الطليعة للطباعة والنشر.لبنان,ط1 .1985.
10) بثينة شعبان: " المرأة في السياسة والمجتمع". دار الفكر سوريا. ط1. 2008.
11) تركي الحمد: "الثقافة العربة أمام تحديات التغير" بحوث اجتماعية. دار الساقي. بيروت, لبنان. ط1. 1993.
12) حسن بهلول:"القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر". الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر.1976.د/ط.

13) حسن بهلول محمد بلقاسم. سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر .الجزء الأول.ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1999.د/ط.

14) حسين عبد الحميد أحمد رشوان. علم اجتماع المرأة. المكتب الجامعي الحديث. مصر. د/ط. 1998.

15) حمدي عبد الحارس البخشونجي: "التدخل المهني في مجال تنمية المجتمعات المحلية "المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع. الإسكندرية. د/س.د/ط.

16) خالد أبوا القمصان: "موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر د/ط 2001 .

17) رشاد أحمد عبد اللطيف: "التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية" دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية ط1 2007.

18) رشاد أحمد عبد اللطيف:تنمية المجتمع المحلي.دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.الإسكندرية ط\1 2007.

19) روجيه دوهيم.ترجمة سموحي فوق العادة .مدخل إلى الاقتصاد. المكتبة العلمية منشورات عويدات. بيروت.لبنان د/س.د/ط.

20) سامية حسن السعاتي.علم اجتماع المرأة.رؤية معاصرة لأهم قضاياها. دار الفكر العربي. القاهرة ط1. 1999 .

21) سامية حسن السعاتي.علم اجتناع المرأة.مهرجان القراءة للجميع 2003. مكتبة الأسرة. سلسلة الأعمال الفكرية. تنفيذ هيئة الكتاب. القاهرة. داط.

22) سامية محمد جابر.علم الاجتماع الريفي.دار النهضة العربية للطباعة و النشر. بيروت د/ط. 1990.

23) سامية محمد فهمي: المرأة في التنمية. دار المعرفة الجامعية. الأزاريطة. مصر. داط. 1999.

24) سعد طه علام:"التخطيط مع السوق". دار الفرقد للطباعة والنشر و والتوزيع. دمشق. سورية. ط 1. 2005.

25) سفير ناجي: ترجمة الأزهر "بوغنبوز" "محاولات في التحليل الاجتماعي"، ديوان المطبوعات الجامعية.المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر.الجزء2.د/ط.د/س.

26) سفير ناجي: ترجمة م ع بن ناصر:"محاولات في التحليل الاجتماعي"، ديوان المطبوعات الجامعية.المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر.الجزء1.د/ط.د/س .

27)سميح مسعود:الموسوعة الاقتصادية. شركة المطبوعات للتوزيع و النشر. بيروت. لبنان ط2. 1997.

28) شادية علي قناوي:المرأة العربية و فرص الابداع. دار قباء للطباعة و النشر والتوزيع. القاهرة .د/ط. 2000 .

29) صلاح عثامنة:التنمية الشاملة مفاهيم و نماذج. مؤسسة دار العلماء أربد.ط1. 1997 .

30) صلاح مصطفى الفوال:معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر.دار الفكر العربي. القاهرة. الكتاب 3. د/ط ,1982 .

31) عادل مختار الهواري، حسن عيد ومريم أحمد مصطفى:"قضايا التغير والتنمية الاجتماعية" دار المعرفة الجامعية. الازاريطة. مصر. سنة 1998. د/ط.

32) عبد الباسط محمد الحسن:"التنمية الاجتماعية"معهد البحوث والدراسات العربية المطبعة العالمية.القاهرة د/ط 1980 .

33) عبد الحميد اسماعيل الأنصاري "دور المرأة الخليجية في التنمية من منظور اسلامي الواقع, التحديات, الحلول. دار الفكر العربي ط1 . 2001.

34) عبد الرحمن يسرى أحمد:"تطور الفكر الاقتصادي" المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية. د-ط.1999 .

35) عبد الرحيم مسعد ومحمد المومني وآخرون: "التنمية في الوطن العربي" دار المندري للنشر والتوزيع أربد. سنة 1995. د/ط .

36) عبد الرسول محمد سعد: "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي" المكتب العالمي للنشر والتوزيع الإسكندرية 1998 .د/ط.

37) عبد الفتاح عفيفي:"بحوت في علم الاجتماع" دار الفكر العربي. القاهرة. 1996. د/ط.

38) عبد القادر القصير: الطبقية. البناء الطبقي في الريف والحضر مثال المجتمع المغربي.دار النهضة العربية للباعة والنشر .بيروت.ط1.سنة1997.

39) عبد القادر جغلول : المرأة الجزائرية . دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع. الجزائر. ط1 .1983.

40) عبد الغني عماد: "سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات. من الحداثة إلى العولمة" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ط1. 2006.

41) عبد اللطيف بن أشنهو: "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962–1980) ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر1982. د/ط.

42) عبد الوهاب أمين: "التنمية الاقتصادية" دار حافظ للنشر. السعودية. د/ط 2000.

43) علي الحوات: "أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي". دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع .1991. د/ط.

44) علياء شكري و آخرون: المرأة و المجتمع, وجهة نظر علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية الأزاريطة. مصر.داط. 1998.

45) علي فؤاد أحمد:علم الاجتماع الريفي.دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت. 1981. داط.

46) على فؤاد أحمد: علم اجتماع الريفي . مكتبة القاهرة الحديثة ط 3 .1960 .

47) عماد صلاح الدين عبد الرزاق الشيخ داود "الفساد والإصلاح" اتحاد الكتاب العرب.دمشق. سورية.2003.د/ط.

48) عمرو محي الدين" التخلف والتنمية " دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت .د/ط .د/س .

49) عمرو محي الدين:"التخطيط الاقتصادي" دار النهضة العربية للطباعة و النشر. بيروت. 1975 د-ط.

50) فادية عمر الجولاني :التغير الاجتماعي. مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية.دا\ط 1993.

51) فاطمة المنيسي: "المرأة والسلطة" سلسلة مقاربات نشر لفنك. الدار البيضاء المغرب. ط3. د/ط.

52) فؤاد مرسي وآخرون: "التغيرات الاجتماعية المجتمع والمرأة" المؤسسة العربية للدراسات. بيروت 1993. د/ط.

53) فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" قسم البحوث الاجتماعية. معهد البحوث والدراسات العربية . بغداد. مؤسسة الخليج للطباعة والنشر الكويت. د/ط. 1983.

54) مالك بن بني: "مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي – دار الفكر دمشق. د/ط. د/س.

55) محمد السويدي:"مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري.تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.1990.د/ط.

56) محمد السيد الإمام: "المجتمع الريفي, رؤية حول واقعه و مستقبله" المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. مصر. ط1. 2006.

57) محمد السيد محمد: "الإعلام والتنمية" دار الفكر العربي. القاهرة. ط4. 1408/1988.

58) محمد عبد العزيز عجمية و عبد الرحمان يسري أحمد:التنمية الاقتصادية الاجتماعية و مشكلاتها, دار الجامعية الاسكندرية,1999. د/ط.

59) محمد حسن غامري: "مقدمة في الانتربولوجيا العامة" ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1991. د/ط.

60) محمد شفيق:"السكان والتنمية، القضايا والمشكلات" المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية.د/ط. 1998 .

61) محمد قاسم القريوتي: "الإدارة العامة موضوع مقارنة" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. د/ط. 1983.

62) محمد نبيل جامع: التنمية في خدمة الأمن القومي. منشأة المعارف، الإسكندرية. 2000. د/ط.

63) محي الدين صابر:"التغيير الحضاري وتنمية المجتمع" منشورات المكتبة العصرية. بيروت. د/ط. 1962.

64) مصطفى عشوي:"أسس علم النفس الصناعي التنظيمي" المؤسسة الوطنية للكتاب ,الجزائر. 1992, د/ط.

65) منير شفيق:في نظريات التغيير.المركز الثقافي العربي و الدار العربية للعلوم. لبنان. ط2 .2005.

66) موسى خميس:" مدخل إلى التخطيط". دار الشروق للنشر والتوزيع عمان– الأردن– د/ط 1999.

67) مونيك بيتر و هنريت عبودي: المرأة عبر التاريخ,تطور الوضع النوعي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا. دار الطليعة. بيروت. 1979 .د/ط.

68) نبيل السمالوطي: "علم اجتماع التنمية" دار النهضة العربية للطباعة والنشر.بيروت. داط. 1981. .

69) نوال السعداوي: المرأة والجنس. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت. ط3. 1974 .

70) نور عصام: "دور المرأة في تنمية المجتمع" مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية.2002. د/ط.

71) هنريخ نيكولايفيتش فولوكوف": الإنسان والثورة العلمية التكنيكية" دار التقدم. الاتحاد السوفييتي، 1976.د/ط.

72) هيفاء فوزي الكبرة : "المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية" دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق. سورية. ط1. 1987.

73) يوسف عبد الله صانع:"مقررات التنمية الاقتصادية العربية" ج3. المؤسسة العربية للنشر والدراسات. د/ط1975.

74) كتاب التلميذ للغة العربية للسنة أولى من التعليم المتوسط.

ب- مواقع الانترنيت:

- أحمد شريفي. تجربة التنمية المحلية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. السنة السادسة .العدد 40.شتاء 2009.www.ulum.nl .

http://maserino.maktoobblog.com
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp
http://www.vipxvip.org
http://www.ar.wikipedia.org
http:// ahewar.org/debat/show.art.asp.

ج- مصادر المخططات:

1) المخططات الوطنية(1967- 1989). وزارة التخطيط سابقا. تقارير إنجاز المخططات.

2) المخطط الرباعي70- 73. التقرير العام.من النص الفرنسي.

3) المخطط الرباعي73-77 التقرير العام. من النص الفرنسي.

4) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية"التقرير العام للمخطط الرباعي.

5) المخطط الخماسي 2010- 2014. منشور الجامعة الصيفية. مستغانم: 4-5-6 أوت 2010.

6) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية:التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني 74-17-1977.

7) الأستاذ عبد الوهاب رزيق.محاضرة لمناقشة المخطط الخماسي 2010-2014 بحضور وزراء و إطارات الدولة. الجامعة الصيفية مستغانم 4-5-6 أوت 2010 .

8) Ministère des Finances:(le soutien le 1 état au développement humain en Algérie). Mars 2006.

المعاجم:

1) بياربونت، ميشال ايزار وآخرون. ترجمة مصباح الصمد. معجم الانولوجيا والانتربولوجيا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت لبنان. ط1. 2006.

2) حبيب الصحاف: "معجم ادارة الموارد البشرية وشؤون العاملين". مكتبة لبنان. ناشرون. ط1 1997 .

3) عبد الهادي الجوهري: " قاموس علم الاجتماع " المكتب الجامعي الحديث مارس 1998. ط3.

4) معن خليل العمر:" معجم علم الاجتماع المعاصر" دار الشروق للنشر والتوزيع. الأردن. ط1 .2000 .

الرسائل الجامعية:

1- يوسفات علي: "اقتصاديات المواقع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة". رسالة دكتوراه. جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.2010/2009.

2- إبراهيم إسماعيل:"دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية الموارد البشرية في الأردن" رسالة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان 2009-2010

3-عثمان فكار: "التوطين الصناعي في الريف الجزائري وأثاره الاجتماعية.الهجرة الزراعية وعملية الاندماج". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 1985.1986.

4- معتصم نورية:استراتيجية التنمية الريفية في إطار برامج دعم الانعاش الاقتصادي. رسالة ماجستير. جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان 2005 /2006 .

د-المجلات و الدوريات و الملتقيات:

1) باربرا روجنز:"مكان المراة" تقرير للامم المتحدة. مجلة الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير. المركز العربي للدراسات الاعلامية العدد 28. يناير. 1982.

2) هبة حندوسة: "ندوة حول المرأة العربية والتنمية الاقتصادية"الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي صندوق النقد العربي. سنة 2003. طبع في مصر.

3) مجلة المجاهد اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني العدد 1283 مارس 1985.

4) حامد نور الدين: "العولمة والتنمية البشرية في الدول العربية" مجلة الحقيقة جامعة أدرار. العدد 6 . ماي 2005.

5) عوفي مصطفى: "نظال المراة الجزائرية خلال الثورة التحريرية. ورؤية سيكولوجية" مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية. جامعة باتنة العدد 12 جوان 2005.

6) مليكة رمعون: "الجمعيات النسوية من أجل حقوق المرأة" مجلة انسانيات. المجلة الجزائرية للانتربوبوجيا والعلوم الاجتماعية . مركز البحث في الانتربولوجية الاجتماعية والثقافية. العدد8 ماي–اوت 1999.

7) ضامر وليد عبد الرحمان: "مكانة المرأة في الفكر العربي الحديث" مجلة دراسات اجتماعية. مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية. الجزائر. العدد1 افريل 2009 .

8) خير الله عصار: الكتاب المدرسي بين التقليد والتجديد. مجلة الثقافة تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر. السنة الرابعة . العدد 22 أوت –سبتمبر 1974 .

9) لعلى بوكميش: "المؤسسات العامة بالجزائر ظروف تطورها. وطرق تنظيمها وإدارتها". 1962–2003. مجلة الحقيقة. جامعة أدرار. العدد 6 ماي 2005 .

10) عبد المالك بوضياف : المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع وارادة الدولة" مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية . قسنطينة . العدد 26 سبتمبر 2008 .

11) مجلة ذاكرة النساء لوزارة التضامن الوطني والعائلة. فيفري 1998.

12) الأستاذ عبد الوهاب رزيق. محاضرة. الجامعة الصيفية. مستغانم.4. 5. 6 أوت 2010.

13) كمال أبو حمدة: إدماج المرأة في التنمية. مجلة الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية و التعمير. المركز العربي للدراسات الاعلامية. بغداد العدد 27 ديسمبر1981.

14) معمر داود: آثار محو الأمية في عملية التنمية في الجزائر. مجلة التواصل.العدد 6 جوان 2000.

و–المراجع و المصادر والمجلات باللغة الأجنبية:

1) Abderrahmane Mebtoul:(L'Algérie Face aux défis de la mondialisation .TOME 2: reformes économique et privatisation.OPU.2002.

2) Addi lahouari : les mutations de la société algérienne.Edition la Découverte paris 1999.

3) Farouk benatia : le travail féminin en Algérie. Société national d'édition et de diffusion Alger. 1970.

4) GUY Thuillier : les femmes dans l'administration depuis 1900. Presse universitaires de France. paris.1eret 1988.

5) Hassam : les femmes dans les sphères économiques des zones rurales et urbaines. Texte. Femmes et développements. Organise par CRASC et PNUD. ORAN aout 1995.

6) Ibn khaldoun : histoire des berbère et de dynasties musulmanes de l'Afrique.

7) Mallek haddad : les femmes algériennes. Brocheuse éditée par le ministère de l'information s/d .

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يمثل التوزيع العمري لعينة الدراسة	194
02	جدول يمثل الحالة المدنية لعين الدراسة	196
03	جدول يمثل عدد أفراد الأسرة	200
04	جدول يوضح نوع الأسرة	201
05	جدول لدراسة المستوى المعيشي للأسرة	202
06	جدول يوضح مدى توفير احتياجات الأسرة	203
07	جدول يمثل اختيار الزوج	204
08	جدول لدراسة الطلاق	206
09	جدول يمثل موقف اتخاذ القرارات وسلطة رب العائلة	206
10	جدول لدراسة حالة السكن ووضعيته	207
11	جدول دراسة طبيعية للسكن	208
12	جدول لدراسة مدة الإقامة في السكن	209
13	جدول يوضح لنا توفر المنزل على المستلزمات إلى جانب تربية الحيوانات فيه	210
14	جدول لدراسة معدل الإنجاب	211
15	جدول لدراسة معدل الإجهاض ووفاة الأطفال أتناء الولادة	213
16	جدول يدرس الخدمات المقدمة في القطاع الصحي بالمنطقة	214
17	استعمال الأعشاب للمعالجة	214
18	جدول لدراسة المستوى التعليمي لعينة الدراسة	215
19	جدول لدراسة تمدرس الأطفال	217
20	جدول لدراسة نسبة التمهين لعينة المجتمع المدروسة	218
21	جدول بحث في توقيت الأشغال المنزلية	219

22	جدول لتوضيح مدى امتلاك وسائل الإعلام	219
23	جدول لدراسة نشاط الترويج	220
24	جدول لدراسة توفر المرافق الترويحية	221
25	جدول يمثل الحركات الجمعوية بالمنطقة	222
26	جدول لدراسة عادات وتقاليد الأسرة	223
27	احتفالات العائلة	223
28	جدول يمثل مشاركة المرأة الريفية في العمل المأجور	224
29	دافع المرأة للعمل	225
30	جدول لدراسة مدى قبول عمل المرأة المأجور في العائلة في العائلة	226
31	جدول لمعرفة المكان المفضل للمرأة في العمل	226
32	جدول لقراءة تمتيلات (نظرة) المرأة للعمل	227
33	جدول لمعرفة آراء عن العمل	228
34	جدول لدراسة الأشغال اليدوية للمرأة	229
35	جدول لدراسة مدى إنتاج الأسرة	230
36	جدول لدراسة مدى سماع المرأة عن البرامج التنموية و الاستفادة منها	231
37	جدول لدراسة معوقات تقدم المرأة	233
38	جدول لمعرفة نظرة المرأة لواقعها	233

مقدمة.....أ
الفصل التمهيدي 01
1)- أهمية الدراسة.....02
2)- أهداف الدراسة.....02
3)- دوافع اختيار الموضوع.....03
4)- المدخل النظري للموضوع.....04
5)- مكانة الموضوع في النظرية الاجتماعية و الانتربولوجية.....04
6)- الدراسات السابقة.....05
7)- الاشكالية.....05
8)- الفرضيات.....08
9)- المنهج المستخدم.....09

الفصل الأول: التنمية مفاهيمها ونظرياتها.....12
مقدمة الفصل. 13
المبحث الأول: مفاهيم التنمية 14
أولا- لماذا نقوم بالتنمية؟ 15
ثانيا - ماذا نقصد بالتنمية؟ 20
ثالثا- تطور مفاهيم التنمية. 29
المبحث الثاني: نظريات التنمية. 33
أولا- طبيعة عملية التنمية. 33
ثانيا- الجانب الاجتماعي. 35
ثالثا- الجانب الاقتصادي. 45
المبحث الثالث: تنمية المجتمع المحلي. 59
أولا- مفاهيم المجتمع المحلي. 60
ثانيا- تنمية المجتمع المحلي. 66
ثالثا- المداخل النظرية للتنمية المحلية. 75
خاتمة الفصل. 78

الفصل الثاني : المرأة و الحياة العامة.....79
مقدمة الفصل. 80
المبحث الأول:المرأة و المجتمع 81
أولا:المرأة و التاريخ.....81
ثانيا:أدوار المرأة.....88
ثالثا:مكانة المرأة في المجتمع الجزائري.....94
المبحث الثاني:المرأة و العمل.....98
أولا:مشاركة المرأة في العمل.....98
ثانيا:مشاركة المرأة في التنمية.....106

ثالثا:مشاركة المرأة الريفية في العمل و التنمية 110
المبحث الثالث:المرأة و التغير الاجتماعي 113
أولا:المرأة وحقوقها 113
ثانيا:مساهمة المرأة في التغير الاجتماعي.....122
ثالثا:تغير مكانة المرأة الاجتماعية.....127
خاتمة الفصل. ..... 130.

الفصل الثالث: التنمية في الجزائر.....131
مقدمة الفصل. 132
المبحث الأول:الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر. 133
أولا:الوضع الاجتماعي في الجزائر. 133
ثانيا:الوضع الاقتصادي في الجزائر. 138
ثالثا:الريف الجزائري. 143
المبحث الثاني:مراحل تطور برامج التنمية في الجزائر. 146
أولا:مرحلة التخطيط. 147
ثانيا:مرحلة اقتصاد السوق. 153
ثالثا:مرحلة الإنعاش الاقتصادي. 154
المبحث الثالث:أدوار وركائز وأهداف سياسة التنمية في الجزائر. 168
أولا:أدوار مهمة لتحقيق التنمية. 168
ثانيا: ركائز سياسة التنمية في الجزائر. 172
ثالثا:الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التنمية. 179
خاتمة الفصل.....181

الفصل الرابع: الجانب الميداني. 182
مقدمة الفصل. 183
المبحث الأول: العمل الميداني.....184
أولا: الدراسة الاستطلاعية.....184
ثانيا: مجتمع الدراسة.....185
ثالثا: الدراسة الأساسية. 198
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية. 200
أولا: تحليل نتائج المؤشرات الاجتماعية. 200
ثانيا: تحليل نتائج المؤشرات الثقافية. 216
ثالثا: تحليل نتائج المؤشرات الاقتصادية. 226
المبحث الثالث: مقارنة النتائج مع نتائج الدراسات السابقة.....238
أولا: مقارنة نتائج المؤشرات الاجتماعية.....238
ثانيا: مقارنة نتائج المؤشرات الثقافية.....239

ثالثا: مقارنة نتائج المؤشرات الاقتصادية.....239
خاتمة الفصل (التحقق من الفرضيات).....241
مخطط مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي.....243

الخاتمة.....245
الملاحق.....239
قائمة المراجع و المصادر.....247
فهرس الجداول.....258
الفهرس العام.....260

ملخص الدراسة باللغة العربية:

إن التنمية هي عملية تغير اجتماعي, ومساهمة المرأة فيها يعتبر مؤشرا هاما لتغير دور المرأة في عملية التغير الاجتماعي, فرغم أن دورها في تنمية المجتمع موجود منذ وجودها إلا أنه يبقى دور مهمش, لذا على المرأة التحرر من القيود, التقاليد, الأعراف, وخلق ظروف اقتصادية واجتماعية جديدة وتعليم حديث وكذا على الجهات المعنية إدماجها وخلق مناخ يساعد على تنميتها لتستطيع بذلك تنمية مجتمعها.

الكلمات المفتاحية: التنمية, المرأة الريفية, التغير الاجتماعي, المجتمع المحلي, التنمية في الجزائر.

Résumé en français :

Le développement est Le processus de changement social**,** et la contribution des femmes est un indicateur de l'évolution de son rôle dans le changement social, se rôle existe depuis leur existence mais, il reste marginalisés. Les femmes doivent se libérer, et créer des nouvelles conditions économiques et sociales, aussi aux parties concernées de créer une atmosphère pour être en mesure de développer la société.

Mots clefs : Développement, la femme rurale, le changement social, Communauté, le développement en Algérie.

Abstract in English:

Development is the process of social change and the role of women is considered an indicator of the evolution of its role in social change, there is role for their existence, but it remains marginalized. Women must be free of restrictions, traditions, customs, and create new economic and social conditions and education and also to the parties concerned to create an atmosphere conducive to be able to develop society.

Keywords: Development, Rural Women, social change, Community, development in Algeria.